بنك السلام ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة

31 ديسمبر 2022

بنك السلام ش.م.ب.

البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

المحـتويات	الصفحة
تقرير مجلس الإدارة	1 – 5
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	6 – 9
تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى المساهمين	10 - 16
البيانات المالية الموحدة	
بيان المركز المالي الموحد	17
بيان الدخل الموحد	18
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	19
بيان التدفقات النقدية الموحد	20
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	21 - 102

تقرير مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين لعام 2022

يسر أعضاء مجلس إدارة بنك السلام ش.م.ب. "البنك" تقديم التقرير السنوي للمساهمين الكرام، مصحوبًا بالبيانات المالية الموحدة والشركات التابعة له "المجموعة" للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

لا تزال الأسواق العالمية وعمليات التوريد تواجه تحديات كبيرة بسبب تأثر الاقتصادات بالضغوطات الناتجة عن تفشي جائحة كوفيد-19، والتي استمرت بالتفاقم بسبب التوترات الجيوسياسية في أوروبا والتي أدت إلى تزعزع الأسواق، حيث من المتوقع أن تشهد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والعديد من الأسواق الأوروبية الكبرى ركودًا اقتصاديًا على فترات مختلفة وبنسب متفاوتة مع تأثر حدته بعدة عوامل من ضمنها التضخم. وفي عام 2023، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 1.6% وارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة وأوروبا بنسبة 0.8% و0.2% على التوالي.

ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع مرتين من الاقتصاد العالمي بسبب أسعار النفط القوية، إلى جانب الاستثمار الحكومي في برامج التنمية الوطنية. وقد عمدت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية لتغيير تصنيف مملكة البحرين إلى "إيجابي" مرتكزة بذلك على الإصلاحات المالية للحكومة وارتفاع أسعار النفط الخام، والتي أحدثت قفزة في الاقتصاد الوطني بنسبة 4.8% في عام 2022، مع توقعات باستمرارية نموه بنسبة 4% على أساس سنوي حتى عام 2025.

ويتمتع بنك السلام بمكانة متميزة تمكنه من التركيز على تطور عملياته لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص الناشئة في عام 2022. وبالاعتماد على استراتيجيتنا وقيامنا بتحديث هويتنا المؤسسية عام 2021، استطعنا الاستمرار بتنمية الأنشطة المصرفية الأساسية والاستحواذ بنجاح على حصة سوقية أكبر. فخلال العام، تم الاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، كما تم توسيع قاعدة الأصول وودائع الزبائن ومحفظة التمويل. وسيسهم الاستحواذ الذي تم الانتهاء من إجراءاته في تعزيز مكانة البنك كأكبر مؤسسة مالية إسلامية في مملكة البحرين والأسرع نموًا بين دول المنطقة. ونحن واثقون من قدرتنا على التكيف واجتياز تقلبات السوق خلال العام 2023 بإذن الله وتوفيقه.

وعلى الرغم من التأثير السلبي للعديد من قوى الاقتصاد الكلي، أعلن بنك السلام عن إجمالي الدخل التشغيلي للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2022 والذي بلغ 155.4 مليون دينار بحريني (412 مليون دولار أمريكي) مما يعكس زيادة بنسبة 42% مقارنة مع 109.7 مليون دينار بحريني (291 مليون دولار أمريكي) لنفس الفترة من عام 2021. وأعلن البنك عن صافي أرباح عائدة للمساهمين بقيمة 31.6 مليون دينار بحريني (83.8 مليون دولار أمريكي)، وذلك مقارنة مع 21.4 مليون دينار بحريني (56.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2021، أيّ بزيادة قدرها 48% وذلك بفضل توسيع نطاق تنفيذ مبادرات النمو الإستراتيجية.

وبعد مرحلة النمو الذاتية القوية والاستحواذ على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، ارتفع إجمالي أصول بنك السلام بنسبة 45% إلى 3.9 مليار دينار بحريني (10.3 مليار دولار أمريكي) على أساس سنوي. ويمتلك البنك الآن واحدة من أكبر شبكات الفروع لتقديم الخدمات المصرفية في مملكة البحرين والتي تعكس الهوية والقيم المؤسسية لبنك السلام. وحقق البنك أيضًا نموًا تصاعدياً تمثل في ارتفاع أصول التمويل بنسبة 46% من 1.36 مليار دينار بحريني (3.6 مليار دولار أمريكي) في عام 2021 إلى 2.0 مليار دينار بحريني (5.3 مليار دولار أمريكي) في عام 2022، واستمر البنك في التمتع بنسبة كفاية رأس مال قوي تبلغ 21.9% كما في 31 ديسمبر 2022.

ونتيجة للأداء القوي للبنك، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 10% من رأس مال البنك الصادر والمدفوع (5% أرباح نقدية و5% أسهم منحة) بمجموع 24.8 مليون دينار بحريني (65.8 مليون دولار أمريكي) وتخضع توصية توزيع الأرباح لموافقة الجمعية العمومية والجهات التنظيمية والرقابية.

كان عام 2022 عامًا متميزًا بالتوسع وتعزيز الهوية المؤسسية للبنك، فبعد إطلاق المبادئ التوجيهية والوعد المؤسسي لهوية البنك الجديدة في عام 2021 والتي تركز على العنصر البشري، نفذت الإدارة التنفيذية والموظفون القيم الجديدة للبنك في تطبيق الاستراتيجيات والعمل اليومي، وفي نفس الوقت واصل البنك رحلته في تسريع عملية الرقمنة، حيث أطلق البنك التطبيق الجديد للخدمات المصرفية وافتتح المزيد من الفروع اللاورقية الالكترونية بالكامل بهدف تعزيز الربحية والكفاءة وتوفير خدمات متاحة وأكثر ملاءمة بفضل التكنولوجيا. حيث إن جميع فروع البنك الآن يتم تنفيذ المعاملات فيها الكترونياً من غير استخدام الورق.

وكجزء من عملية استحواذ بنك السلام على قطاع الخدمات المصرفية للأفراد التابع لبنك الإثمار، وضع البنك خطة تفصيلية متكاملة لضمان انتقال سريع وسلس. واعتماداً على عقلية البنك التي تركز في المقام الأول على العنصر البشري، تم وضع خطة دمج لجميع الأصول والموظفين والخدمات لتكون معياراً ونموذجاً إقليمياً جديداً لعمليات الاستحواذ والاندماج الناجحة من حيث السرعة والكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، أطلق البنك موقعًا مصغرًا خارجيًا للتواصل مع الزبائن بشكل استباقي حول التطورات الرئيسة ومراحل تطور عملية الانتقال، كما قام البنك بتدشين "السلام زون" لتقديم الدعم اللازم للزبائن الجدد لإتمام عملية انتقالهم وتعريفهم بخدمات البنك.

وتماشياً مع مرحلة النمو في عام 2022، ضاعف البنك جهوده في الارتقاء وخدمة المجتمع، فقد أطلقنا العديد من المبادرات المهمة مثل: حملة "ننمو بكم ومعكم" الخاصة بالتشجير ضمن منصتنا للمسؤولية الاجتماعية "أيدي السلام". وفي عام 2023 نجدد التزامنا بتقديم الدعم اللازم للمجتمع والبيئة وزبائننا على حد سواء.

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن جميع أعضاء مجلس الإدارة، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري وامتناني لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله على قيادتهما الملهمة وقراراتهم الحكيمة في الحفاظ على استقرار الوطن والتي ساهمت في ازدهار قطاع الصيرفة وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مصرفي إقليمي، كما أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصناعة والتجارة، مصرف البحرين المركزي، بورصة البحرين وسوق دبي المالي والبنوك التابعة للمجموعة والزبائن والمساهمين والشركاء والموظفين لدعمهم المستمر وتعاونهم معنا.

يسعدنا أننا بفضل الله قد حققنا ما كنا نهدف لتحقيقه في بداية عام 2022، ونتطلع إلى مواصلة رحلة النمو المستدام في عام 2023 بإذن الله.

وفي الختام، تماشيًا مع قانون الشركات التجارية رقم (21) لسنة 2001 وتعديلاته، واستنادًا إلى أحكام المادة رقم (188) من قانون الشركات التجارية والمادة رقم (125) من اللائحة التنفيذية للقرار رقم (3) لسنة 2023، يسرنا أن نرفق الجدول أدناه والذي يوضح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

بنك السلام
Al Salam Bank

مجلس الإدارة

الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة				المكافآت المتغيرة				مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي (لا يشمل بدل المصروفات)	بدل المصروفات
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	أخرى*	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	خطط تحفيزية	أخرى**	المجموع			
اولاً: الأعضاء المستقلين:											
1-السيد سالم عبدالله العوادي	85,000	48,000	-	133,000	-	-	-	-	-	133,000	-
2-السيد الحر محمد السويدي	85,000	72,000	-	157,000	-	-	-	-	-	157,000	-
3- السيد طارق عبدالحافظ العجيلي	85,000	56,000	-	141,000	-	-	-	-	-	141,000	-
4- السيد خالد سالم الحليان	85,000	72,000	-	157,000	-	-	-	-	-	157,000	-
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:											
1--سعادة الشيخ خالد مستهيل المعشني	100,000	78,000	-	178,000	-	-	-	-	-	178,000	-
2- السيد مطر محمد البلوشي	85,000	40,000	-	125,000	-	-	-	-	-	125,000	-
3-السيد سلمان صالح المحميد	85,000	52,000	-	137,000	-	-	-	-	-	137,000	-
4- السيد زايد علي الأمين	85,000	40,000	-	125,000	-	-	-	-	-	125,000	-
5-السيد هشام صالح الساعي	85,000	40,000	-	125,000	-	-	-	-	-	125,000	-
المجموع	**780,000**	**498,000**	**-**	**1,278,000**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,278,000**	**-**

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني. لا يوجد لدى البنك أعضاء تنفيذيين
المكافآت الأخرى:
* لا يوجد مزايا عينية.
** لا يوجد مزايا لأعضاء مجلس الإدارة من الأرباح .
تمثل مكافآت مجلس الإدارة المقترحة لعام 2022، والتي ستخضع لموافقة مساهمين البنك في الجمعية العمومية السنوية القادمة.

ثانياً: تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2022	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,727,000	1,302,000	135,650	3,164,650

ملاحظة: جميع المبالغ بالدينار البحريني
* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Director Managing) ...الخ).
** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).
ملاحظة:
1. رواتب ومنافع الموظفين المدفوعة لا تشمل تكاليف الموظفين الغير المباشرة، كاشتراكات في التأمينات الاجتماعية ومكافآت نهاية الخدمة ومصاريف تأمين الصحية ومصاريف السفر.
2. يشمل تفاصيل المكافآت أي مكافأة لمجلس الإدارة يتم اكتسابها عن أي دور تنفيذي في الشركات المستثمر فيها أو الشركات التابعة الأخرى.
3. بالإضافة إلى المزايا المذكورة أعلاه، تم إدراج خطة حوافز طويلة الأجل للموظفين خلال السنة، مما يتيح للموظف المعني المشاركة في خطة الأسهم المكتسبة. ومن خلال خطة الحوافز طويلة الأجل، تم توزيع 120.45 مليون سهم من أسهم الخزينة على الموظفين المستحقين بشروط الأداء والخدمة وبجداول زمنية لمدة استحقاق على مدى 6 سنوات. وتم تقييم هذه الحوافز بحسب متطلبات المعيار المحاسبي (IFRS 2) – *الدفع بالأسهم* – والتي سيتم إدراجها بتواريخ مستقبلية بحسب الاستحقاقات على فترة 5 سنوات. ولمزيد من الإيضاح حول هيكل المكافآت، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات المتعلقة بالمكافآت والحوافز في التقرير السنوي للبنك.

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة
9 فبراير 2023
المنامة، مملكة البحرين

بنك السلام
Al Salam Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام المقدم إلى الجمعية العمومية عن أعمال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2022/12/31م

أولا: النظام الأساسي

إن بنك السلام ش.م.ب. يعمل بصفته بنكًا إسلاميًا بموجب الترخيص الصادر من مصرف البحرين المركزي وعقد تأسيسه والنظام الأساسي متوافقان مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

ثانيًا: أنشطة البنك وتوجيه الهيئة

أشرفت الهيئة على أنشطة البنك ومعاملاته خلال العام، إما مباشرة أو من خلال إدارة الالتزام الشرعي وقامت بدورها في توجيه الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة في هذه الأنشطة وتلك المعاملات، وعقدت الهيئة أربع اجتماعات، عقد ثلاث منها عن طريق الاتصال المرئي، وواحد حضوري خلال هذه السنة مع المسئولين بالبنك، كما عقدت لجنتها التنفيذية تسع اجتماعات.

ثالثاً: العقود والمعاملات

درست الهيئة هياكل العمليات التي عرضت عليها أثناء العام، واعتمدت عقودها ومستنداتها، وأجابت عن الأسئلة والاستفسارات التي طرحت بشأنها، وأصدرت في ذلك القرارات والفتاوى بخصوصها، وقد عممت هذه الفتاوى والقرارات على إدارات البنك المختصة لتنفيذها، كما راجعت الهيئة نماذج العقود والاتفاقيات التي عرضت عليها في معاملات صكوك وتمويلات مجمعة وصناديق الاستثمار ونحوها وأبدت عليها ملاحظاتها وأقرتها.

رابعًا: الاطلاع على السجلات

قامت إدارة البنك بالتجاوب مع الهيئة مشكورة بتوفير جميع ما طلبته الهيئة من سجلات البنك وبيانات ومعلومات التي تحتاج إليها الهيئة لمباشرة أعمالها، ويقتضيها التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية.

خامسا: التدقيق الشرعي

راجعت الهيئة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي المقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وأبدت ملاحظاتها عليها، كما اطلعت على الملاحظات التي أبداها المدقق الشرعي الخارجي، وقد تم مناقشة التقريرين وأخذ الملاحظات الواردة فيها في الاعتبار.

سادسا: التدريب

اطلعت الهيئة على ما قامت به الإدارة من تدريب العاملين، وتوصي الهيئة إدارة البنك باستمرار التدريب بصفة منتظمة لرفع مستوى الأداء والالتزام الشرعي.

سابعاً: هيكلة استحواذ البنك على بعض أصول بنك الإثمار ومنها أسهم بنك البحرين والكويت

أشرفت الهيئة على استحواذ البنك على أصول بنك الإثمار في جميع مراحله، كما أشرفت الهيئة على الهيكلة المقترحة للتعامل مع أسهم بنك البحرين والكويت ضمن صفقة الاستحواذ على بعض أصول شركة إثمار القابضة خلال عام 2022م.

ثامنا: الميزانية العمومية

اطلعت الهيئة على الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والسياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين. وترى الهيئة أن الأرقام الواردة في هذه الميزانية في حدود ما عرضته إدارة البنك وما قدمته من معلومات وما تم تنفيذه من بعض الملاحظات لم تنتج عن معاملات مخالفة لمبادئ وأحكام الشريعة، وأن الدخل المحرم قد تم التخلص منه، وعليه أقرت الهيئة الشرعية هذه الميزانية.

تاسعا: الزكاة

لما كان النظام الأساسي للبنك لا يلزم البنك بإخراج زكاة حقوق المساهمين المستثمرة لديه، فقد قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة الواجبة على المساهمين لإبلاغهم بها عن طريق الإفصاح عنها في الميزانية. وقد تم إعداد حساب الزكاة وفقا لما ورد في معيار الزكاة الشرعي الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، وأقرت الهيئة حساب الزكاة وفقا لذلك، وطلبت إبلاغ المساهمين بحساب الزكاة لهذا العام بالإفصاح عنها في الميزانية.

عاشرا: صندوق الخيرات

قامت الهيئة بالتأكد من صرف وتوجيه جميع العوائد غير المتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة إلى صندوق الخيرات بالبنك، والتي نتجت إما من معاملات سابقة نتيجة لإدماج بنوك تقليدية محولة إلى بنك السلام أو لأسباب عارضة أخرى.

قرار الهيئة

وتؤكد الهيئة أن مسئولية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطة ومعاملات البنك تقع على عاتق إدارة البنك، كما تقرر أنّ معاملات البنك المنفذة خلال العام، لا تخالف في جملتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك في حدود ما اطلعت عليه من معلومات وبيانات. كما تؤكد الهيئة أن دقة المعلومات والبيانات والأرقام من مسؤولية الإدارة. واللّه الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

ونسأل اللّه للبنك دوام التوفيق والسداد لما يحبه ويرضاه.
وصلى اللّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بنك السلام
Al Salam Bank

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

1- فضيلة الشيخ القاضي عدنان عبد الله القطان

رئيس الهيئة

التوقيع: _____

2- فضيلة الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح

نائب رئيس الهيئة

التوقيع: _____

3- فضيلة الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي

عضو الهيئة ورئيس اللجنة التنفيذية

التوقيع: _____

4- فضيلة الشيخ الدكتور أسامة محمد بحر

عضو الهيئة وعضو اللجنة التنفيذية

التوقيع: _____

أمين الهيئة: د. محمد برهان عربونة

التوقيع: _____

كي بي ام جي فخرو ذ.م.م.
التدقيق
الطابق الثاني عشر
برج فخرو
صندوق بريد ٧١٠، المنامة
مملكة البحرين

تليفون : ٢٢٤٨٠٧ ١٧ ٩٧٣+
فاكس : ٢٢٧٤٤٣ ١٧ ٩٧٣+
الموقع الإلكتروني : home.kpmg/bh
س.ت : ٦٢٢٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة المساهمين

بنك السلام ش.م.ب
المنامة – مملكة البحرين

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك السلام ش.م.ب ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليها معاً بـ "المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2022، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2022، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وبرأينا، فإن المجموعة قد التزمت بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

اساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم *"مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة"* من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي لمحاسبي ومدققي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً لهذه المتطلبات وللمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

كي بي إم جي فخرو هي شركة تضامن محترفة مسجلة لدى وزارة الصناعة و التجارة والسياحة بمملكة البحرين
وهي عضو في شبكة منحوعة الشركات الأعضاء المستقلة المنتسبة الى كي بي إم جي الدولية المحدودة وهي
شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان

مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويل	
(راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.4(د)، استخدام التقديرات والأحكام في إيضاح رقم 2.3، وإدارة مخاطر الائتمان في إيضاح رقم 32.2).	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
تم التركيز على هذا الأمر للأسباب التالية: • أهمية موجودات التمويل والتي تمثل 51% من مجموع الموجودات من حيث ؛ • يتضمن انخفاض قيمة موجودات التمويل ما يلي: ➢ تقديرات وأحكام تقديرية معقدة لكل من التوقيت واحتساب انخفاض القيمة بما في ذلك قابلية تحيز الإدارة، ➢ استخدام النماذج والمنهجيات الإحصائية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. تمارس المجموعة أحكام تقديرية مهمة وتضع عددًا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها ("ECL") والتي يتم تحديدها كوظيفة لتقييم احتمالية حدوث التعثر في السداد ("PD")، والخسارة في حالة التعثر في السداد ("LGD") ، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("EAD") المرتبطة بالموجودات المالية المعنية؛ ➢ متطلبات الإفصاح المعقدة المتعلقة بجودة الائتمان للمحفظة بما في ذلك شرح الأحكام التقديرية الرئيسية والمدخلات الجوهرية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. • الحاجة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس استشرافي غير منحاز، يعكس مجموعة من الظروف الاقتصادية. يتم تطبيق تقديرات إدارية جوهرية في تحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة، وترجيح الاحتمالات المطبقة عليها. • يتم إجراء تعديلات على نتائج نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل الإدارة لمعالجة قيود نموذج الانخفاض المعروفة أو الاتجاهات أو المخاطر الناشئة.	تشمل إجراءاتنا، من بين أمور أخرى، مايلي: • تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة بناءً على متطلبات معايير المحاسبة المعمول بها، والتوجيهات التنظيمية، وفهمنا لأعمال وممارسات القطاع؛ • تأكيد فهمنا لعمليات الإدارة والأنظمة والضوابط المتبعة على الخسائر الائتمانية المتوقعة. ***اختبار أنظمة الرقابة*** لقد قمنا باختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة، والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المستخدمة في إجراءات احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لاختبار الضوابط على ما يلي: • اختبار الضوابط على نقل المعلومات بين مصادر الأنظمة الرئيسية ونماذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة؛ • إجراء تقييم مفصل لمخاطر الائتمان لعينات من عقود التمويل غير المتعثرة السداد للشركات لاختبار الضوابط على تصنيف الائتمان وعملية المراقبة عليها؛ • اختبار الضوابط على مراجعة واعتماد تعديلات ما بعد النموذج، وتعديلات الإدارة وعملية الحوكمة على مثل هذه التعديلات. • اختبار الضوابط الرئيسية على عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النماذج، والتحقق منها والموافقة عليها. ***الاختبارات التفصيلية*** تشمل الجوانب الرئيسية للأمور التي تم فحصها: • اختبار عينة من ملفات الائتمان للحسابات المنتجة وتقييم الأداء المالي للمقترض، ومصدر السداد والضمانات المؤهلة، وعلى هذا الأساس تقييم ملائمة تصنيف وترحيل الائتمان؛ • اختبار عينة من المدخلات الرئيسية المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتقييم اكتمال ودقة وملائمة البيانات المستخدمة؛ • إعادة احتساب العناصر المهمة في حساب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة للمجموعة وتحديد مدى صحة نتائج أداء النموذج؛

أمر التدقيق الرئيسي	كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق
	• اختبار عينة من العوامل المستخدمة لتحديد ما إذا كان قد تم تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بصورة مناسبة؛ • واختيار عينة من تعديلات ما بعد النموذج وتعديلات الإدارة بغرض تقييم مدى معقولية التعديلات من خلال اختبار الفرضيات الرئيسية، وفحص منهجية الاحتساب وتتبع عينة من البيانات المستخدمة إلى مصدر المعلومات. • تقييم كفاية المخصصات مقابل القروض والسلف منخفضة القيمة بصورة منفردة (المرحلة الثالثة) وفقًا لمعايير اعداد التقارير المالية الواجب تطبيقها. ***الاستعانة بالمتخصصين*** بالنسبة للمحافظ ذات الصلة التي تم فحصها، قمنا بإشراك أخصائي كي بي أم جي لمساعدتنا في تقييم ضوابط نظام تكنولوجيا المعلومات ومناقشة افتراضات الإدارة الرئيسية المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل الجوانب الرئيسية لمشاركتهم فيما يلي: • لقد قمنا بإشراك أخصائي تكنولوجيا المعلومات لدينا لاختبار الضوابط العامة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات ذات الصلة على الأنظمة الرئيسية المستخدمة لاستخراج البيانات كجزء من عملية حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • لقد قمنا بإشراك اخصائيي إدارة المخاطر المالية الخاصين بنا لمساعدتنا في: ▪ تقييم ملائمة منهجيات المجموعة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ إعادة احتساب بعض مكونات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (بما في ذلك محددات المراحل المستخدمة)؛ ▪ تقييم ملائمة منهجية المجموعة لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة وأوزان الاحتمالات المطبقة عليها؛ ▪ تقييم المعقولية الشاملة للتوقعات الاقتصادية التطلعية للإدارة عن طريق مقارنتها ببيانات السوق الخارجية، وفهمنا للقطاع المعني، واتجاهات الاقتصاد الكلي. ***الإفصاحات*** قمنا بتقييم مدى ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة فيما يتعلق باستخدام التقديرات الهامة والأحكام والجودة الائتمانية لموجودات التمويل بالرجوع إلى متطلبات المعايير المحاسبية ذات الصلة.

اندماج الأعمال	
راجع السياسة المحاسبية في إيضاح رقم 2.2 والإفصاح المتعلق بإندماج الأعمال في إيضاح (46) في البيانات المالية الموحدة	
أمر التدقيق الرئيسي	**كيف تم تناول هذا الأمر في عملية التدقيق**
خلال السنة، استحوذت المجموعة على محفظة أصول العملاء وشركة تكافل تابعة وبعض الموجودات الاستثمارية من مجموعة أثمار القابضة. تم احتساب هذه المعاملة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – إندماج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ تم اعتبار هذا الأمر أحد أمور التدقيق الرئيسية بسبب: • الزيادة الجوهرية في الموجودات والمطلوبات المستحوذة نتيجة لعملية الاستحواذ؛ • التعقيدات المرتبطة بتطبيق مبادئ الاستحواذ ويشمل احتساب موجودات غير ملموسة جديدة والشهرة الناتجة عن ذلك. • الفرضيات والأحكام المطلوبة في تحديد القيمة العادلة وتوزيعها على الموجودات المستحوذ عليها وتشمل موجودات مالية مشتراة أو مصدرة ذات انخفاض في قيمتها والمطلوبات المستحوذ عليها.	تشمل إجراءاتنا من بين أمور أخرى ما يلي: • اشراك أخصائي تقييم لمراجعة مدى ملائمة تسية القيمة العادلة المحتسبة على الموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها لتحديد مدى مطابقتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3؛ • اختبار الأسس والفرضيات المستخدمة من قبل الإدارة في تحديد التصنيف المبدئي للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها وتحديد الموجودات غير الملموسة؛ • تقييم السياسة المحاسبية المطبقة من قبل الإدارة لتحديد الموجودات المالية المشتراة أو المصدرة المنخفضة قيمتها وتحديد مدى ملائمة مستويات القيمة العادلة عند الاحتساب المبدئي؛ • مراجعة مدى ملائمة الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة المحددة؛ • اختبار العملية والضوابط المطبقة على توحيد المركز المالي ونتائج الشركة التابعة ابتداء من تاريخ الاستحواذ، بما في ذلك تقييم ثبات السياسات المحاسبية المستخدمة. ***الإفصاحات*** تقييم ملائمة وكفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بدمج العمليات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

المعلومات الاخرى

إن مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والتي تمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع أن تتاح لنا الأقسام المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا في البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الادارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إلتزام المجموعة بالعمل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

كما إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان ذلك ضرورياً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إننا نمارس التقديرات المهنية ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير، مع ذلك فإنه يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها والنقاط المهمة التي برزت اثناء أعمال التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي قد يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات المتخذة للتخلص من مخاطرها، أو الوقاية منها.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية، والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة المحققة عن ذلك الإبلاغ.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والمجلد رقم (2) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (64) لسنة 2006 (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم (2) والفقرات النافذة من المجلد رقم (6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال البنك أو مركزه المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو ماهيش بالاسوبرامانيان.

كي بي إم جي فخرو
رقم قيد الشريك 137
9 فبراير 2023

	إيضاح	***2022***	*2021*
		ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	4	**367,747**	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	5	**113,096**	133,860
استثمار في الصكوك	6	**837,381**	639,688
موجودات التمويلات	7	**1,986,465**	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	9	**106,796**	91,591
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	10	**51,690**	-
استثمار في العقارات	11	**62,462**	60,904
استثمار في شركات زميلة	12	**254,006**	14,533
موجودات أخرى	13	**67,720**	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	14	**51,998**	25,971
مجموع الموجودات		**3,899,361**	2,684,571
المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين، وحصة غير مسيطرة			
المطلوبات			
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	5	**187,724**	126,891
حسابات جارية للعملاء		**550,281**	482,739
تمويل مرابحة لأجل	15	**320,989**	100,216
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	10	**91,741**	-
مطلوبات أخرى	16	**78,798**	53,789
مجموع المطلوبات		**1,229,533**	763,635
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
عقود وكالة من مؤسسات مالية	17	**319,339**	299,607
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	17	**2,013,134**	1,324,570
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار		**2,332,473**	1,624,177
حقوق ملكية المساهمين			
رأس المال	18	**249,231**	241,972
أسهم الخزينة	18	**(12,021)**	(12,473)
علاوة إصدار أسهم		**209**	209
أرباح مستبقاة		**31,691**	19,531
احتياطيات		**34,141**	47,012
مجموع حقوق ملكية المساهمين		**303,251**	296,251
حصة غير مسيطرة		**34,104**	508
مجموع حقوق الملكية		**337,355**	296,759
مجموع المطلوبات، وحقوق حاملي حسابات الاستثمار، وحقوق ملكية المساهمين وحصة غير مسيطرة		**3,899,361**	2,684,571

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني رئيس مجلس الإدارة	مطر محمد البلوشي نائب رئيس مجلس الإدارة	رفيق النايض الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

	إيضاح	***2022*** ***ألف دينار بحريني***	*2021* *ألف دينار بحريني*
الدخل التشغيلي			
دخل التمويل	21	**95,158**	76,357
دخل من الصكوك		**34,778**	22,421
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	22	**2,720**	370
(خسارة) / دخل من العقارات، صافي	23	**(222)**	56
الرسوم والعمولات، صافي	24	**7,828**	7,381
حصة الربح من شركات زميلة، صافي	12	**9,329**	2,697
دخل من عمليات التكافل، صافي	25	**3,773**	-
إيرادات أخرى	26	**2,024**	462
مجموع الدخل التشغيلي		**155,388**	109,744
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية		**(4,955)**	(4,154)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل		**(6,046)**	(2,876)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**(110,403)**	(71,664)
حصة المجموعة كمضارب ووكيل		**62,412**	35,687
حصة حاملي حسابات الاستثمار من الأرباح	17	**(47,991)**	(35,977)
صافي الدخل التشغيلي		**96,396**	66,737
المصروفات التشغيلية			
تكاليف الموظفين	27	**23,564**	17,033
تكلفة المباني		**1,987**	1,866
استهلاك وإطفاء		**2,293**	1,283
مصروفات تشغيلية أخرى	28	**22,799**	12,817
مجموع المصروفات التشغيلية		**50,643**	32,999
الربح قبل مخصصات انخفاض القيمة		**45,753**	33,738
صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات	8	**(12,683)**	(12,514)
صافي ربح السنة		**33,070**	21,224
العائد إلى:			
- مساهمي البنك		**31,593**	21,367
- حصة غير مسيطرة		**1,477**	(143)
		33,070	21,224
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	20	**13.5**	8.8

سعادة الشيخ خالد بن مستهيل المعشني
رئيس مجلس الإدارة

مطر محمد البلوشي
نائب رئيس مجلس الإدارة

رفيق النايض
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

المبالغ بآلاف الدنانير البحرينية

	المنسوب إلى مساهمي البنك										
				الاحتياطيات							
	رأس المال	أسهم الخزينة	احتياطي علاوة إصدار أسهم	أرباح مستبقاة	احتياطي قانوني	خطة منح الأسهم	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي القيمة العادلة للعقارات	احتياطي تحويل عملات أجنبية	مجموع الاحتياطيات	مجموع حقوق ملكية المساهمين	حصة غير مسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2022	**241,972**	**(12,473)**	**209**	**19,531**	**18,600**	**-**	**9,532**	**22,865**	**(3,985)**	**47,012**	**296,251**	**508**	**296,759**
صافي ربح السنة	**-**	**-**	**-**	**31,593**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**31,593**	**1,477**	**33,070**
الحركة في القيمة العادلة، صافي	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(6,137)**	**(66)**	**-**	**(6,203)**	**(6,203)**	**-**	**(6,203)**
إعادة تصنيف إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(4,627)**	**-**	**-**	**(4,627)**	**(4,627)**	**-**	**(4,627)**
حصة الشركة الزميلة من تغيرات القيمة العادلة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(7,411)**	**-**	**-**	**(7,411)**	**(7,411)**	**-**	**(7,411)**
إعادة تحويل عملات أجنبية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**277**	**277**	**277**	**-**	**277**
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	**-**	**-**	**-**	**31,593**	**-**	**-**	**(18,175)**	**(66)**	**277**	**(17,964)**	**13,629**	**1,477**	**15,106**
أسهم منحة صادرة	**7,259**	**-**	**-**	**(7,259)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
أرباح أسهم نقدية لسنة 2021	**-**	**-**	**-**	**(9,121)**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(9,121)**	**-**	**(9,121)**
خطة منح الأسهم	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,934**	**-**	**-**	**-**	**1,934**	**1,934**	**-**	**1,934**
المحول للاحتياطي القانوني	**-**	**-**	**-**	**(3,159)**	**3,159**	**-**	**-**	**-**	**-**	**3,159**	**-**	**-**	**-**
الحركة في أسهم الخزينة، صافي	**-**	**452**	**-**	**106**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**558**	**-**	**558**
الحركة في حصة غير مسيطرة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**32,119**	**32,119**
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	**249,231**	**(12,021)**	**209**	**31,691**	**21,759**	**1,934**	**(8,643)**	**22,799**	**(3,708)**	**34,141**	**303,251**	**34,104**	**337,355**
الرصيد في 1 يناير 2021	230,450	(7,530)	12,209	(5,549)	21,778	-	9,844	23,348	(3,784)	51,186	280,766	401	281,167
أثر تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32	-	-	-	57	-	-	-	-	-	-	57	-	57
الرصيد كما في 1 يناير 2021 (معدل)	230,450	(7,530)	12,209	(5,492)	21,778	-	9,844	23,348	(3,784)	51,186	280,823	401	281,224
صافي ربح السنة	-	-	-	21,367	-	-	-	-	-	-	21,367	(143)	21,224
الحركة في القيمة العادلة، صافي	-	-	-	-	-	-	(312)	-	-	(312)	(312)	-	(312)
الحركة من الاحتياطي إلى بيان الدخل	-	-	-	-	-	-	-	(483)	-	(483)	(483)	-	(483)
إعادة تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	-	(201)	(201)	(201)	-	(201)
مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة	-	-	-	21,367	-	-	(312)	(483)	(201)	(996)	20,371	(143)	20,228
أسهم منحة صادرة	11,522	-	-	(11,522)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المحول للأرباح المستبقاة (إيضاح 18.2)	-	-	(12,000)	17,315	(5,315)	-	-	-	-	(5,315)	-	-	-
المحول للاحتياطي القانوني	-	-	-	(2,137)	2,137	-	-	-	-	2,137	-	-	-
شراء أسهم خزينة	-	(4,943)	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,943)	-	(4,943)
الحركة في حصة غير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	250	250
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	241,972	(12,473)	209	19,531	18,600	-	9,532	22,865	(3,985)	47,012	296,251	508	296,759

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الأنشطة التشغيلية		
صافي ربح السنة	**33,070**	21,224
تعديلات للبنود التالية:		
إستهلاك	**2,293**	1,283
إطفاء علاوة إصدار الصكوك – صافي	**1,333**	1,016
خسارة من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة وعقارات	**929**	155
صافي مخصص انخفاض القيمة	**12,683**	12,514
حصة الربح من شركات زميلة	**(9,329)**	(2,697)
الدخل التشغيلي قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	**40,979**	33,495
تغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:		
إحتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**(57,129)**	(10,530)
ذمم مدينة لعقود مرابحات ووكالة من بنوك فترات استحقاقها الأصلية 90 يوماً أو أكثر	**-**	(2,019)
موجودات تمويلية وموجودات الإيجارات التمويلية	**(161,698)**	(88,095)
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	**12,713**	-
موجودات أخرى	**(28,139)**	(9,415)
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	**46,465**	10,100
حسابات جارية للعملاء	**32,270**	118,769
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	**55,402**	-
مطلوبات أخرى	**57,128**	2,864
حقوق حاملي حسابات الاستثمارات	**(46,359)**	398,797
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية	**(48,368)**	453,966
الأنشطة الاستثمارية		
شراء صكوك	**(209,888)**	(231,391)
نقد مستحوذ عليه من دمج الأعمال	**71,711**	-
بيع استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة وعقارات	**(21,010)**	12,079
شراء مباني ومعدات	**(17,070)**	(2,815)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	**(176,257)**	(222,127)
الأنشطة التمويلية		
سحب / (سداد) تمويل مرابحة لأجل	**220,773**	(121,455)
أرباح أسهم مدفوعة	**(9,121)**	(1,139)
شراء أسهم الخزينة	**558**	(4,943)
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التمويلية	**212,210**	(127,537)
صافي التغير في النقد وما في حكمه	**(12,415)**	104,302
النقد وما في حكمه في 1 يناير	**395,947**	291,645
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**383,532**	395,947
يتكون النقد وما في حكمه من: *		
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**91,728**	79,458
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**178,634**	184,648
إيداعات لدى مؤسسات مالية فترات استحقاقها الأصلية أقل من 90 يوماً	**113,170**	131,841
	383,532	395,947

* النقد وما في حكمه كما في 31 ديسمبر 2022 يظهر بإجمالي الخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 207 ألف دينار بحريني (2021: 87 ألف دينار بحريني).
** أرصدة لدى بنوك أخرى صافي من النقد المقيد بمبلغ 5,013 ألف دينار بحريني الغير متوفر للعمليات اليومية للبنك (2021: 9,746 ألف دينار بحريني).

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 47 جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 تقرير المنشأة

تأسس بنك السلام ش.م.ب. ("البنك") في مملكة البحرين بموجب قانون الشركات التجارية البحريني رقم 2001/21 وسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة بموجب سجل تجاري رقم 59308 بتاريخ 19 يناير 2006. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي. ولدى البنك ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول البنك أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية، ووفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالبنوك الإسلامية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

عنوان البنك هو مبنى 935، طريق 1015، مجمع 410، السنابس، مملكة البحرين. يتم تداول الأسهم العادية للبنك في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.

في الربع الأول من عام 2022 ، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.19% في بنك البحرين والكويت ش.م. ب. والأسهم البالغة 55.91% في مجموعة سوليدرتي القابضة، بشرط الحصول على الموافقات المطلوبة وتوقيع الاتفاقيات النهائية. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

الملكية الفعلية للبنك في الشركات التابعة الرئيسية هي كما يلي:

			نسبة الملكية %	
اسم الشركة	*بلد التأسيس*	*الأنشطة الرئيسية*	***2022***	*2021*
بنك السلام - سيشل	سيشل	تقديم خدمات مصرفية	**%70**	%70
مجموعة سوليدرتي القابضة	البحرين	شركة قابضة	**%55.91**	-

يعمل البنك وشركته البنكية التابعة الرئيسية من خلال 23 فرع (2021: 9 فروع) في مملكة البحرين وفرع واحد (2021: فرع واحد) في سيشل، ويقدم جميع أصناف الخدمات والمنتجات المصرفية المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. تتضمن أنشطة البنك على إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، وتقديم العقود التمويلية الإسلامية، والتعامل في الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية كمدير/ وكيل، وإدارة الأدوات المالية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنشطة الأخرى المسموح بها بموجب الخدمات المصرفية لمصرف البحرين المركزي كما هو محدد في إطار الترخيص.

تم اعتماد إصدار هذه البيانات المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ 9 فبراير 2023.

2 السياسات المحاسبية

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة (معاً "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2022، وأعدت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها هيئة الرقابة الشرعية في البنك، ووفقاً لقانون الشركات التجارية البحريني، وللقواعد واللوائح المعمول بها الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 للمجموعة كانت وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي (راجع البيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 للاطلاع على تفاصيل التعديلات المطبقة المتعلقة بجائحة الكورونا (كوفيد-19)).نظراً لكون تعديل مصرف البحرين المركزي محدداً للسنة المالية 2020 ولم يعد واجب التطبيق على الفترة الحالية وفترات المقارنة المعروضة، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دون أي تعديلات).

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات في الصكوك السيادية وصكوك الشركات، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، والاستثمارات العقارية وبعض أدوات التحوط التي تظهر بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني، كونها العملة الرئيسية الوظيفية وعملة عرض عمليات المجموعة، وتم تقريبها إلى أقرب ألف دينار بحريني، ما لم يذكر خلاف ذلك.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.1 أسس الإعداد وعرض البيانات المالية (يتبع)

وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، بالنسبة للأمور التي لا تتناولها معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المجموعة تسترشد بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة.

2.2 أسس التوحيد

1) دمج الأعمال

يتم احتساب عمليات دمج الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ للمحاسبة، عندما تستوفي مجموعة الأنشطة المستحوذة تعريف العمل. يتم قياس تكلفة الاستحواذ كإجمالي المقابل المحول والمقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال، تختار المجموعة ما إذا كانت ستقيس الحصص غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة، أو بالحصة التناسبية في صافي الموجودات المحددة للملكية المشتراة.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال على مراحل، فإن المجموعة تقوم بإعادة قياس حصتها في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، وتقوم باحتساب الناتج من الربح أو الخسارة، إن وجد، في بيان الدخل الموحد.

عندما تقوم المجموعة باستحواذ الأعمال، فإنها تقيّم الموجودات المالية والمطلوبات المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما هو بتاريخ الاستحواذ.

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة.

بشكل عام، يتم قياس المقابل المحول من الشراء بقيمته العادلة، كما هو الحال بالنسبة لصافي الأصول القابلة للتحديد المستحوذ عليها. أي شهرة ناتجة يتم اختبارها لانخفاض القيمة، بشكل سنوي (راجع إيضاح 2.4 (ف)). يتم تسجيل أي أرباح مساومة عند الشراء فوراً في بيان الربح أو الخسارة. يتم احتساب تكاليف المعاملة عند تكبدها، إلا إذا كانت هذه التكاليف تتعلق بإصدار أوراق مالية للدين أو أدوات حقوق الملكية. المقابل المحول لايشمل المبالغ المتعلقة بسداد العلاقات الموجودة سابقاً. يتم احتساب مثل هذه المبالغ في بيان الدخل الموحد.

يتم قياس أي مقابل طارئ بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ. إذا تم تصنيف أي التزام لسداد مقابل طارئ والذي يستوفي تعريف الأداة المالية على أنه من أدوات حقوق الملكية، فإنه لا يتم إعادة قياسه ويتم احتساب عملية السداد ضمن حقوق الملكية. وبخلاف ذلك، يتم إعادة قياس أي مقابل طارئ آخر بالقيمة العادلة بتاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل الطارئ في بيان الدخل الموحد.

يتم تسجيل الاستثمارات المستحوذ عليها والتي لا تستوفي تعريف دمج الأعمال كموجودات مالية أو استثمارات عقارية، كلما كان ذلك مناسباً. عندما يتم الاستحواذ على مثل هذه الاستثمارات، تقوم المجموعة بتخصيص تكلفة الاستحواذ بين الموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد بشكل فردي بناءً على قيمها العادلة النسبية بتاريخ الاستحواذ. إن تكلفة تلك الموجودات هي إجمالي مجموع المقابل المدفوع وأي حصص غير مسيطرة محتسبة. إذا كانت لدى الحصص غير المسيطرة حصة ملكية حالياً ويحق لهم حصة تناسبية من صافي الموجودات عند التصفية، فإن المجموعة تقوم باحتساب الحصص غير المسيطرة بالتناسب مع حصتهم في صافي الموجودات.

2) الشركات التابعة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 ديسمبر 2022. أعدت البيانات المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك. جميع الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية متوافقة مع البنك.

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة البنك. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يتم اعتبار السيطرة عند امتلاك البنك لأغلبية الأصوات في الشركة المستثمر فيها.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق موجودات معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو إستثمار وعادة تكون حقوق التصويت غير ذات صلة لتشغيل هذه الشركات. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الإستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.2 أسس التوحيد (يتبع)

إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة، أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة.

البيانات المالية لهذه الشركات ذات الأغراض الخاصة لم يتم توحيدها في هذه البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كانت المجموعة تسيطر على الشركة. يتضمن إيضاح رقم 37 معلومات عن الموجودات تحت الإدارة من قبل المجموعة.

3) حصص غير مسيطرة

يتم قياس الحصص غير المسيطرة بحصتها التناسبية في صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها القابلة للتحديد في تاريخ الاستحواذ. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المنسوبة للحصص غير المسيطرة في بيان الدخل الموحد كدخل منسوب للحصص غير المسيطرة. الخسائر القابلة للتطبيق على الحصص غير المسيطرة في شركة تابعة، يتم تخصيصها للحصص غير المسيطرة، حتى لو كان ذلك يؤدي لتكبد الحصص غير المسيطرة عجزاً في الرصيد.

تعامل المجموعة المعاملات مع الحصص غير المسيطرة كمعاملات مع مساهمي المجموعة.

4) فقدان السيطرة

عند فقدان السيطرة أو التأثير الجوهري، يتم إعادة قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة، مع احتساب التغير في القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد. القيمة العادلة هي القيمة الدفترية المبدئية لأغراض المحاسبة اللاحقة للحصة المحتفظ بها كشركة زميلة، أو مشروع مشترك، أو كأصل مالي. بالإضافة لذلك، فإن أي مبالغ محتسبة سابقاً في حقوق الملكية فيما يتعلق بتلك المنشأة يتم احتسبها كما لو أن المجموعة قد استبعدت الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة مباشرة. قد يعني ذلك أن المبالغ المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية الأخرى يعاد تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد.

5) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائرغير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لاتكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

6) العملة الأجنبية

أ) عملة التعامل وعملة العرض

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المنشأة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي يستخدمها البنك في معاملاته وكذلك في إعداد البيانات المالية.

ب) العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية في تاريخ المركز المالي الموحد إلى عملة التعامل بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة إعداد التقارير المالية. تدرج أرباح وخسائر فروقات العملة الناتجة من تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد. البنود غير النقدية بالعملة الأجنبية والتي يتم قياسها بناء على التكلفة التاريخية يتم تحويلها بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج أرباح أو خسائر تحويل البنود غير النقدية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى حين بيع، أو إلغاء احتساب الموجودات ذات العلاقة، والتي يتم احتسابها آنذاك في بيان الدخل الموحد. أرباح تحويل الموجودات غير المالية المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" يتم احتسابها مباشرة في بيان الدخل الموحد كجزء من تغيرات القيمة العادلة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

6) العملة الأجنبية (يتبع)

ج) تحويل العمليات الأجنبية

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والشركات الزميلة الأجنبية التي عملتها الوظيفية ليست الدينار البحريني إلى الدينار البحريني وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تحول بنود إيرادات ومصروفات العمليات الأجنبية إلى الدينار البحريني وفقا لمتوسط أسعار الصرف السائدة خلال السنة. تحتسب الفروقات الناتجة من تحويل العملات ضمن احتياطي تحويل العملات الأجنبية الذي يمثل جزء من حقوق الملكية، باستثناء إلى حد تخصيص فروقات التحويل إلى الحصة غير المسيطرة. عند بيع العمليات الأجنبية ، فإن فروقات التحويل المتعلقة بالبيع، والمحتسبة سابقاً في احتياطي تحويل العملات الأجنبية يتم احتسابها في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة اتخاذ قرارات وتقديرات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما تؤثر هذه القرارات والتقديرات على الدخل والمصروفات ومخصصات الخسائر الناتجة، وكذلك على تغيرات القيمة العادلة المسجلة في حقوق الملكية.

عدم يقينية التقديرات

الإفتراضات الرئيسية التالية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية للتقديرات المستقبلية الغير مؤكدة بتاريخ المركز المالي الموحد، والتي لها مخاطر جوهرية مما قد يتسبب في تعديل كبير في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة وقد تم مناقشتها أدناه:

تقييم انخفاض القيمة للعقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

عند تحديد الخسائرالائتمانية المتوقعة على العقود المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان، يتم استخدام التقديرات الجوهرية لتقديرالمدخلات في نموذج قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الفرضيات الرئيسية المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية القابلة للاسترداد، واستخدام المعلومات المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاحات 2.4 (د)، و32.2.

انخفاض قيمة الشهرة

يوجد انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات أو الوحدة المنتجة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

تستند القيمة القابلة للاسترداد لشهرة الوحدات المنتجة للنقد بناءً على حسابات القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية حسب الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، المتوقعة لفترة ثلاث سنوات باستخدام معدل النمو الاسمي. يتضمن تحديد توقعات معدل النمو ومعدل الخصم على قرارات تقديرية، بينما يتطلب إعداد توقعات التدفقات النقدية على افتراضات مختلفة من قبل الإدارة.

يتم مراجعة المنهجية والفرضيات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بانتظام للحد من أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسارة بناء على خبرة الخسائر الفعلية. لتفاصيل إضافية، راجع إيضاح 14.

انخفاض قيمة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

تقرر المجموعة، بأن الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية منخفضة القيمة عندما يكون هناك إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من تكلفتها. ان تحديد إذا ما كان هناك انخفاض جوهري أو طويل الأجل يتطلب اتخاذ قرارات تقديرية. في حالة أسهم حقوق الملكية المدرجة في أسواق نشطة تعتبر المجموعة ان الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق 30% من تكلفته، كما تعتبر المجموعة ان أي انخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز 9 أشهر انخفاضاً لفترة طويلة. في حالة ما إذا كانت أسواق هذه الاستثمارات غير نشطة، تحدد المجموعة انخفاض القيمة بناءً على تقييمها للقيمة العادلة وللقوة المالية للاستثمار، وأداء الصناعة والقطاع .

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

عدم يقينية التقديرات (يتبع)

القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة
تحدد المجموعة القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية وغير المدرجة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم، مثل التدفقات النقدية المخصومة، ومنهجيات الدخل، منهجيات السوق. يتم تحديد القيمة العادلة في وقت معين، على أساس ظروف السوق ومعلومات عن الشركات المستثمر فيها. ان هذه التقديرات ذات طبيعة غير موضوعية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من القرارات التقديرية، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية.

إن الأحداث المستقبلية (كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية) غير مؤكدة، وإنه من الممكن بناءاً على المعلومات المتوفرة حالياً، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات، مما يتطلب تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. في الحالات التي يتم استخدام فيها نماذج التدفقات النقدية المخصومة لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من قبل الإدارة وفقاً للمعلومات والمناقشات مع ممثلي الشركات المستثمر فيها ووفقاً لأحدث البيانات المالية المتوفرة المدققة وغير المدققة. تم مراجعة أساس التقييم من قبل الإدارة من حيث ملائمة الطريقة، وسلامة الفرضيات، وصحة الاحتساب، وتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة بهدف تضمينها في البيانات المالية الموحدة.

تقييم الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية الخاصة والمشاريع المشتركة والعقارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتضمن قرارات تقديرية، وعادة يستند على ما يلي:

- تقييم من قبل مقيمين خارجيين مستقلين للعقارات / المشاريع المعنية؛
- أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية؛
- القيمة العادلة الحالية لعقد آخر مشابه إلى حد كبير؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود تحمل ذات الشروط وخصائص المخاطر؛ أو
- تطبيق نماذج التقييم الأخرى.

تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية وصافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير

تظهر العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة. تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدرة. تقوم المجموعة بتعيين مقيمين خارجيين من ذوي الخبرة، بموجب فئة معتمدة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري لتحديد القيمة السوقية للاستثمار والعقارات قيد التطوير كما في تاريخ بيان المركز المالي. بالنسبة لمشاريع التطوير الكبيرة، يتم استخدام منهجية القيمة المتبقية، والتي تقدّر التكلفة المستقبلية للإنجاز واستخدام التطوير المتوقع. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير القيمة المتبقية للعقارات قيد التطوير بناء على أسعار البيع التقديرية / المتوقعة للسوق لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في فترة زمنية محددة، بناءً على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير.

تقوم المجموعة بمعايرة تقنيات التقييم سنوياً وتفحص صلاحيتها، إما باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية القابلة للرصد لنفس العقد، أو بيانات أخرى متوفرة في السوق قابلة للرصد.

القرارات التقديرية

فرضية الاستمرارية
قامت الإدارة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة والتي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.3 القرارات والتقديرات المحاسبية الهامة (يتبع)

السيطرة على شركات ذات أغراض خاصة
ترعى المجموعة تأسيس الشركات ذات الأغراض الخاصة بصورة أساسية لغرض السماح للعملاء الاحتفاظ بالاستثمارات. تقوم المجموعة بتقديم خدمات الإدارة و إدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة، حيث تتضمن اتخاذ القرارات من قبل المجموعة بالنيابة عنهم. كما تقوم المجموعة بإدارة هذه الشركات بالنيابة عن العملاء وهم عبارة عن أطراف ثالثة كبيرة وهم المستفيدون الاقتصاديون للاستثمارات الأساسية. لا تقوم المجموعة بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة والتي لا تمارس عليها صلاحية السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك للتحكم في السياسات المالية والتشغيلية لهذه الشركات، للحصول على منافع من أنشطتها. في الحالات التي يصعب تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس صلاحية السيطرة، تقوم المجموعة باتخاذ قرارات تقديرية لأهداف أنشطة الشركات ذات الأغراض الخاصة، وتحديد مدى تعرضها لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك قدرتها على اتخاذ قرارات تشغيلية لها وتحديد ما إذا كانت المجموعة تحصل على منافع من هذه القرارات.

تصنيف الاستثمارات

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر المجموعة عند شراء استثمار التصنيف المناسب لهذا الاستثمار، إما استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو كاستثمار بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو كاستثمارات تظهر بالتكلفة المطفأة. ويعكس هذا التصنيف نية الإدارة بخصوص كل استثمار ويخضع كل تصنيف إلى معالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

تستخدم الأحكام والتقديرات الجوهرية في تقييم نموذج العمل الذي يتم من خلال إدارة الاستثمارات، وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للاستثمار تمثل إما أداة دين، أو أداة استثمارية أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

انخفاض القيمة على استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

بالنسبة لأدوات حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تم يتم قياسها بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض الجوهري أو لفترة طويلة في القيمة العادلة بأقل من سعر التكلفة يعتبر دليل موضوعي على انخفاض القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإن الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، يتم حذفها من حقوق الملكية، واحتسابها في بيان الدخل الموحد. خسائر انخفاض القيمة المحتسبة في بيان الدخل الموحد على استثمارات حقوق الملكية يتم عكسها لاحقاً من خلال حقوق الملكية.

في ظروف السوق الاستثنائية، ولغرض تحديد ما يمثل انخفاضاً جوهرياً أو لفترة طويلة في القيمة العادلة للاستثمار، تأخذ الإدارة بالاعتبار العوامل الإضافية التالية:

- نية الإدارة المتعلقة بفترات الاحتفاظ ذات الصلة بمثل هذه الاستثمارات، أي لأغراض التداول، أو بنية الاستثمار الاستراتيجي، أو لغرض أرباح الأسهم طويلة الأجل والأرباح الرأسمالية، وما إلى ذلك؛
- ما إذا كان الانخفاض في قيمة الاستثمار يتماشى مع الاتجاه العام للانخفاض في السوق ذي الصلة، أو السوق المحلي، بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية الغير متيقنة؛
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لقيم السوق خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة؛ و/ أو
- تقديرات الاستردادات المتوقعة لأعمال الأساسية للشركة المستثمر فيها خلال سنوات الاحتفاظ المتوقعة، والتدفقات النقدية المترتبة على المنشأة.

2.4 السياسات المحاسبية الهامة

<u>أ) الأدوات المالية</u>

تتكون الموجودات المالية من أرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي، وصكوك سيادية، وصكوك شركات، وإيداعات لدى مؤسسات مالية، وتمويلات مرابحة (صافي من الأرباح المؤجلة)، وتمويلات مضاربة، ومشاركة، وذمم مدينة بموجب عقود موجودات الإيجارات التمويلية، وموجودات قيد التحويل، واستثمارات في أسهم حقوق الملكية محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ومشتقات تستخدم لإدارة المخاطر وذمم مدينة أخرى.

تتكون عقود المطلوبات المالية من إيداعات من مؤسسات مالية وإيداعات من العملاء، وحسابات جارية للعملاء، وتمويل مرابحة لأجل، وذمم دائنة أخرى.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

باستثناء الصكوك التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، والاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والمشتقات التي تستخدم لإدارة المخاطر، تحتسب جميع الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً، للبند غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة للشراء أو الإصدار. القيمة العادلة للأداة المالية عند الاحتساب المبدئي هي عادة سعر المعاملة.

إن التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية هو المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الموجود أو المطلوب المالي في الاحتساب المبدئي، مطروحاً منه التسديدات الرأسمالية، مضافاً إليه أو مطروحاً منه الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الاستحقاق، مطروحاً منه مبلغ (مباشرة أو باستخدام حساب مخصص) لانخفاض القيمة أو عدم القدرة على التحصيل. يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي كل الأتعاب المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها إلى الفئات التالية:

1- *أدوات حقوق الملكية* - هي أدوات تثبت القيمة المتبقية في موجودات المنشأة، بعد طرح المطلوبات وأرصدة شبه حقوق الملكية، بما في ذلك أدوات حقوق الملكية العادية والأدوات الاستثمارية المركبة الأخرى التي تصنف كأدوات حقوق ملكية بما يتماشى متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم (29) " الصكوك في دفاتر المنشئ".

2- أدوات الدين:

أدوات دين نقدية – هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام مالي / دين، مثل المرابحة مستحقة الدفع.

أدوات دين غير نقدية - هي الأدوات التي يتسبب هيكل معاملتها في إنشاء التزام غير مالي، مثل البضائع (السلم أو الاستصناع) أو حق الانتفاع (إجارة موصوفة فى الذمة) أو الخدمات (خدمة الإجارة) التي سيتم تسليمها في المستقبل.

3 – أدوات استثمارية أخرى

تصنف المجموعة الاستثمارات عند الاحتساب المبدئي كمقاسة: أ) بالتكلفة المطفأة أو ب) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو ج) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

ب) المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

تحتسب المجموعة التمويلات، والاستثمارات، والودائع، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بتاريخ نشأتها. يتم احتساب جميع المشتريات والمبيعات للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تتعاقد فيه المجموعة لشراء أو بيع الأصل أو الالتزام.

ج) إلغاء احتساب الموجودات المالية

يتم إلغاء احتساب الموجودات المالية عند انتهاء حقوق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عند قيام المجموعة بنقل جميع مخاطر ومكافآت الملكية بصورة جوهرية.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بالقيمة الدفترية الأصلية للموجود والحد الأقصى للمقابل الذي قد يكون من الواجب على المجموعة دفعه، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية المحددة في العقد، أو إلغائها أو انتهائها.

د) تقييم انخفاض القيمة

انخفاض قيمة الموجودات المالية والالتزامات

تطبق المجموعة منهجية المراحل الثلاث لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة، والتي تشمل موجودات ترحّل من خلال المراحل الثلاث التالية، بناء على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاحتساب المبدئي.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً:
بالنسبة للتعرضات التي لم يكن هناك أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، يحتسب جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى الحياة فقط المتعلق باحتمالية أحداث التخلف ضمن 12 شهراً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً (المرحلة 1) هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على عقد مالي خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة
بالنسبة لتعرضات الائتمان التي يوجد لها ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي، لكنها غير ضعيفة ائتمانياً، يتم احتساب خسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

د) تقييم انخفاض القيمة (يتبع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2) هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لكافة العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة الدفع للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية غير منخفضة القيمة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة
تقيم العقود المالية بأنها ضعيفة ائتمانياً عندما يقع حدث أو أكثر من الأحداث ذات الآثار السلبية على التدفقات النقدية المتوقعة لذلك الأصل.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بانخفاض القيمة الائتمانية على أساس الفرق بين صافي القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد للعقد المالي.

الموجودات المالية والموجودات المشتراة لغرض التأجير منخفضة القيمة ائتمانياً
في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وموجودات الإيجارات التمويلية هي منخفضة القيمة ائتمانياً. يعد الموجود المالي وموجودات الإيجارات التمويلية "منخفضة القيمة ائتمانياً" عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية وموجودات الإيجارات التمويلية منخفضة القيمة ائتمانياً تتضمن المعلومات القابلة للرصد التالية:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه العميل أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق لأكثر من 90 يوماً؛
- إعادة هيكلة القرض أو السلفية من قبل المجموعة بشروط لن تأخذها المجموعة بالاعتبار في ظروف أخرى؛
- من المحتمل بأن العميل سيعلن إفلاسه أو في عملية إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للأداة المالية بسبب الظروف المالية الصعبة.

الشطب
يتم شطب الموجودات المالية (إما جزئياً أو كلياً) عند عدم وجود أي احتمال واقعي للاسترداد. تكون هذه هي الحالة عامة عندما تحدد المجموعة أن العميل ليس لديه أصول أو مصادر دخل يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. بالرغم من ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة لا تزال خاضعة لأنشطة التنفيذ لغرض الامتثال بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد

يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية في بيان المركز المالي الموحد كما يلي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.
- الالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية: عامةً كمخصص ضمن بند المطلوبات الأخرى؛ و
- حين يشتمل العقد المالي على مكونين مسحوب وغير مسحوب، وقد حددت المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة على الالتزامات المالية / بند خارج الميزانية العمومية بشكل منفصل عن تلك المتعلقة بالبند المسحوب، تعرض المجموعة مخصصاً للخسائر الائتمانية للمكونات المسحوبة. يتم عرض المبلغ كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للمكونات المسحوبة. يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للمكون المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

هـ) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، يشتمل "النقد وما في حكمه" على النقد في اليد، وأرصدة لدى مصرف البحرين المركزي، عدا ودائع الاحتياطيات الإجبارية، وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (باستثناء الأرصدة المقيدة)، وإيداعات لدى مؤسسات مالية ذات استحقاق أصلي خلال 90 يوم أو اقل من تاريخ شرائها.

و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، ومضاربة، والذمم المدينة القائمة على بطاقات الائتمان. يتم احتساب موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها، وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة للخسائر الائتمانية المتوقعة، إن وجدت.

تعديل موجودات التمويل

إذا تم تعديل شروط موجودات التمويل، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجود المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من موجودات التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات التمويل الأصلية واحتساب موجودات التمويل الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات التمويلات، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي للموجودات المالية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في الدخل الموحد.

جميع العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يتم تفسيرها للأغراض المحاسبية بمجملها، وجميع العقود المربوطة أو ترتيبات السندات الأذنية يتم أخذها بالاعتبار مع عقد التمويل الأساسي لتعكس نتيجة اقتصادية واحدة، وهدف العقود.

و1) تمويل المرابحات

المرابحة هو عقد يقوم بموجبه أحد الأطراف ("البائع") ببيع أصل لطرف آخر ("المشتري") بالتكلفة زائداً هامش ربح على أساس دفعات مؤجلة. بعد أن يقوم البائع بشراء الأصل بناءً على وعد المشتري بشراء نفس الأصل على أساس عقد هذه المرابحة ذاتها. سعر البيع يشتمل على التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المشتري بموجب فترة التمويل المتفق عليها. بموجب عقد المرابحة، يجوز للمجموعة التصرف إما كبائع أو مشتري، حسب الحالة. تعتبر المجموعة أن وعد الشراء الذي قام به المشتري في معاملة مرابحة لصالح البائع ملزماً.

و2) تمويل مضاربة

المضاربة هي عقد بين طرفين، والذي بموجبه يقدم أحدهما الأموال (رب المال)، حيث يقوم بتوفير مبلغ معين من المال (رأس مال المضاربة) إلى الطرف الأخر (المضارب). ومن ثم يقوم المضارب باستثمار رأس مال المضاربة في مؤسسة أو نشاط معين مستخدماً خبرته ومعرفته نظير حصة محددة من الأرباح الناتجة المتفق عليها مسبقاً. لا يشارك رب المال في إدارة نشاط المضاربة. يتحمل المضارب الخسارة في حال إهماله أو انتهاك أي من شروط أو بنود عقد المضاربة؛ عدا ذلك، فإن رب المال يتحمل الخسارة. بموجب عقد المضاربة يجوز للمجموعة التصرف إما كمضارب أو رب المال، حسب الحالة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

و3) تمويل المشاركات

تستخدم عقود المشاركة لتقديم رأس مال مشترك أو تمويل مشروع. تساهم المجموعة والعميل في رأس مال المشاركة. يتم تقاسم الأرباح وفقاً لنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً، غير أن الخسارة يتحملها الشركاء بناءً على مساهمة كل شريك في رأس المال. وقد يكون رأس مال المشارك إما بصورة نقدية أو عينية، ويتم احتساب قيمته في وقت إبرام المشاركة.

و4) الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة

الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة هي موجودات ضعيفة ائتمانياً عند الاحتساب المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، يتم دمج الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة في حساب معدل الفائدة الفعلي عند الاحتساب المبدئي. نتيجة لذلك، لا تحمل الموجودات المالية الضعيفة ائتمانيا المشتراة أو المنشأة مخصصاً لانخفاض القيمة عند الاحتساب المبدئي. المبلغ المحتسب كمخصص خسارة بعد الاحتساب المبدئي يساوي التغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة منذ الاحتساب المبدئي للموجودات.

ز. موجودات الإيجارات التمويلية

موجودات الإيجارات التمويلية (تعرف أيضاً بعقود إجارة منتهية بالتمليك) هي عبارة عن اتفاقية مع العملاء تقوم بموجبها المجموعة ("المؤجر") بتأجير أحد الأصول للعميل ("المستأجر") بعد شراء أو / اقتناء الأصل المحدد، سواءً من بائع طرف ثالث أو من العميل نفسه، حسب طلب العميل والوعد بالتأجير مقابل بعض مدفوعات الإيجار لمدة تأجير أو سنوات تأجير محددة، مستحقة الدفع على أساس إيجار ثابت أو متغير.

تحدد اتفاقية الإجارة الأصل المؤجر ومدة الإيجار، وكذلك الأسس لحساب الإيجار وتوقيت دفعات الإيجار ومسؤوليات كلا الطرفين خلال مدة الإيجار. يقدم العميل (المستأجر) للمجموعة (المؤجر) تعهد بتجديد مدة عقد الإيجار ودفع دفعات الإيجار المتعلقة بذلك حسب جدول زمني متفق عليه خلال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية الأصل خلال مدة الإيجار. في نهاية مدة التأجير، وبعد الوفاء بكافة الالتزامات من قبل المستأجر بموجب اتفاقية الإجارة، يقوم المؤجر ببيع الموجود المؤجر للمستأجر بقيمة اسمية بناءً على تعهد بالبيع من قبل المؤجر. وعادةً ما تكون الموجودات المؤجرة عقارات سكنية أو عقارات تجارية.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع موجودات الإيجارات التمويلية فيما عدا الأراضي (التي ليس لها عمر محدد)، بمعدلات يتم احتسابها لشطب التكلفة لكل أصل على مدى فترة عقد التأجير أو العمر الاقتصادي للموجود، أيهما أقل.

تقوم المجموعة بعمل تقييم في نهاية فترة إعداد التقارير المالية لتحديد وجود دليل موضوعي يثبت انخفاض في قيمة موجودات الإيجارات التمويلية. تحتسب خسارة انخفاض القيمة عندما تفوق القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد. إن تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، عندما تعتمد على عميل واحد، تأخذ بالاعتبار التقييم الائتماني للعميل، بالإضافة لعوامل أخرى. تحتسب خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد.

تعديل موجودات الإيجارات التمويلية

إذا تم تعديل شروط عقد الإيجارات التمويلية للأصول، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصل المعدل مختلفة بصورة جوهرية. إذا كانت التدفقات النقدية مختلفة جوهرياً، فإن الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من أصول التمويل الأصلية تعتبر منتهية. في هذه الحالة، يتم إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية الأصلية واحتساب موجودات الإيجارات التمويلية الجديدة بالقيمة العادلة زائداً أي تكاليف معاملة مؤهلة.

إذا كان تعديل عقد الإيجارات التمويلية للأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة لا ينتج عنها إلغاء احتساب موجودات الإيجارات التمويلية، تقوم المجموعة أولاً بإعادة احتساب مبلغ القيمة الدفترية الإجمالي لموجودات الإيجارات التمويلية باستخدام معدل الفائدة الفعلي للموجودات، وتحتسب التسوية الناتجة كربح أو خسارة التعديل في بيان الدخل الموحد.

ح. إيداعات لدى المؤسسات المالية

تشتمل هذه الإيداعات على عقود خزينة قصيرة الأجل لدى مؤسسات مالية في شكل ذمم مرابحات سلع مدينة وذمم وكالات مدينة. تظهر هذه الإيداعات بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها الأرباح المؤجلة ومخصص الخسائر الائتمانية، إن وجدت.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ط. صكوك سيادية وصكوك الشركات

هذه الاستثمارات هي في طبيعة أدوات الدين توفر دفعات أرباح ودفعات رأس مالية ثابتة أو قابلة للتحديد. تقيم الأصول في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.
- نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

ى. الموجودات والمطلوبات قيد التحويل

موجودات ومطلوبات قيد التحويل:

قروض وسلفيات:
بالتكلفة المطفأة، مطروحاً منها المبالغ المشطوبة ومخصص الخسائر الائتمانية ، إن وجد.

استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
تم تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، ويتم تقييم القيمة العادلة على أساس المعايير المنصوص عليها في إيضاح 2.4 (ك).

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

استثمارات أسهم حقوق الملكية

استثمارات أسهم حقوق الملكية هي استثمارات لا تحمل ملامح أدوات الدين، وتشمل أدوات تملك تبرهن على القيمة المتبقية من موجودات المنشأة، بعد طرح كل المطلوبات التعلقة بها. يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية في الفئات التالي: 1) بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو 2) بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بما يتفق مع استراتيجيتها الاستثمارية.

الاحتساب و إلغاء الاحتساب
يتم مبدئيا قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بتاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة. تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري.

القياس
يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة، والتي تمثل قيمة المقابل المدفوع. بالنسبة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، يتم احتساب تكاليف المعاملة كمصروفات في بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فإن تكاليف المعاملة يتم تضمينها كجزء من الاحتساب المبدئي.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ك) استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة (يتبع)

بعد التسجيل المبدئي، يتم لاحقاً إعادة قياس استثمارات أسهم حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تنشأ فيها. يتم احتساب الأرباح والخسائر الناتجة من تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، ويتم عرضها في احتياطي منفصل للقيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. عند بيع، أو انخفاض قيمة، أو تحصيل، أو التخلص من الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، تحول الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي احتسبت سابقاً في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد إلى بيان الدخل الموحد.

ل) استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم احتساب استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، والتي تم شراؤها لأغراض استراتيجية، بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. تحتسب استثمارات أسهم حقوق الملكية الأخرى في الشركات الزميلة (2.5. ك) كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد عن طريق الاستفادة من نطاق الإعفاء بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 24، المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة. الشركة الزميلة هي مؤسسة التي تمارس المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. تعتبر المؤسسة كشركة زميلة إذا كان لدى المجموعة أكثر من 20% حصة ملكية في المؤسسة، أو لدى المجموعة نفوذ مؤثر من خلال أي طريقة أخرى. المشروع المشترك هو اتفاقية يكون للمجموعة فيها سيطرة مشتركة، حيث تملك الحق في صافي موجودات الاتفاقية، بدلا عن حقوقها في موجوداتها والتزاماتها مقابل مطلوباتها.

بموجب طريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركة الزميلة في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاستحواذ في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركات الزميلة. يتم احتساب الخسائر التي تجاوزت تكلفة الاستثمار في الشركات الزميلة عندما تتكبد المجموعة التزامات نيابةً عن الشركة الزميلة. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. بيان الدخل الموحد يعكس حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركات الزميلة. أينما وجدت تغيرات احتسبت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة باحتساب حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها إذا استلزم الأمر في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة للمجموعة متطابقة مع المجموعة، والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً احتساب خسارة إضافية لانخفاض القيمة على استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وفي هذه الحالة، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ انخفاض القيمة والذي يتمثل في الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية، وتقوم باحتساب المبلغ في بيان الدخل الموحد.

يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة وشركاتها الزميلة إلى حد حصة المجموعة في الشركات الزميلة.

يتم تضمين الأرباح / الخسائر من تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل صافي موجودات الاستثمار المذكور أعلاه في الشركات الزميلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

م) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها، أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم احتساب الاستثمار العقاري مبدئياً بالتكلفة ويتم لاحقاً قياسه بناءً على نية ما إذا كان الاحتفاظ بالاستثمار العقاري لغرض الاستخدام أو البيع. قامت المجموعة بتطبيق نموذج القيمة العادلة لاستثماراتها العقارية. بموجب نموذج القيمة العادلة، يتم احتساب أية أرباح غير محققة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن احتياطي القيمة العادلة للعقارات. يتم تسوية أي خسائر غير محققة في حقوق الملكية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر. عندما تتجاوز الخسائر غير المحققة الرصيد المتوفر في حقوق الملكية، فإنه يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد. في حالة وجود خسائر غير محققة متعلقة باستثمارات عقارية يتم احتسابها في بيان الدخل الموحد في السنة المالية السابقة، يتم احتساب الأرباح غير المحققة للسنة المالية الحالية في بيان الدخل الموحد إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في بيان الدخل الموحد. يتم إدارج الاستثمارات العقارية المحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية وقيمتها العادلة المتوقعة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة يجب أن يستمر قياسها بالقيمة العادلة.

ن) عقارات قيد التطوير

يتم تصنيف العقارات المشتراة تحديداً لغرض التطوير كعقارات قيد التطوير، ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المتوقع في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه التكاليف المقدرة للانجاز والتكاليف المقدرة اللازمة لإتمام البيع.

س) ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت بناءً على الأعمار الإنتاجية المتوقعة لجميع الممتلكات والمعدات، فيما عدا الأراضي المملوكة تملكاً حراً والأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ.

- معدات الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- برامج الحاسب الآلي	3 إلى 5 سنوات
- أثاث ومعدات مكتبية	3 إلى 5 سنوات
- مركبات	4 إلى 5 سنوات
- تحسينات على العقارات المؤجرة	على مدى فترة عقد التأجير

يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الإنتاجي وطرق احتساب الاستهلاك الموجودات بتاريخ كل بيان للمركز المالي، وتعديلها كلما كان ذلك مناسباً.

ع) الشركات التابعة المشتراة لغرض البيع

يتم تصنيف الشركة التابعة المشتراة لغرض بيعها لاحقاً خلال اثنى عشر شهراً "كمحتفظ بها لغرض البيع" عندما يكون بيعها محتملاً جداً. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الشركة التابعة كبند منفصل في بيان المركز المالي الموحد "كموجودات محتفظ بها لغرض البيع" و"مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع" على التوالي. يتم قياس الموجودات التي تم تصنيفها كموجودات محتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة وقيمتها العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أقل. أي خسارة انخفاض في القيمة ناتجة تخفض القيمة الدفترية للموجودات. لا يتم استهلاك الموجودات التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ف) الشهرة والموجودات غير الملموسة

أ) الشهرة

إذا تحققت عمليات دمج الأعمال التي يتبادل فيها البنك والملكية المشتراة فقط حصص الملكية، فإنه يتم استخدام القيمة العادلة بتاريخ استحواذ حصة الملكية المشتراة لتحديد قيمة الشهرة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة مطروحاً منها أي خسائر متراكمة لانخفاض القيمة. يتم فحص الشهرة لانخفاض القيمة على الأقل سنوياً. يتم احتساب أي انخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد. يتم تخصيص الشهرة لكل وحدة من وحدات المجموعة المولدة للنقد التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عما إذا كانت موجودات أو مطلوبات الشركة المشتراة الأخرى قد تم تخصيصها لتلك الوحدات.

يوجد انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجود أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، وهي القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمتها المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة عن طريق تقييم المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بها الشهرة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) أقل من قيمتها الدفترية، فإنه يتم احتساب خسارة انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الدخل الموحد.

لغرض فحص انخفاض القيمة، يتم تخصيص الشهرة المستحوذة في دمج الأعمال، من تاريخ الاستحواذ لكل وحدة من الوحدات المولدة للنقد للمجموعة، أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد، والتي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر عن ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للمجموعة تم تخصيصها لتلك الوحدات أو مجموعة من الوحدات. كل وحدة أو مجموعة من الوحدات التي تم تخصيص الشهرة لها:

- تمثل الحد الأدنى ضمن المجموعة والتي يتم فيها مراقبة الشهرة لأغراض الإدارة الداخلية؛ و
- ليست أكبر من القطاع الأساسي سواء قطاعات التقارير الرئيسية للمجموعة أو شكل قطاعات التقارير الجغرافية للمجموعة.

ب) الموجودات غير الملموسة

يتم مبدئياً احتساب الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بصورة فردية بالتكلفة. تكلفة الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها من خلال عملية إندماج الأعمال هي قيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ. يتم لاحقاً، احتساب الموجودات غير الملموسة بالتكلفة مطروحاً منها الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. بالنسبة للموجودات غير الملموسة التي تم تكوينها داخلياً، عدا تكاليف التطوير المرسملة، فإنه لا يتم رسملتها، ويتم احتساب المصروفات في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم تكبدها فيها. يتم تحديد ما إذا كانت الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة محددة أو غير محددة المدة. جميع الموجودات غير الملموسة المدرجة بتاريخ نهاية السنة لها أعمار محددة، مثل الودائع الرئيسية ("CD") وعلاقات العملاء المشتراة ("PCR") وسيتم إطفاءها على فترات تتراوح بين 7 إلى 15 سنة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الافتراضي، ويتم تقييمها لانخفاض القيمة متى ما كان هناك مؤشر على انخفاض القيمة. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة بتاريخ نهاية كل سنة مالية. تحتسب التغيرات في الأعمار الافتراضية المتوقعة أو نمط الاستهلاك المتوقع للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتمثلة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كلما كان ذلك مناسباً، ويتم التعامل معها كتغييرات في التقديرات المحاسبية. يتم احتساب مصروف الإطفاء على الأصول غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل الموحد ضمن فئة المصروفات المتطابقة مع وظيفة الأصل غير الملموس.

يتم إلغاء احتساب الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة (أي في تاريخ حصول المستلم على السيطرة) أو عندما لا يتوقع أي منافع اقتصادية من استخدامها أو بيعها. يتم قياس الأرباح والخسائر الناتجة من إلغاء احتساب أي من الأصول غير الملموسة كالفرق بين صافي عوائد البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم احتسابها في بيان الدخل الموحد عند إلغاء احتساب الأصل.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ص) المقاصة

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق شرعي أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة، وعند وجود نية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ق) حسابات جارية للعملاء

أرصدة الحسابات الجارية للعملاء هي حسابات غير استثمارية، ويتم إحتسابها عند إستلامها من قبل البنك. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المستلمة من قِبل البنك بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية، والذي يمثل قيمة السداد للعملاء.

ر) حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تمثل حقوق ملكية أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً تحتفظ بها المجموعة في حساب استثمار مشترك غير مقيد، وللمجموعة ("المضُارب") حرية التصرف في استثمارها. وتشمل هذه الأموال التي يتم جمعها بموجب عقود المضاربة وعقود الوكالة ضمن إطار ترتيبات استثمارات متعددة المستويات. يتم استثمار الأموال المستلمة بموجب اتفاقيات الوكالة في سلة استثمار المضاربة، وتعتبر كاستثمار يقوم به صاحب الحساب الاستثماري. بموجب ترتيبات كلاً من المضاربة والوكالة الممزوجة، يخول أصحاب حسابات الاستثمار المجموعة باستثمار أموالهم بالطريقة التي تراها مناسبة ودون وضع قيود لاستثمارها من حيث المكان والطريقة والغرض. تحتسب المجموعة رسوم إدارة (رسوم مُضارب) على أصحاب حقوق الإستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة وفقاً للمعدلات المتفق عليها مسبقاً مع أصحاب حسابات الإستثمار. تتحمل المجموعة المصروفات الإدارية المتكبدة المتعلقة بإدارة هذه الأموال، ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الإستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. تظهر جميع حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة، زائداً الأرباح والاحتياطيات ذات العلاقة، مطروحاً منها المبالغ المسددة.

إن الأساس الذي تطبقه المجموعة في الوصول إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار في الدخل هو إجمالي دخل الاستثمار مطروحاً منه دخل المساهمين. في حالة عقود الوكالة، لا يعمل البنك كوكيل استثماري ومضارب لنفس الصندوق في نفس الوقت. وبالتالي، وفي حال مزج أموال استثمارات الوكالة مع سلة المضاربة، فإن وكيل الاستثمار سيقوم فقط بفرض رسوم وكالة، ولن يتقاسم الأرباح من سلة استثمار المضاربة بصفته مضارب.

بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، يتم تخصيص الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الموجودات المستثمرة باستخدام الأموال من حسابات الاستثمار غير المقيدة.

ش) مخصصات

يتم احتساب المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو تعاقدي) ناتج عن حدث سابق وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين

المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصوم وتسجل كمصروف متى ما قدمت الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان على المجموعة التزام قانوني أو اعتيادي حالي كنتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها، و إذا كان بالإمكان تقدير هذا الالتزام بصورة موثوقة.

منافع ما بعد نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة" بطبيعته، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من البنك ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة البنك كمصروف في بيان الدخل متى إستُحِقت.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ت) منافع نهاية الخدمة للموظفين (يتبع)

يستحق الموظفون الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

مدفوعات على أساس أسهم
يتم إحتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج المدفوعات على أساس مَنح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح، مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

الحوافز السنوية على أساس أسهم المؤجلة

تماشياً مع سياستها للمكافآت المتغيرة، تمنح المجموعة مكوناً من مكافآتها السنوية لبعض الموظفين المشمولين (الذين يتحملون مخاطراً جوهرية والأشخاص المعتمدين) في شكل حوافز مؤجلة يتم إصدارها تناسبياً على مدى 3 سنوات. الحوافز المؤجلة تشمل مكوناً نقدياً ومكون أسهم. يتم تحويل مكون الأسهم إلى أسهم صورية في البنك استناداً إلى القيمة الدفترية لكل سهم بتاريخ المنح. يتم تسوية الحوافز المؤجلة نقداً في كل تاريخ إصدار استناداً إلى آخر قيمة دفترية لكل سهم في البنك. يتم إدارج التزام الحوافز المؤجلة بمبالغ التسوية في تاريخ كل بيان للمركز المالي، ويتم احتساب أي تغييرات في القيمة الدفترية للالتزام كمصروف أو إصدار في بيان الدخل لفترة التقرير. تحضع جميع الحوافز المؤجلة لأحكام الاقتطاع والتراجع.

ث) احتساب الإيراد

موجودات التمويلات
عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً تعاقدياً عند بداية العقد، فإنه يتم احتساب الدخل على أساس العائد الفعلي على فترة العقد. يعلق احتساب الدخل المستحق عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون أقساط المرابحات متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

الصكوك
يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات الدين على أساس التناسب الزمني بناءً على معدل العائد الأساسي لذلك النوع من الصكوك المعني.

يتم احتساب الدخل من صكوك أدوات حقوق الملكية عند إثبات حق المجموعة في استلام أرباح الأسهم.

أرباح الأسهم
يتم احتساب دخل أرباح الأسهم عندما يكون لدى المجموعة الحق في استلام مدفوعاتها.

موجودات الإيجارات التمويلية
يتم احتساب دخل الإيجارات التمويلية على أساس التناسب الزمني على فترة عقد التأجير. يعلق الدخل المتعلق بالإيجارات التمويلية المتعثرة. يعلق احتساب الدخل عندما تعتقد المجموعة بأن استرداد هذه المبالغ مشكوك في تحصيلها، أو عندما تكون مدفوعات الإيجار متأخرة عن السداد 90 يوماً، أيهما أسبق.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

دخل الرسوم والعمولات

تكتسب المجموعة دخل الرسوم والعمولات من نطاق متنوع من الخدمات التي تقدمها إلى عملائها. ويمكن تقسيم دخل الرسوم إلى الفئات الرئيسية التالية:

- دخل الرسوم من المعاملات التمويلية: تتضمن الرسوم المكتسبة من المعاملات التمويلية على الرسوم المدفوعة مقدماً ورسوم السداد المبكر ويتم احتسابها عند اكتسابها. إلى الحد الذي تعتبر فيه الرسوم معززة للعائد، فإنها تحتسب على فترة العقود التمويلية.
- دخل الرسوم من خدمات المعاملات: يتم احتساب الرسوم الناتجة من تمويل الشركات، والخدمات الاستشارية للشركات، وترتيب بيع الموجودات وإدارة الثروات عند اكتسابها أو على أساس التناسب الزمني عندما تكون الرسوم مرتبطة بالوقت.
- دخل الرسوم الأخرى: يتم احتساب دخل الرسوم الأخرى عندما يتم تقديم الخدمات.

خ) القيمة العادلة للموجودات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العرض المعلنة السائدة في السوق بتاريخ إعداد التقارير المالية.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيمة العادلة بالرجوع إلى تقييم يتم إجراؤه من قبل مثمنون خارجيون مستقلون أو بناءً على معاملات السوق الحالية. وبدلاً عن ذلك، قد يستند التقدير أيضاً على القيمة السوقية الحالية لعقد آخر، وهو مشابه له إلى حدٍ كبير، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد قيم النقد المعادلة من قبل المجموعة عن طريق احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية بمعدلات الربح الحالية للعقود ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

بالنسبة للاستثمارات التي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على الأسعار المتاحة للوسيط النشط وصافي القيمة المقدرة للتدفقات النقدية المستقبلية المحددة من قبل المجموعة باستخدام معدلات الربح السوقية الحالية للأدوات ذات شروط وخصائص مخاطر مشابهة.

ذ) موجودات الأمانة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة كموجودات للمجموعة وبالتالي لا يتم إظهارها في بيان المركز المالي الموحد. تشمل هذه موجودات تحت الإدارة، وموجودات عهدة.

ض) أرباح الأسهم العادية

يتم احتساب أرباح الأسهم المستحقة الدفع على الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل للبنك كالتزام ويتم طرحها من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من قبل مساهمي المجموعة.

ظ) ضمانات مالية

الضمانات المالية هي العقود التي تتطلب من المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يحتسب عقد الضمان المالي ابتداءً من تاريخ إصداره. تحتسب المطلوبات الناشئة من عقد الضمانة المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، عندما يصبح وفقاً للضمان محتمل.

غ) أسهم الخزينة

أسهم الخزينة هي أدوات الملكية الخاصة بالبنك التي يتم إعادة شراؤها، ويتم احتسابها بالتكلفة وتطرح من حقوق الملكية. لا يتم احتساب أي ربح أو خسارة من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة بالبنك من خلال بيان الدخل الموحد. يتم احتساب أي فرق بين القيمة الدفترية والمقابل، إذا تم إعادة إصدارها، في علاوة إصدار الأسهم في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أأ) الزكاة

تحتسب الزكاة على قاعدة الزكاة للمجموعة وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، باستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بدفع الزكاة بناء على أرصدة الاحتياطي المستحق والأرباح المستبقاة في نهاية السنة، بينما تدفع الزكاة المتبقية من قبل المساهمين بصورة فردية. ويقوم البنك بحساب الزكاة المستحقة الدفع من قبل المساهمين ويتم إبلاغهم بها سنوياً. يتم اعتماد حسبة الزكاة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة. دفع الزكاة على حسابات الاستثمار غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسئولية حاملي حسابات الاستثمار.

أب) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على التسهيلات المالية متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة المحتفظ بها للبيع الفوري بالقيمة الدفترية عند غلق الرهن أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل. يتم تصنيف العقارات الأخرى المسترد حيازتها كعقارات استثمارية.

أج) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

تلتزم المجموعة بالتبرع بأي إيراد من مصدر يتنافى مع الشريعة الإسلامية للأعمال الخيرية. ووفقاً لذلك، تحول أرباح المصادر غير الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية الذي تستخدمه المجموعة للأعمال الخيرية.

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل

عقود التكافل

باعتبارها شركة تأمين إسلامية، تقوم المجموعة بإصدار عقود تستند على النشاط التعاوني من خلال تقاسم المخاطر. تصنف المجموعة جميع عقودها بصورة فردية كعقود تكافل.

عقود التكافل هي تلك العقود التي يقبل بموجبها مشغل التكافل مخاطر تكافل جوهرية من المشارك، من خلال الموافقة على تعويض المشارك في حال تأثر المشارك سلبياً بحدث مستقبلي محدد غير مؤكد. قد تقوم هذه العقود أيضاً بتحويل المخاطر المالية. كإرشاد عام، تعرّف المجموعة مخاطر التكافل الجوهرية بأنها امكانية الاضطرار لدفع منافع عند وقوع حدث التكافل. مخاطر التكافل هي مخاطر أخرى عدا المخاطر المالية التي يتم تحويلها من حامل العقد إلى المُصدر.

المخاطر المالية هي مخاطر حدوث تغيير مستقبلي محتمل في سعر واحد أو أكثر من الأسهم، أو مؤشر الأسعار، أو الأسعار، أو عامل متغير آخر، بشرط أنه في حالة المتغير غير المالي فأن المتغير ليس خاصاً بأحد أطراف العقد. تعتبر مخاطر التكافل جوهرية، فقط إذا كان من المحتمل أن يتسبب حدث التكافل في دفع منافع جوهرية إضافية. بمجرد تصنيف العقد على أنه عقد تكافل، فإنه يظل مصنفاً كذلك إلى حين إطفاء أو انتهاء صلاحية جميع الحقوق والالتزامات.

عقود إعادة التكافل

هي عقود تبرمها المجموعة مع مشغلي إعادة التكافل بغرض الحد من صافي الخسارة المحتملة من خلال تنويع مخاطرها، والتي يتم بموجبها تعويض المجموعة عن خسائر عقود التكافل الصادرة.

يتم عرض الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات الناتجة من عقود التكافل المتنازل عنها بصورة منفصلة عن الموجودات، والمطلوبات، والإيرادات، والمصروفات لعقود التكافل ذات العلاقة، حيث أن ترتيبات إعادة التكافل لا تعفي المجموعة من التزاماتها المباشرة تجاه المشاركين.

يتم احتساب المنافع التي تستحقها المجموعة بموجب عقود إعادة التكافل الخاصة بها كموجودات إعادة التكافل. تتكون هذه الموجودات من أرصدة مستحقة من مشغلي إعادة التكافل عند سداد المطالبات، والذمم المدينة الأخرى مثل عمولات الربح، وحصة مشغلي إعادة التكافل من المطالبات القائمة التي تستند إلى المطالبات المتوقعة والمنافع الناتجة بموجب عقود التكافل المغطاة بموجب عقود إعادة التكافل. يتم احتساب المبالغ القابلة للاسترداد أو المستحقة من مشغلي إعادة التكافل وفقاً للمبالغ المرتبطة بعقود التكافل المعنية، ووفقاً لشروط كل عقد من عقود إعادة التكافل. مطلوبات إعادة التكافل تمثل بشكل رئيسي اشتراكات مستحقة الدفع لعقود إعادة التكافل، ويتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

تتكون صناديق التكافل الخاصة بالمشاركين من صندوق التكافل العام وصندوق التكافل العائلي والذي يمثل الفائض المتراكم غير الموزع أو العجز فيما يتعلق بالعقود السارية كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. كما تشمل احتياطيات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

الاشتراكات الإجمالية

تتكون الاشتراكات الإجمالية من مجموع الاشتراكات المستحقة لكامل فترة التغطية المنصوص عليها في العقود المبرمة خلال الفترة المحاسبية، ويتم احتسابها بتاريخ بداية الوثيقة. الاشتراكات تشمل أي تسويات ناتجة في الفترة المحاسبية للاشتراكات المدينة فيما يتعلق بالأعمال المكتتبة في الفترات المحاسبية السابقة. الاشتراكات المحصلة من قبل الوسطاء والتي لم يتم استلامها بعد، يتم تقييمها استناداً إلى التقديرات من قسم الاكتتاب أو الخبرات السابقة، ويتم تضمينها في الاشتراكات المكتتبة. يدرج الجزء غير منتهي الصلاحية لهذه الاشتراكات ضمن بند " الاشتراكات غير المكتسبة" في بيان المركز المالي الموحد. يتم احتساب الجزء المكتسب من الاشتراكات كإيرادات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين.

اشتراكات إعادة التكافل

هي مبالغ مدفوعة لمشغلي إعادة التكافل وفقاً لعقود إعادة التكافل للمجموعة. فيما يتعلق بعقود إعادة التكافل النسبية وغير النسبية، يتم احتساب المبالغ في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين وفقاً لشروط هذه العقود.

اشتراكات غير مكتسبة

تمثل اشتراكات بموجب عقود التكافل والتي سيتم اكتسابها في الفترات المالية التالية أو اللاحقة، للفترة المتبقية لمحتوى التكافل كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد.

إجمالي المطالبات

تحتسب إجمالي المطالبات في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين عند تحديد مبلغ المطالبة المستحقة للمشاركين ولأطراف ثالثة، وفقاً لشروط عقود التكافل. إجمالي المطالبات تشمل جميع المطالبات المتكبدة خلال السنة، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، والتكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات التي ترتبط مباشرة بمعالجة وسداد المطالبات، وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى، وأي تسويات للمطالبات المستحقة عن السنوات السابقة.

المطالبات المستردة

المطالبات المستردة تشمل المبالغ المستردة من مشغلي إعادة التكافل وشركات التأمين الأخرى فيما يتعلق بإجمالي المطالبات المدفوعة من قبل المجموعة، وتشمل أيضاً الخردة والاستردادات الأخرى. يتم احتساب المطالبات المستردة من شركات إعادة التكافل والأطراف الأخرى وذلك عند احتساب إجمالي المطالبات ذات الصلة التي تم سدادها وفقاً لشروط العقود ذات الصلة.

المطالبات القائمة

تستند المطالبات القائمة على التكلفة النهائية المقدرة لجميع المطالبات المتكبدة ولكن لم يتم تسويتها كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، سواء تم الإبلاغ عنها أم لا، إلى جانب التكاليف ذات الصلة بمعالجة المطالبات وتخفيض قيمة الخردة والاستردادات الأخرى. تستند مخصصات المطالبات القائمة التي تم الإبلاغ عنها إلى تقديرات الخسارة، والتي ستصبح مستحقة في نهاية المطاف على كل مطالبة غير مدفوعة، والتي حددتها الإدارة بناء على المعلومات المتوفرة حالياً والخبرات السابقة المعدلة للتغيرات التي تم عكسها على الأوضاع الحالية، والتعرض المتزايد، والتكاليف المتصاعدة للمطالبات، وشدة وتكرار آخر المطالبات، حسب الاقتضاء. لا يتم خصم المطالبات القائمة للقيمة الزمنية للنقود. يتم مراجعة الأساليب المستخدمة والتقديرات المعدة بانتظام.

يتم رصد مخصص للمطالبات المتكبدة ولكن لم يتم الإبلاغ عنها لكل تقييم اكتواري، والذي يتم تحديثه على أساس أحدث تقارير التقييم.

يتم تضمين أي فرق بين مخصصات المطالبات القائمة كما في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، وتسويات ومخصصات السنة التالية، في بيان الإيرادات والمصروفات للمشاركين للسنة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

أد) عقود التكافل وإعادة التكافل (يتبع)

ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة
يتم احتساب ذمم التكافل وذمم التأمين المدينة عند استحقاقها، ويتم قياسها عند الاحتساب المبدئي بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. يتم فحص القيمة الدفترية لذمم التكافل وذمم التأمين المدينة لانخفاض القيمة، إذا أشارت الأحداث أو الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد، مع تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

1) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2022.

1) معيار المحاسبة المالي رقم (38) – الوعد، والخيار، والتحوط

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 38 – الوعد، والخيار، والتحوط في 2020. الهدف من هذا المعيار هو تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المناسبة، لاحتساب، وقياس، والإفصاحات، فيما يتعلق بترتيبات الوعد والخيار والتحوط المتوافقة مع مباديء الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من 1 يناير 2022، مع السماح بالتطبيق المبكر.

هذا المعيار يصنف ترتيبات الوعد والخيار إلى فئتين كما يلي:
أ) "الوعد أو الخيار التابع للمنتج" والذي يتعلق بهيكل المعاملة التي تتم باستخدام منتجات أخرى، مثل المرابحة، والإجارة المنتهية بالتمليك، وما إلى ذلك؛
ب) "منتج الوعد والخيار" والذي يستخدم كترتيب قائم بذاته، متوافق مع مباديء الشريعة الإسلامية.

بالإضافة لذلك، ينص المعيار على المعالجة المحاسبية للالتزامات التقديرية والحقوق التقديرية الناتجة من منتجات الوعد والخيار القائمة بذاتها، وترتيبات التحوط التي تستند على سلسلة من عقود الوعد والخيار.

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد

2) معيار المحاسبة المالي رقم (39) – إعداد التقارير المالية للزكاة
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 39 – إعداد التقارير المالية للزكاة في 2021. الهدف من هذا المعيار هو وضع مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بالزكاة المنسوبة لمختلف الأطراف من ذوي المصلحة بالمؤسسة المالية الإسلامية. هذا المعيار يحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 9 – الزكاة، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، مع السماح بالتطبيق المبكر.

يسري هذا المعيار على المؤسسة فيما يتعلق باحتساب وقياس والإفصاح عن الزكاة المنسوبة للأطراف المعنيين من ذوي المصلحة. في حين ان احتساب الزكاة ينطبق بشكل فردي لكل مؤسسة ضمن المجموعة، فإن هذا المعيار سيكون واجب التطبيق على جميع البيانات المالية الموحدة والمنفصلة للمؤسسة.

لا يحدد هذا المعيار طريقة تحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. يجب على المؤسسة الرجوع للإرشادات الرسمية ذات العلاقة لتحديد أساس الزكاة، وقياس الزكاة المستحقة للفترة. (على سبيل المثال، المعيار الشرعي رقم 35 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – الزكاة، المتطلبات التنظيمية، أو توجيهات هيئة الرقابة الشرعية، حسب الاقتضاء).

لا تتوقع المجموعة أي أثر جوهري من تطبيق هذا المعيار.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (يتبع)

3) معيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية
أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم 1 المعدل – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية في 2021. هذا المعيار يحدد ويحسن متطلبات العرض العام والإفصاحات المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، ويحل محل معيار المحاسبة المالي رقم 1 السابق. يسري هذا المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2024، مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 1 يتماشى مع التعديلات التي أجريت على الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية.

بعض التعديلات الجوهرية على المعيار كما يلي:
أ. أصبح الإطار المفاهيمي المعدل جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ب. تم إدخال تعريف شبه حقوق الملكية؛
ج. تم تعديل وتحسين التعريفات؛
د. تم إدخال مفهوم الدخل الشامل؛
هـ. يسمح للمؤسسات عدا المؤسسات المصرفية، بتصنيف الموجودات والمطلوبات كمتداولة وغير متداولة؛
و. تم نقل الإفصاح عن الزكاة والتبرعات الخيرية إلى الإيضاحات؛
ز. تم إدخال مفهوم التجاوز الحقيقي والعادل؛
ح. تم إدخال معالجة التغير في السياسات المحاسبية، والتغير في التقديرات، وتصحيح الأخطاء؛
ط. تم تحسين إفصاحات الأطراف ذوي العلاقة، والأحداث اللاحقة، وفرضية الاستمرارية؛
ي. تحسين إعداد التقارير بشان العملات الأجنبية، وتقارير القطاعات؛
ك. تم تقسيم متطلبات العرض والإفصاح لثلاثة أجزاء: الجزء الأول يسري على جميع المؤسسات، والجزء الثاني يسري على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المماثلة فقط، والجزء الثالث ينص على الوضع الرسمي، وتاريخ سريان التعديلات على معايير المحاسبة المالية الأخرى لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية؛
ل. البيانات المالية التوضيحية ليست جزءاً من هذا المعيار، وسيتم إصدارها بشكل منفصل.

تقوم المجموعة بتقييم الأثر المحتمل لهذا المعيار، وتتوقع تغييراً في بعض العروض والإفصاحات في بياناتها المالية الموحدة، بما يتماشى مع الممارسات الأوسع للسوق.

4) معيار المحاسبة المالي رقم (41) – التقارير المالية المرحلية
يحدد هذا المعيار مبادئ إعداد المعلومات المالية المرحلية المختصرة ومتطلبات العرض والإفصاح ذات الصلة، مع التركيز على الحد الأدنى للإفصاح الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع معايير المحاسبية المالية المختلفة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يوفر هذا المعيار أيضاً خياراً للمؤسسة لإعداد مجموعة كاملة من البيانات المالية بتواريخ إعداد التقارير المالية المرحلية بما يتوافق مع معايير المحاسبة المالية ذات الصلة.

سيكون هذا المعيار ساري المفعول للبيانات المالية للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2023، ولا يتوقع أن يكون له أي أثر جوهري على المعلومات المالية المرحلية للمجموعة.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (يتبع)

5) معيار المحاسبة المالي رقم (42) – عرض وإفصاحات البيانات المالية لمؤسسات التكافل

يحدد هذا المعيار مبادئ العرض والإفصاح في البيانات المالية لمؤسسات التكافل ويحدد مجموعة البيانات المالية التي يجب ان تنشرها المؤسسة بصورة دورية لتلبية الاحتياجات المعلوماتية المشتركة لمستخدمي البيانات المالية. بالإضافة لذلك، يحدد هذا المعيار أيضاً المبادئ العامة لعرض المعلومات ويعكس بشكل مناسب حقوق والتزامات مختلف أصحاب المصلحة ضمن نموذج عمل التكافل. يجب قراءة هذا المعيار بالتزامن مع معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل.

يحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالي رقم (12) – العرض والإفصاحات العامة في البيانات المالية لشركات التأمين الإسلامية ويقدم التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) – العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم تعديل العرض والإفصاح في المعيار ليتوافق مع مباديء وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، حيث يكون مشغّل التكافل منفصلاً عن أموال المشاركين (بما في ذلك صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين)؛

ج) يعتبر صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين موجودات تحت الإدارة خارج الميزانية العمومية، وبالتالي منفصلين عن مشغل التكافل.

د) تم إدراج بيانات مالية لصندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين، بما في ذلك بيانات منفصلة للمركز المالي والأنشطة المالية لصندوق تكافل المشاركين المدار؛

هـ) تم نقل الإفصاح عن أموال الزكاة والتبرعات الخيرية والقرض إلى إيضاحات البيانات المالية بما يتوافق مع معيار المحاسبة المالي رقم (1)؛

و) تم إضافة تعاريف جديدة للتكافل، ومؤسسات التكافل، ومشغل التكافل، صندوق تكافل المشاركين وصندوق استثمار المشاركين.

ينطبق هذا المعيار على جميع مؤسسات التكافل، بغض النظر عن شكلها القانوني أو حجمها، ويشمل عمليات نافذة التكافل، وهو ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

6) معيار المحاسبة المالي رقم (43) – محاسبة الإدراك والقياس لمؤسسات التكافل

يحل هذا المعيار محل معايير المحاسبة المالية التالية: معيار المحاسبة المالي رقم (13) – الإفصاح عن أسس تحديد وتخصيص الفائض والعجز في شركات التأمين الإسلامية؛ معيار المحاسبة المالي رقم (15) – المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية؛ ومعيار المحاسبة المالي رقم (19) – الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية، ويشمل التغييرات الرئيسية التالية:

أ) يتوافق هذا المعيار مع الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعدل في 2020) ومعيار المحاسبة المالي رقم (1) - العرض العام والإفصاحات في البيانات المالية؛

ب) تم موائمة المعالجات المحاسبية الرئيسية فيما يتعلق بترتيبات التكافل مع مبادئ المحاسبة المقبولة عالمياً والمتطلبات التنظيمية الأحدث (حيث تنطبق)؛

ج) تم تقديم معالجات محاسبية جديدة فيما يتعلق بالمسائل التي لم يتم تناولها أو المعايير التي تم إستبدالها، أو التي لم تكن تتوافق مع أفضل الممارسات العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية للمخصصات (أو المطالبات، حسب الاقتضاء) لترتيبات التكافل والمعالجة المحاسبية وعرض المكون الاستثماري؛

د) المعالجات المحاسبية المعينة في المعيار، يتم ربطها لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتكافل، بما في ذلك حقوق والتزامات أصحاب المصلحة المعنيين بترتيبات التكافل؛

هـ) تم إدراج تعريفات جديدة للمصطلحات المحاسبية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية المقدمة مؤخراً، بالإضافة لتعريفات محدثة للمصطلحات المستخدمة سابقاً؛

و) تم تقديم المعالجات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات الإضافية، وخاصة المعاملات والأرصدة بين مختلف أصحاب المصلحة في مؤسسات التكافل، على سبيل المثال، المعالجة المحاسبية لرسوم الوكالة والقرض الحسن.

2 السياسات المحاسبية (يتبع)

2.4 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

2) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير سارية المفعول بعد (يتبع)

بموجب الأحكام الانتقالية لهذا المعيار، تم تحديد الأساليب التالية عند التطبيق لأول مرة:

1) منهجية الأثر الرجعي الكامل – يتم بموجبها إدراج الآثار الانتقالية من بداية أقرب فترة معروضة في البيانات المالية؛ مع ذلك، فإن الإفصاح عن أثر مثل هذا التطبيق في كل بند، وعلى العائد على السهم الأساسي والمخفض لكل سهم يجب أن لا يكون إجبارياً؛ أو

2) منهجية الأثر الرجعي المعدل – يتم بموجبها تحميل الآثار الانتقالية على الأرباح المستبقاة، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية في بداية الفترة المالية الحالية؛ أو

3) خيار القيمة العادلة – يتم بموجبه تحديد هامش التكافل المتبقي أو مكون الخسارة للمخصص لباقي فترة الاستحقاق، في التاريخ الانتقالي (بداية الفترة الحالية) كالفرق بين القيمة العادلة لترتيبات التكافل بذلك التاريخ، والقيمة العادلة للتدفقات النقدية للاستيفاء المقاسة بذلك التاريخ، ويجب تعديل الآثار المترتبة في الأرباح المستبقاة لمؤسسة التكافل، بالإضافة للفائض أو العجز المتراكم في صناديق التكافل المعنية.

ينطبق هذا المعيار على مؤسسات التكافل (بما في ذلك صفتها كمشغلي تكافل) وصناديق تكافل المشاركين المدارة، وصناديق استثمار المشاركين المدارة، فيا يتعلق بما يلي: أ) ترتيبات التكافل، بما في ذلك ترتيبات إعادة التكافل الصادرة؛ ب) ترتيبات إعادة التكافل المحتفظ بها؛ ج) عقود الاستثمار مع أو بدون الميزات التقديرية التي يتم إصدارها إلى جانب، وكجزء من ترتيبات التكافل؛ د) المعاملات الإضافية المتعلقة بعمليات التكافل.

هذا المعيار ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2025، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بناءً على تقييم الأداة لمحفظة التأمين للشركة التابعة، لا يتوقع أن يكون هناك تأثيرات جوهرية على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2022			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	367,747	367,747
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	113,096	113,096
استثمار في الصكوك	-	228,479	608,902	837,381
موجودات التمويلات	-	-	1,986,465	1,986,465
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	94,871	11,925	-	106,796
موجودات التكافل والموجودات ذات العلاقة	-	-	51,690	51,690
استثمار في العقارات	-	62,462	-	62,462
استثمار في شركات زميلة	-	-	254,006	254,006
موجودات أخرى	1,247	163	66,310	67,720
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	51,998	51,998
	96,118	303,029	3,500,214	3,899,361
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	-	-	187,724	187,724
حسابات جارية للعملاء	-	-	550,281	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	-	320,989	320,989
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات العلاقة	-	-	91,741	91,741
مطلوبات أخرى	440	-	78,358	78,798
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	2,332,473	2,332,473
	440	-	3,561,566	3,562,006

3 تصنيف الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

	2021			
	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الموحد	*بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية*	*بالتكلفة المطفأة/ أخرى*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	-	-	309,149	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	-	-	133,860	133,860
استثمار في الصكوك	-	639,688	-	639,688
موجودات التمويلات	-	-	1,364,452	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	91,241	350	-	91,591
استثمار في العقارات	-	57,961	2,943	60,904
استثمار في شركات زميلة	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	619	192	43,612	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة أخرى	-	-	25,971	25,971
	91,860	698,191	1,894,520	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار				
إيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء	-	-	126,891	126,891
حسابات جارية للعملاء	-	-	482,739	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	-	100,216	100,216
مطلوبات أخرى	402	-	53,387	53,789
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	-	-	1,624,177	1,624,177
	402	-	2,387,410	2,387,812

4 نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي*	**92,507**	35,378
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**91,728**	79,458
أرصدة لدى بنوك أخرى**	**183,512**	194,313
	367,747	309,149

* إن هذا الرصيد غير متوفر للاستخدام في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.
** إن هذا الرصيد صافي من مبلغ 134 ألف دينار بحريني (2021: 81 ألف دينار بحريني) المخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

5 إيداعات لدى مؤسسات مالية وإيداعات من مؤسسات مالية ومن العملاء

تتمثل في إيداعات قصيرة الأجل بين البنوك في هيئة عقود مرابحة ووكالة من وإلى مؤسسات مالية ومن العملاء.

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
إيداعات لدى مؤسسات مالية		
أصول الوكالة	**67,018**	93,584
أصول مرابحات السلع	**46,151**	40,282
مخصص الخسائر الائتمانية	**(73)**	(6)
	113,096	133,860
إيداعات من مؤسسات مالية		
التزام مرابحات السلع	**187,724**	126,891
	187,724	126,891

6 استثمار في الصكوك

إعادة تصنيف محفظة الصكوك

تحسبا لاحتياجات السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل الناشئة عن الأعمال المصرفية المدمجة والمعاملات الأوسع نطاقا، قام البنك خلال السنة بإعادة تقييم هدف محفظة الخزينة الخاصة به، حيث سيقوم بإدارة الأصول الأساسية في إطار نموذجين متميزين للأعمال:

- *نموذج عمل المحتفظ بها للتحصيل* - تشمل هذه المحفظة الصكوك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، وأدوات الخزينة التي يتم الاحتفاظ بها لتلبية متطلبات السيولة الأساسية للأصول السائلة عالية الجودة، وعادة ما يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها التعاقدي. يتم تصنيف وقياس الأصول بموجب هذا النموذج بالتكلفة المطفأة. على الرغم من أن الإدارة تأخذ معلومات القيمة العادلة بالاعتبار، إلا أنها تقدم ذلك من منظور السيولة، ويظل التركيز الرئيسي لمراجعتها للمعلومات المالية بموجب نموذج العمل هذا على جودة الائتمان والعائدات التعاقدية.

- *نموذج عمل كل من المحتفظ به للتحصيل وللبيع*: سيتم الاحتفاظ بمحفظة الخزينة المتبقية تحت الإدارة النشطة للخزينة لتحصيل كل من التدفقات النقدية للعقد وللبيع. ويعتبر موظفو الإدارة الرئيسيون هذين النشاطين بأنهما جزء لا يتجزأ من تحقيق الأهداف المحددة لوحدة أعمال الخزينة. هذه المحفظة، مع توليد العوائد في المقام الأول من خلال العائد، يتم الاحتفاظ بها أيضا لتلبية الالتزامات المتوقعة أو غير المتوقعة، أو لتمويل عمليات الاستحواذ المتوقعة أو النمو في وحدات الأعمال الأخرى. يتم تصنيف وقياس الموجودات بموجب هذا النموذج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

لغاية 31 مارس 2022، صنف البنك محفظة صكوكه بالكامل على أنها بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، بموجب نموذج أعمال "محتفظ به للتحصيل وللبيع" فقط. بناءً على تقييم مجلس الإدارة أن دمج الأعمال قد أدى إلى تغيير جوهري في إدارة السيولة والاستراتيجية داخل البنك، وأن التصنيف أعلاه لمحفظة الخزينة يعكس على أفضل وجه الطريقة التي سيتم بها إدارة الأصول من أجل تحقيق أهداف نموذج العمل الجديد وتوفير المعلومات للإدارة. نظرا للتغيير المذكور أعلاه في نموذج العمل، قام البنك بإعادة تصنيف محفظة الخزينة الخاصة به كما في 1 أبريل 2022 على النحو التالي:

الأصول الخاضعة لإعادة التصنيف	**بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية**	**عكس المبالغ المحتسبة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات**	**معاد تصنيفها إلى التكلفة المطفأة**
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
صكوك سيادية	**437,040**	**(4,519)**	**432,521**
صكوك الشركات	**12,032**	**(108)**	**11,924**

6 استثمار في الصكوك (يتبع)

تماشياً مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 33 "الاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة"، يتم إعادة تصنيف الاستثمار بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، مع اعتبار أنه قد تم قياسه دائما بالتكلفة المطفأة. يتم إزالة الربح أو الخسارة المتراكمة المحتسبة سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية، وتعديلها مقابل القيمة العادلة للاستثمار بتاريخ إعادة التصنيف.

	31 ديسمبر 2022		
	صكوك سيادية	***صكوك الشركات***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية			
في 1 يناير 2022	**613,403**	**26,285**	**639,688**
أرباح مستلمة	**(6,489)**	**(57)**	**(6,546)**
إعادة تصنيف إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	**(437,040)**	**(12,032)**	**(449,072)**
مشتريات	**127,313**	**4,055**	**131,368**
بيع / استحقاق	**(82,177)**	**(1,884)**	**(84,061)**
حركة القيمة العادلة	**(5,470)**	**(674)**	**(6,144)**
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	**3,166**	**80**	**3,246**
الرصيد الختامي	**212,706**	**15,773**	**228,479**

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 76,360 ألف دينار بحريني (2021: 169,634 ألف دينار بحريني) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

مسجلة بالتكلفة المطفأة			
في 1 يناير 2022	**-**	**-**	**-**
إعادة تصنيف من مسجلة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**437,040**	**12,032**	**449,072**
إعادة تصنيف الاحتياطي التراكمي	**(4,519)**	**(108)**	**(4,627)**
مشتريات	**154,815**	**42,271**	**197,086**
مستحوذة عليها من خلال دمج العمليات (إيضاح 46)	**18,817**	**-**	**18,817**
تحويل / استحقاق	**(28,245)**	**(29,898)**	**(58,143)**
انخفاض القيمة / عكس	**207**	**39**	**246**
إطفاء	**(531)**	**-**	**(531)**
مستحقات الأرباح / أرباح الأسهم	**6,867**	**95**	**6,962**
الرصيد الختامي	**584,471**	**24,431**	**608,902**

استثمار في الصكوك	***2022***	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية	**797,177**	613,403
صكوك الشركات	**40,204**	26,285
الرصيد الختامي	**837,381**	639,688

تشمل صكوكاً بقيمة دفترية تبلغ 332,242 ألف دينار بحريني (2021: لا شيء) مرهونة مقابل تمويل مرابحة لأجل.

تشمل صكوكاً قيمتها الدفترية تبلغ 16,182 ألف دينار بحريني (2021: 6,807 ألف دينار بحريني) يتم التعامل معها كصكوك من نوع أدوات حقوق ملكية

6 استثمار في الصكوك (يتبع)

تصنيف صكوك الشركات هو كما يلي:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
درجة استثمارية (+BBB – AAA)	**22,712**	10,756
عالية العوائد (أقل من -BBB)	**840**	-
صكوك غير مصنفة	**16,759**	15,543
مخصص الخسائر الائتمانية	**(107)**	(14)
	40,204	26,285

7 موجودات التمويلات

أ. موجودات التمويلات

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة***	***الموجودات المالية الضعيفة انتمانياً المشتراة أو المنشأة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
موجودات الإيجارات التمويلية (إيضاح ب)	**703,638**	**42,296**	**10,843**	**4,151**	**760,928**
تمويل مرابحة	**629,700**	**35,664**	**18,708**	**5,774**	**689,846**
تمويل مضاربة	**507,456**	**23,699**	**8,555**	**-**	**539,710**
تمويل مشاركة	**14,725**	**14,921**	**276**	**-**	**29,922**
بطاقات ائتمان	**13,075**	**456**	**1,464**	**-**	**14,995**
مجموع موجودات التمويلات	**1,868,594**	**117,036**	**39,846**	**9,925**	**2,035,401**
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 8)	**(17,309)**	**(12,290)**	**(19,337)**	**-**	**(48,936)**
	1,851,285	**104,746**	**20,509**	**9,925**	**1,986,465**

7 موجودات التمويلات (يتبع)

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
موجودات الإيجارات التمويلية	522,917	33,178	9,288	-	565,383
تمويل مرابحة	359,470	27,008	7,613	-	394,091
تمويل مضاربة	382,005	15,525	6,264	-	403,794
تمويل مشاركة	32,950	-	277	-	33,227
بطاقات ائتمان	3,566	34	571	-	4,171
مجموع موجودات التمويلات	1,300,908	75,745	24,013	-	1,400,666
مخصص للخسائر الائتمانية (إيضاح 8)	(15,028)	(7,279)	(13,907)	-	(36,214)
	1,285,880	68,466	10,106	-	1,364,452

تبلغ قيمة الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة حالياً 55% وذلك مقارنة مع المبالغ التعاقدية الأصلية القائمة. على أساس تراكمي، فإن الموجودات منخفضة القيمة (المرحلة 3 والموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة) تتمتع بتغطية فعالة للخسارة بنسبة 55%، وذلك مقارنة مع المبالغ التعاقدية الأصلية القائمة.

تم إدراج تمويل المرابحة صافي من أرباح مؤجلة بمبلغ 71,281 ألف دينار بحريني (2021: 29,007 ألف دينار بحريني).

خلال السنة، قامت المجموعة بالاستحواذ على موجودات تمويلية بمبلغ 456,979 ألف دينار بحريني من خلال دمج العمليات (إيضاح 46).

ب. موجودات الإيجارات التمويلية

تمثل صافي الاستثمارات في الموجودات المؤجرة (أراضي ومباني) بموجب ترتيبات الإيجارات التمويلية مع عملاء البنك. تنص معظم وثائق التأجير بأن يتعهد المؤجر بنقل الموجودات المؤجرة إلى المستأجر في نهاية فترة التأجير عند الوفاء بكامل التزاماته بموجب اتفاقية التأجير.

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
موجودات الإيجارات التمويلية	**760,928**	565,383
مخصص انخفاض القيمة	**(9,555)**	(9,474)
في 31 ديسمبر	**751,373**	555,909

7 موجودات التمويلات (يتبع)

إجمالي الحد الأدنى للمدفوعات المستحقة لعقود التأجير المستقبلية (باستثناء الأرباح المستقبلية) هي كالتالي:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مستحق الدفع خلال سنة واحدة	**83,775**	54,045
مستحق الدفع من سنة واحدة إلى 5 سنوات	**147,883**	129,023
مستحق الدفع بعد 5 سنوات	**519,715**	372,841
	751,373	555,909

بلغ الاستهلاك / الإطفاء المتراكم على موجودات الإيجارات التمويلية 104,513 ألف دينار بحريني (2021: 75,914 ألف دينار بحريني).

8 الحركة في صافي مخصص الخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة

رصيد المخصص للخسائر الائتمانية في الجدول أدناه يشمل جميع الموجودات المالية، وموجودات الإيجارات التمويلية، والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الرصيد في بداية السنة	**15,627**	**7,332**	**21,525**	**-**	**44,484**
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:					
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	**1,055**	**(1,050)**	**(5)**	**-**	**-**
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	**(1,728)**	**2,761**	**(1,033)**	**-**	**-**
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	**(829)**	**(642)**	**1,471**	**-**	**-**
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**5,549**	**3,926**	**5,721**	**(5,478)**	**9,718**
استردادات / شطب	**-**	**-**	**(749)**	**-**	**(749)**
مخصص الخسائر الائتمانية	**4,047**	**4,995**	**5,405**	**(5,478)**	**8,969**
تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات أخرى	**(1,417)**	**-**	**(3)**	**(73)**	**(1,493)**
تسوية عند السداد أو إلغاء الاحتساب	**-**	**-**	**-**	**5,551**	**5,551**
مبالغ مشطوبة خلال السنة - صافي	**-**	**-**	**224**	**-**	**224**
الرصيد كما في نهاية السنة	**18,257**	**12,327**	**27,151**	**-**	**57,735**

8 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2022				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	**134**	**-**	**-**	**-**	**134**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**73**	**-**	**-**	**-**	**73**
استثمار في صكوك	**246**	**-**	**-**	**-**	**246**
موجودات التمويلات	**17,309**	**12,290**	**19,337**	**-**	**48,936**
قروض وسلفيات للعملاء					
- موجودات قيد التحويل	**1**	**-**	**1,646**	**-**	**1,647**
- ذمم مدينة أخرى	**359**	**12**	**5,855**	**-**	**6,226**
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	**135**	**25**	**313**	**-**	**473**
	18,257	**12,327**	**27,151**	**-**	**57,735**

صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات والاستثمارات:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
صافي مخصص انخفاض القيمة على الاستثمارات	**(3,714)**	(3,351)
- اليوم الأول للخسائر الائتمانية المتوقعة على المحفظة المستحوذة	**(3,000)**	-
- إعادة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(5,969)**	(9,163)
صافي مخصص انخفاض القيمة على موجودات التمويلات	**(8,969)**	(9,163)
	(12,683)	(12,514)

8 الحركة في صافي المخصص للخسائر الائتمانية / انخفاض القيمة (يتبع)

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الرصيد في بداية السنة	14,546	6,035	26,719	-	47,300
التغيرات الناتجة من الذمم المدينة المحتسبة في الرصيد الافتتاحي التي تم:					
- تحويلها للمرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	2,420	(2,365)	(55)	-	-
- تحويلها للمرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	(449)	3,856	(3,407)	-	-
- تحويلها للمرحلة الثالثة: الخسائر المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	(87)	(696)	783	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(803)	660	10,866	-	10,723
استردادات / شطب	-	(158)	(1,402)	-	(1,560)
مخصص الخسائر الائتمانية	1,081	1,297	6,785	-	9,163
تسويات صرف العملات الأجنبية وتحويلات أخرى	-	-	(18)	-	(18)
مبالغ مشطوبة خلال السنة - صافي	-	-	(11,961)	-	(11,961)
الرصيد كما في نهاية السنة	15,627	7,332	21,525	-	44,484

	2021				
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*الموجودات المالية الضعيفة ائتمانياً المشتراة أو المنشأة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	81	-	-	-	81
إيداعات لدى مؤسسات مالية	6	-	-	-	6
استثمار في صكوك	157	-	-	-	157
موجودات التمويلات	15,028	7,279	13,907	-	36,214
قروض وسلفيات للعملاء					
- موجودات قيد التحويل	1	1	3,896	-	3,898
- ذمم مدينة أخرى	63	-	3,443	-	3,506
التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية	291	52	279	-	622
	15,627	7,332	21,525	-	44,484

9 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:		
- أدوات حقوق ملكية	**86,618**	90,939
- صناديق	**8,253**	302
- بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**11,925**	350
الرصيد في نهاية السنة	**106,796**	91,591

تملك المجموعة نسبة 40% (2021: 40%) من شركة منارة للتطوير ش.م.ب (مقفلة)، وشركة بريق الرتاج للخدمات العقارية ذ.م.م وهما شركتين تأسستا في البحرين وتعملان في مجال التطوير العقاري. تم تقييم الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل باستخدام إعفاء نطاق القيمة العادلة الخاص بمعيار المحاسبة المالي رقم 24. كجزء من إعادة هيكلة صافي أصول شركة منارة، سيتم تحويلها إلى شركة بريق، وذلك بانتظار الإجراءات القانونية.

خلال السنة، تم افتراض استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة بمبلغ 19,620 ألف دينار بحريني كجزء من دمج العمليات (إيضاح 46).

10 موجودات ومطلوبات التكافل

	31 ديسمبر 2022 (مدققة)
	ألف دينار بحريني
حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة	**6,837**
حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة	**16,275**
ذمم تأمين وذمم مدينة أخرى	**28,578**
موجودات التكافل	**51,690**
مطالبات قائمة	**23,600**
اشتراكات غير مكتسبة واحتياطيات أخرى	**39,614**
عمولة غير مكتسبة	**636**
ذمم تأمين وذمم دائنة أخرى	**27,891**
مطلوبات التكافل	**91,741**

الحركة في حصة شركات إعادة التأمين من المطالبات القائمة

	إجمالي	***إعادة التأمين***	***صافي***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
مطالبات تم الإبلاغ عنها	**15,769**	**(6,410)**	**9,359**
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	**9,577**	**(1,120)**	**8,457**
في 1 يوليو 2022	**25,345**	**(7,531)**	**17,814**
التغير في المطلوبات	**(1,795)**	**694**	**(1,101)**
في 31 ديسمبر 2022	**23,550**	**(6,837)**	**16,713**
مطالبات تم الإبلاغ عنها	**15,115**	**(5,725)**	**9,390**
متكبدة لكن لم يتم الإبلاغ عنها	**8,436**	**(1,112)**	**7,324**
في 31 ديسمبر 2022	**23,550**	**(6,837)**	**16,713**

10 موجودات ومطلوبات التكافل (يتبع)

الحركة في حصة شركات إعادة التأمين من الاشتراكات غير المكتسبة

	إجمالي	*إعادة التأمين*	*صافي*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير 2022	**39,983**	**(15,727)**	**24,256**
صافي الحركة	**(368)**	**(548)**	**(916)**
في 31 ديسمبر 2022	**39,614**	**(16,275)**	**23,339**

ذمم مدينة متعلقة بالتأمين	***2022***
	ألف دينار بحريني
إجمالي المطالبات	**23,550**
اشتراكات غير مكتسبة، وعمولات، واحتياطيات أخرى	**39,614**

11 استثمارات في عقارات

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
أراضي	**60,124**	57,351
مباني	**2,338**	610
عقارات طور التطوير	**-**	2,943
	62,462	60,904

الحركة في الاستثمارات العقارية المصنفة ضمن المستوى 3 في ترتيب القيمة العادلة كانت كما يلي:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**57,961**	67,586
تغيرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(200)**	(109)
إضافات من الاستحواذ على شركة تابعة (راجع إيضاح رقم 46)	**5,982**	-
إضافات خلال السنة *	**-**	2,669
استبعادات خلال السنة	**(1,281)**	(12,136)
أخرى	**-**	(49)
في 31 ديسمبر	**62,462**	57,961

* حصل البنك خلال السنة على ملكية عقارات كضمان محتفظ به مقابل تمويل، مما نتج عن زيادة في الاستثمارات العقارية.
يتم اشتقاق القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية بناء على التقييم الذي يتم إجراؤه من قبل مقيمين خارجيين مستقلين باستخدام طريقة المقارنة المعدلة.

11 استثمارات في عقارات (يتبع)

لتحليل حساسية العقارات الاستثمارية، ستؤثر زيادة 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 787 ألف دينار بحريني (2021: 533 ألف دينار بحريني)، و ستؤثر نقصان 5٪ في قيمة العقارات على بيان الدخل بمبلغ 405 ألف دينار بحريني (2021: 127 ألف دينار بحريني).

عقارات للتطوير تمثل العقارات المشتراة والمحتفظ بها من خلال الأدوات الاستثمارية تحديداً لأغراض التطوير والبيع في المملكة المتحدة. مبالغ القيمة الدفترية تشمل سعر الأرض وتكاليف البناء ذات الصلة. تم التخارج من هذا الاستثمار خلال السنة.

12 استثمار في شركات زميلة، صافي

تمتلك المجموعة 37.43% (2021: 14.42%) من أسهم مصرف السلام – الجزائر، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه في الجزائر. خلال السنة زاد البنك حصة في رأسمال مصرف السلام الجزائر بعد الحصول على موافقات الجهات الرقابية والقانونية.

تمتلك المجموعة 20.94% (2021: 20.94%) من أسهم بنك الخليج الأفريقي، وهو بنك تجاري إسلامي تم تأسيسه كأول بنك إسلامي في كينيا في أغسطس 2006، وهو مرخص من قبل مصرف كينيا المركزي.

بالإضافة لذلك، خلال السنة، وكجزء من استحواذها على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لمجموعة الإثمار المصرفية (راجع إيضاح 1)، استحوذت المجموعة على منافع إقتصادية في ترتيبات تمويل متوافقة للشريعة الإسلامية تم تقديمها لشركة فنكورب ذ.م.م (سابقاً شركة السلام الدولية ذ.م.م)، التي تملك 26.19% من أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب، وهو بنك تجزئة تم تأسيسه في البحرين، وهو مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي (إيضاح 46). استثمار شركة فنكورب في بنك البحرين والكويت يمثل جزءاً من حزمة ضمان مخصصة للبنك بموجب هيكل التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. لا يشارك البنك ولا حاملي حسابات الاستثمار الخاصة به بشكل مباشر في الأنشطة التجارية الأساسية لشركة فنكورب، وليسوا المالكين القانونيين لموجوداتها الأساسية. العوائد التي يحققها البنك هي في حدود الربح والتسديدات ذات الصلة، إن وجدت، الناتجة عن اتفاقيات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فقط. وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية، فقد تم احتساب الحصة الاقتصادية الفعالة لهذه الاتفاقية في هذه البيانات المالية.

تطبق المجموعة طريقة حقوق الملكية لمحاسبة الشركات الزميلة في البيانات المالية الموحدة. تستخدم المجموعة أحدث البيانات المالية المتاحة للشركات الزميلة لتطبيق طريقة حقوق الملكية للمحاسبة. بشكل عام، بالنسبة للشركات الزميلة المدرجة والخارجية التي لا تقوم بإعداد البيانات المالية بموجب نفس إطار إعداد التقارير، فإن البنك يستخدم النتائج المعلنة للشركات الزميلة للربع السابق لغرض محاسبة حقوق الملكية.

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الرصيد كما في بداية السنة	**14,533**	12,036
استحواذات خلال السنة (إيضاح 46)	**217,820**	-
حصة إضافية مستحوذة خلال السنة	**19,897**	-
الحصة في الأرباح	**9,329**	2,697
الحصة في التغيرات الأخرى لحقوق الملكية	**(7,412)**	-
فروقات تحويل العملات الأجنبية	**(161)**	(200)
الرصيد كما في نهاية السنة	**254,006**	14,533

12 استثمار في شركات زميلة، صافي (يتبع)

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمارات المجموعة الجوهرية في الشركات الزميلة كما تم الإعلان عنها من قبل الشركات الزميلة المعنية، معدلة لتسويات القيمة العادلة عند الاستحواذ، والفروقات في السياسات المحاسبية. كما يطابق الجدول بين المعلومات المالية الملخصة والقيمة الدفترية لحصص المجموعة.

	تعرض غير مباشر لبنك البحرين والكويت
	ألف دينار بحريني
حصص ملكية المجموعة	**%26.19**
مجموع الموجودات	**3,823,947**
مجموع المطلوبات	**3,242,400**
صافي الموجودات (100%)	**581,547**
حصة المجموعة في صافي الأصول المحتسبة	**152,307**
التسويات ذات الصلة بمحاسبة الاستحواذ	**65,202**
القيمة الدفترية للحصة في الشركات الزميلة	**217,509**

	بنك البحرين والكويت
	ألف دينار بحريني
إيرادات	**97,600**
ربح (100%)	**28,179**
تغيرات أخرى في حقوق الملكية (الدخل الشامل)	**(28,300)**
مجموع الدخل الشامل (100%)	**41,121**
حصة المجموعة في الأرباح	**7,380**
حصة المجموعة في التغيرات الأخرى في حقوق الملكية	**-**

كما في 31 ديسمبر 2022، كانت القيمة السوقية للشركات الزميلة المدرجة 215.8 مليون دينار بحريني. تم تحديد القيم باستخدام طريقة القيمة لكل قيمة سوقية للسهم، ولم يتم تعديلها لأي حيازات أو تسويات متعلقة بوحدة الحساب.

بالنسبة للشركات الزميلة الأخرى، واستناداً إلى البيانات المالية الملخصة، بلغت الإيرادات، والأرباح وحصة المجموعة في الأرباح 21,068 ألف دينار بحريني، 9,831 ألف دينار بحريني و1,949 ألف دينار بحريني على التوالي.

13 موجودات أخرى

	2022	2021
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
موجودات قيد التحويل (أ)		
قروض وسلفيات العملاء	**234**	1,396
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة – بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (ب)	**163**	192
	397	1,588
ذمم مدينة أخرى وسلفيات (ج)	**36,344**	32,186
مصروفات مدفوعة مقدماً	**11,616**	1,682
مباني ومعدات، بما في ذلك حق استخدام الأصول	**19,363**	3,609
موجودات محتفظ بها لغرض البيع (د)	**-**	5,358
	67,720	44,423

(أ) تمثل هذه الفئة موجودات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ناتجة من الاستحواذ على إيه إس بي سيشل وبي إم أي بنك ش.م.ب. (مقفلة) والبنك البحريني السعودي ش.م.ب. أي دخل مستمد من هذه الموجودات يتم تخصيصه إلى بند الأعمال الخيرية الدائنة، وبالتالي لا يتم احتسابه كإيرادات في بيان الدخل الموحد. خلال السنة الخاضعة للتدقيق، تم تحويل الإيرادات التي لا تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية والبالغة 450 ألف دينار بحريني (2021: 291 ألف دينار بحريني) إلى حساب الأعمال الخيرية الدائنة، وتم إدراجها ضمن بند "ذمم دائنة ومصروفات مستحقة" في إيضاح رقم (16).

(ب) تم تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية المذكورة أعلاه ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة. فيما يلي التغيرات في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية:

	قياس القيمة العادلة باستخدام مدخلات ذات تأثير جوهري غير قابلة للرصد ضمن المستوى 3	
	2022	2021
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
في 1 يناير	**192**	900
المبيعات خلال السنة	**-**	(708)
المخفض خلال السنة	**(29)**	-
في 31 ديسمبر	**163**	192

قروض وسلفيات للعملاء – موجودات قيد التحويل

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة	المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
قروض وسلفيات للعملاء	**154**	**-**	**1,727**	**1,881**
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	**(1)**	**-**	**(1,646)**	**(1,647)**
	153	**-**	**81**	**234**

13 موجودات أخرى (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
قروض وسلفيات للعملاء	427	138	4,729	5,294
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح 9)	(1)	(1)	(3,896)	(3,898)
	426	137	833	1,396

(ج) يشمل مبالغ مدفوعة مقدماً مقابل استثمار بمبلغ 5,249 ألف دينار بحريني (2021: 14,647 ألف دينار بحريني).

(د) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع والتخارج من استثمارها في الشركة التابعة، شركة إيه إس بي بيوديزل (هونج كونج) المحدودة، بالكامل.

14 الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى

بتاريخ 7 يوليو 2022، أكملت المجموعة عملية الاستحواذ على محفظة الأصول من مجموعة شركات إثمار القابضة ش.م.ب، ونتيجة لهذه المعاملة، تم احتساب مبلغ 19,105 ألف دينار بحريني كموجودات غير ملموسة. راجع إيضاح رقم 46.

بتاريخ 30 مارس 2014، قام البنك بالاستحواذ على 100% من رأس المال المدفوع لبي أم آي. ولقد نتج عن عملية دمج الأعمال شهرة قدرها 25,971 ألف دينار بحريني (2021: 25,971 ألف دينار بحريني) تتعلق بقطاع الخدمات المصرفية للمجموعة.

القيمة القابلة للإسترداد للشهرة تعتمد على عملية حساب القيمة المستخدمة، بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والمعدلة لمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، لتوقعات فترة ثلاث سنوات للوصول للقيمة النهائية، باستخدام معدل نمو ثابت بنسبة 1% ومعدل خصم بنسبة 14.4%، حسب ما تم تطبيقه على تقديرات التدفقات النقدية.

يقوم البنك سنوياً، بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الشهرة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 – انخفاض قيمة الموجودات غير المالية، استناداً على مصادر المعلومات الداخلية أو الخارجية. كما في 31 ديسمبر 2022، لا يوجد أي مؤشر على انخفاض قيمة الوحدة المولدة للنقد المتعلقة بالشهرة.

قامت الإدارة بإجراء تحليل للحساسية من خلال تغيير الفرضيات الرئيسية لتقييم تأثير القيمة القابلة للاسترداد مقارنة بالقيمة الدفترية للوحدة المولدة للنقد. تم النظر في عاملين متغيرين في التحليل، إن زيادة بنسبة 1% في معدل الخصم وانخفاض بنسبة 0.50% في الأرباح، فإن المبلغ القابل للاسترداد للشهرة ستكون أكبر من القيمة الدفترية في تحليل الحساسية، ولم تؤدي لأي انخفاض في القيمة.

	شهرة	**ودائع أساسية**	**علاقات العملاء**	**المجموع**
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الرصيد الافتتاحي	**25,971**	**-**	**-**	**25,971**
مستحوذ خلال السنة	**7,558**	**15,390**	**3,715**	**26,663**
مطفأ خلال السنة	**-**	**(512)**	**(124)**	**(636)**
المجموع	**33,529**	**14,878**	**3,591**	**51,998**

15 تمويل مرابحة لأجل

تمثل هذه تمويلات تتنوع ما بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل تم الحصول عليها من مختلف المؤسسات المالية، وهي مضمونة مقابل صكوك الشركات والصكوك السيادية بقيمة دفترية تبلغ 408,602 ألف دينار بحريني (2021: 169,634 ألف دينار بحريني).

16 مطلوبات أخرى

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
ذمم دائنة	**36,854**	17,419
مصروفات مستحقة	**21,436**	11,313
شيكات إدارية	**5,696**	5,154
وديعة هامشية لخطابات الائتمان	**8,898**	12,643
ذمم مشاريع دائنة	**2,817**	69
منافع نهاية الخدمة ومستحقات أخرى تتعلق بالموظفين	**2,624**	2,088
مخصص للخسائر الائتمانية المتعلقة بالالتزامات التمويلية وعقود الضمانات المالية	**473**	622
مطلوبات متعلقة بموجودات محتفظ بها لغرض البيع (أ)	**-**	4,481
	78,798	53,789

(أ) خلال السنة، قامت المجموعة ببيع والتخارج من استثمارها في الشركة التابعة، شركة إيه إس بي بيوديزل (هونج كونج) المحدودة، بالكامل.

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
عقود وكالة من مؤسسات مالية	**319,339**	299,607
عقود وكالة ومضاربة من العملاء	**2,013,134**	1,324,570
تستخدم المجموعة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار لتمويل الموجودات	**2,332,473**	1,624,177

الموجودات التي تم استثمار أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار فيها هي كما يلي:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات		
احتياطي إجباري لدى المصرف المركزي	**92,507**	35,378
نقد وأرصدة أخرى لدى المصرف المركزي	**40,693**	154,025
استثمار في شركة زميلة	**217,509**	-
إيداعات لدى المؤسسات المالية	**113,170**	133,866
موجودات التمويلات	**1,868,594**	1,300,908
	2,332,473	1,624,177

17 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

يتم مزج أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار مع أموال المضاربة والوكالة للمجموعة لإنشاء حساب مضاربة عام واحد. تستخدم هذه الأموال المجمعة لتمويل والاستثمار في الموجودات المولدة للدخل، بما في ذلك الشركة الزميلة المصرفية، ومع ذلك، لا تمنح الأولوية لأي طرف لغرض الاستثمارات أو توزيع الأرباح.

لا تقوم المجموعة بتخصيص الأصول المتعثرة لصندوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم تخصيص جميع مخصصات انخفاض القيمة في حقوق ملكية المساهمين. كما لا يتم تخصيص الاستردادات من الأصول المالية المتعثرة إلى حاملي حسابات الاستثمار. يتم توزيع الأرباح المكتسبة من سلة الموجودات الممولة من قبل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار فقط بين المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمارات. وفقاً لسياسة المجموعة، يتم توزيع ما لا يقل عن 15% من العوائد المكتسبة على الأصول على حاملي حسابات الاستثمار، وتحتفظ المجموعة بنسبة 85% كحصة مضارب. خلال السنة، تنازلت المجموعة عن جزء من حصتها كمضارب، بغرض المحافظة على توزيعات تنافسية للأرباح لأصحاب حسابات الاستثمارات. لم تحتسب المجموعة أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار. بلغ متوسط معدل الربح المنسوب لحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار بناء على النسبة أعلاه كما في 31 ديسمبر 2022 نسبة 2.40% (2021: 2.47%).

18 رأس المال

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
المصرح به:		
5,000,000,000 سهم عادي (2021: 2,500,000,000 سهم) بقيمة اسمية		
قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم	**500,000**	250,000
الصادر والمدفوع بالكامل: (بقيمة اسمية قدرها 0.100 دينار بحريني للسهم)		
2,492,314,429 سهم (2021: 2,419,722,746 سهم)	**249,231**	241,972

أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم للمساهمين الذين يملكون أكثر من 5% من مجموع الأسهم القائمة كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

إسم المستثمر	الجنسية	عدد الأسهم	% من الأسهم القائمة
بنك مسقط (ش.م.ع.ع)	عماني	367,275,880	14.74
استثمارات عبر البحار ش.ش.و	بحريني	238,360,460	9.56
سایاکورب ش.م.ب (مقفلة)	بحريني	156,440,101	6.28

يوضح الجدول أدناه كل فئة من فئات الأسهم، وعدد المساهمين، ونسبة التملك من مجموع عدد الأسهم كما في 31 ديسمبر 2022 كالتالي:

التصنيف	عدد الأسهم	عدد المساهمين	% من مجموع عدد الأسهم القائمة
أقل من 1%	**965,938,470**	**22,910**	**38.75**
من 1% إلى أقل من 5%	**619,299,518**	**9**	**24.85**
من 5% إلى أقل من 10%	**539,800,561**	**3**	**21.66**
من 10% إلى أقل من 20%	**367,275,880**	**1**	**14.74**
المجموع	**2,492,314,429**	**22,923**	**100**

18 رأس المال (يتبع)

18.1 توزيعات مقترحة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح أسهم بواقع 5 فلس لكل سهم أو 5% للسهم (2021: 4% للسهم) من القيمة الإسمية بواقع 0.100 دينار بحريني لكل سهم، باستثناء أسهم الخزينة، و5% من رأس المال المدفوع، من خلال إصدار أسهم منحة (سهم واحد لكل 20 سهم مملوك)، بمبلغ وقدرة 24,820 ألف دينار بحريني (2021: 16,353 ألف دينار بحريني).

18.2 يمثل هذا تحويلاً جزئياً من أرصدة احتياطي علاوة إصدار الأسهم والاحتياطي القانوني إلى الأرباح المستبقاة، بغرض مقاصة الخسائر المتراكمة خلال 2021.

18.3 أسهم الخزينة

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ مجموع أسهم الخزينة القائمة 145,000,000 سهماً (2021: 146,000,000 سهماً).

تشمل أسهم الخزينة هذه 124,615,721 سهماً مُنح للموظفين بموجب خطة الحوافز طويلة الأجل التي تخضع لشروط الخدمة والأداء المستقبلية (راجع إيضاح رقم 27).

19 احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي الربح للسنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمجموعة أن تقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ الاحتياطي القانوني 50% من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع، إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. راجع إيضاح (18.2) بخصوص استخدام الاحتياطي القانوني.

20 العائد على السهم الأساسي و المخفض

يحتسب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة صافي ربح السنة العائد إلى مساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة. لم يكن هناك أي أدوات مخفضة صادرة عن المجموعة.

	2022	*2021*
صافي الربح المنسوب لمساهمي البنك (بآلاف الدنانير البحرينية)	**31,593**	21,367
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف)	**2,346,473**	2,427,756
العائد على السهم الأساسي والمخفض (فلس)	**13.5**	8.8

21 دخل التمويل

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
تمويلات مرابحة	**28,614**	19,305
تمويلات مضاربة	**25,086**	23,386
دخل الإيجارات التمويلية، صافي*	**36,469**	30,359
مشاركات	**1,867**	1,994
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**3,122**	1,313
	95,158	76,357

* دخل الإيجارات التمويلية صافي من الاستهلاك بمبلغ 17,415 ألف دينار بحريني (2021: 32,109 ألف دينار بحريني).

22 دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي

	2022	*2021*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
تغيرات القيمة العادلة على الاستثمارات	**(729)**	(46)
دخل أرباح الأسهم	**213**	70
ربح من بيع استثمارات	**3,236**	346
	2,720	370

23 (خسارة) / دخل من العقارات، صافي

	2022	*2021*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
(خسارة) / ربح من بيع عقارات استثمارية	**(22)**	165
خسارة القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**(200)**	(109)
	(222)	56

24 الرسوم والعمولات، صافي

	2022	*2021*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
رسوم وعمولات متعلقة بالمعاملات	**2,728**	2,237
رسوم ترتيبات	**1,727**	1,524
عمولة خطابات ائتمان وخطابات ضمان	**1,206**	1,318
دخل البطاقات وأخرى	**2,167**	2,302
	7,828	7,381

25 دخل من عمليات التكافل، صافي

	1 يوليو إلى 31 ديسمبر 2022
	ألف
	دينار بحريني
صافي الأقساط المكتسبة	**20,782**
صافي العمولات المكتسبة	**1,147**
	21,929
مطروحاً: صافي المطالبات المتكبدة	**(14,398)**
مطروحاً: مصروفات عمومية وإدارية – عمليات التكافل	**(3,758)**
دخل من عمليات التكافل، صافي	**3,773**

26 دخل آخر

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
استردادات	**2,330**	946
(خسائر) / أرباح تحويل العملات الأجنبية	**(482)**	144
أخرى	**176**	(628)
	2,024	462

27 تكاليف الموظفين

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
رواتب ومنافع قصيرة الأجل	**21,748**	15,638
مصروفات التأمين الاجتماعي	**1,727**	1,289
مصروفات الموظفين الأخرى	**89**	106
	23,564	17,033

خلال السنة، وبموجب هيكل مكافآت الأداء المستقبلي للبنك، تم تقديم خطة حوافز طويلة الأجل، حيث يتم تعويض الموظفين في شكل أسهم كنسبة مئوية عند تحقيق بعض شروط الأداء المحددة مسبقاً. تحدد خطة الحوافز طويلة الأجل شروط الأداء والخدمة ولها جدول استحقاق قابل للتقييم على مدى فترة خمس سنوات. قد يحدث الاستحقاق المعجّل عند تخطي شروط الأداء، مما يؤدي لزيادة رسوم الدفع على أساس الأسهم. يتم تحديد سعر الإصدار استناداً إلى تعديل محدد لسعر السوق بتاريخ المكافأة. أسهم خطة الحوافز طويلة الأجل تشمل مميزات تمويل، ويحق لها الحصول على أرباح أسهم، إن وجدت، يتم إطلاقها جنباً إلى جنب مع الأسهم المكتسبة.

28 مصروفات تشغيلية أخرى

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مصروفات متعلقة بالأعمال	**5,119**	5,186
مصروفات تقنية المعلومات	**2,864**	2,253
مصروفات مهنية	**2,261**	1,687
مصروفات متعلقة بمجلس الإدارة	**1,372**	1,307
مصروفات أخرى	**11,183**	2,384
	22,799	12,817

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتكون الأطراف ذوي العلاقة من المساهمين الرئيسين، وأعضاء مجلس إدارة البنك، والإدارة العليا وأفراد عائلاتهم المقربين، والشركات المملوكة لهم أو المدارة من قبلهم وكذلك الشركات الحليفة ذات العلاقة مع البنك بحكم الملكية المشتركة أو أعضاء مجلس الإدارة. يتم إجراء المعاملات مع تلك الأطراف بشروط تجارية، وبموافقة مجلس الإدارة.

فيما يلي الأرصدة المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021:

	2022				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	**-**	**120**	**-**	**-**	**120**
موجودات التمويلات	**19,279**	**8,371**	**2,079**	**1,681**	**31,410**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**71,639**	**-**	**-**	**-**	**71,639**
استثمارات في شركات زميلة	**254,006**	**-**	**-**	**-**	**254,006**
موجودات أخرى	**6,789**	**-**	**-**	**-**	**6,789**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**1,240**	**-**	**-**	**1,240**
حسابات جارية للعملاء	**2,907**	**2,208**	**3,466**	**865**	**9,446**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**300**	**4,913**	**7,119**	**2,917**	**15,249**
مطلوبات أخرى	**19**	**-**	**27**	**12**	**58**
ارتباطات محتملة والتزامات	**-**	**-**	**148**	**-**	**148**

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات:					
النقد وأرصدة لدى البنوك ومصرف البحرين المركزي	-	76	-	-	76
موجودات التمويلات	12,828	7,413	3,166	1,618	25,025
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	74,352	-	612	-	74,964
استثمارات في شركات زميلة	14,533	-	-	-	14,533
موجودات أخرى	16,187	-	-	-	16,187
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:					
إيداعات من مؤسسات مالية	-	6,400	-	-	6,400
حسابات جارية للعملاء	2,150	978	2,776	707	6,611
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	4,459	12,660	12,978	2,498	32,595
مطلوبات أخرى	10	-	26	8	44
ارتباطات محتملة والتزامات	-	-	151	-	151

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة والمتضمنة في بيان الدخل الموحد:

	2022				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	***المساهمين الرئيسيين***	***أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم***	***الإدارة العليا***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
الدخل:					
دخل التمويلات	**1,066**	**378**	**177**	**190**	**1,811**
دخل رسوم وعمولات، صافي	**18**	**63**	**9**	**8**	**98**
مخصص (محتسب) / إطلاق للاستثمارات والممتلكات والآلات والمعدات	**(2,713)**	**-**	**(612)**	**-**	**(3,325)**
خسارة من العقارات، صافي	**-**	**-**	**-**	**(12)**	**(12)**
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	**9,329**	**-**	**-**	**-**	**9,329**
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	**-**	**147**	**-**	**-**	**147**
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**13**	**267**	**253**	**65**	**598**
مصروفات تشغيلية أخرى	**-**	**-**	**1,320**	**-**	**1,320**

	2021				
	شركات زميلة ومشاريع مشتركة	*المساهمين الرئيسيين*	*أعضاء مجلس الإدارة والشركات المتعلقة بهم*	*الإدارة العليا*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الدخل:					
دخل التمويلات	927	217	198	77	1,419
دخل رسوم وعمولات، صافي	31	49	12	10	102
مخصص (محتسب) / إطلاق للاستثمارات والممتلكات والآلات والمعدات	(2,010)	-	(612)	-	(2,622)
خسارة من العقارات، صافي	-	-	-	-	-
حصة المجموعة من ربح الشركات الزميلة	2,697	-	-	-	2,697
المصروفات:					
مصروفات التمويل على إيداعات من مؤسسات مالية	-	232	-	-	232
الحصة من الأرباح على حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	140	109	237	66	552
مصروفات تشغيلية أخرى	-	-	1,215	-	1,215

29 معاملات مع الأطراف ذات العلاقة (يتبع)

مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيين

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 780 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 690 ألف دينار بحريني)، وبلغت رسوم حضور جلسات لجان مجلس الإدارة 498 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 478 ألف دينار بحريني) .

بلغت مكافأة هيئة الرقابة الشرعية 52 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 44 ألف دينار بحريني).

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون في البنك من أعضاء الإدارة الرئيسيين الذين يمارسون السلطة والمسئولية في التخطيط والتوجيه والسيطرة على أنشطة البنك. مكافآت أعضاء الإدارة الرئيسيون تشمل الرواتب والمنافع الأخرى قصيرة الأجل بمبلغ 4,427 ألف دينار بحريني لسنة 2022 (2021: 3,090 ألف دينار بحريني).

30 ارتباطات والتزامات محتملة

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
التزامات محتملة نيابة عن العملاء		
ضمانات	**60,217**	44,749
خطابات اعتماد	**12,611**	13,117
خطابات قبول	**1,254**	1,862
	74,082	59,728
ارتباطات غير مستخدمة		
ارتباطات تمويلية غير مستخدمة	**196,652**	121,501
ارتباطات غير ممولة غير مستخدمة	**4,912**	7,384
	201,564	128,885

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما فيها الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حال فشل العميل من الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

إن للارتباطات عادةً تواريخ انتهاء محددة، أو تحكمها بنود خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

31 معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد لإدارة مخاطر

أبرمت المجموعة معاملات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد بغرض إدارة تعرضاتها لمخاطر العملات الأجنبية. القيمة العادلة لأدوات وعد صرف العملات الأجنبية كانت كما يلي:

	2022		2021	
	القيمة الإسمية	**القيمة العادلة**	القيمة الإسمية	القيمة العادلة
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
أدوات وعد صرف العملات الأجنبية				
وضع الموجودات	**62,926**	**1,247**	57,163	619
وضع المطلوبات	**14,509**	**440**	19,488	402

32 إدارة مخاطر

32.1 المقدمة

إن المخاطر كامنة في أنشطة المجموعة إلا أنه يتم إدارتها من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود مدى قبولها للمخاطر والضوابط الأخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية المجموعة وكل فرد داخل المجموعة يعتبر مسئولاً عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئولياته. وتتعرض المجموعة لعدة مخاطر متمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر أمن المعلومات ومخاطر السوق. وكما تخضع لمخاطر الدفع المبكر.

إن إدارة مخاطر المجموعة مستقلة عن وحدات الأعمال ويقدم رئيس إدارة المخاطر تقاريره إلى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة للمجلس مع إمكانية الوصول إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة.

لا تتضمن عملية رقابة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال مثل التغيرات في البيئة والتكنولوجيا والصناعية، حيث يتم مراقبة مخاطر الأعمال من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر ومدى قبولها للمخاطر المشتملة على استراتيجيات وسياسات المخاطر.

هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة مسئولية التأكد من التزام المجموعة بالقواعد والمبادئ الشرعية في معاملاتها وأنشطتها.

لجنة مخاطر الائتمان

تمارس لجنة المخاطر سلطتها في مراجعة المقترحات والموافقة عليها ضمن حدود السلطة المفوضة لها. توصي اللجنة بسياسات المخاطر وإطار المخاطر إلى المجلس. إن دورها الرئيسي هو اختيار وتنفيذ نظم إدارة المخاطر ومراقبة المحافظ الاستثمارية وفحص الضغوطات وتقديم تقارير المخاطر للمجلس ولجان المجلس والجهات التنظيمية والإدارة التنفيذية. تقوم اللجنة بإخلاء سلطتها بعد دراسة العناية الواجبة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بوضع السياسات والأهداف المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات للمركز المالي للمجموعة من حيث عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية، وفحص الضغوطات، ومخاطر التقدم حسب المراحل، وخطة التعافي، والمخاطر والعوائد وتأثيرها على الربحية. كما أنها تقوم بمراقبة التدفق النقدي وسجل الاستحقاقات والتكلفة/ العائد على الموجودات والمطلوبات وتقييم المركز المالي للمجموعة من حيث حساسية أسعار الفائدة وكذلك السيولة، بحيث تقوم بإجراء التعديلات التصحيحية المناسبة بناءً على اتجاهات وظروف السوق المتوقعة ومراقبة السيولة ومراقبة تعرضات صرف العملات الأجنبية والمراكز.

لجنة المخاطر التشغيلية

تقوم لجنة المخاطر التشغيلية بتحديد سياسات إدارة المخاطر التشغيلية للمجموعة، والتي يجب ان تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك. إن اللجنة مسئولة عن تصميم، وتنفيذ، والإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك.

لجنة أمن المعلومات

لجنة أمن المعلومات هي لجنة استشارية، معينة من قبل اللجنة التنفيذية للبنك، لتطوير ومراجعة وتنفيذ نظام شامل لإدارة أمن المعلومات للبنك. ستقوم اللجنة بمراجعة دورية لتعرض البنك لمخاطر أمن المعلومات.

لجنة التدقيق والمخاطر

يتم تعيين لجنة التدقيق والمخاطر من قبل مجلس الإدارة وهي تضم أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس إدارة المجموعة. تساعد لجنة التدقيق والمخاطر مجلس الإدارة على القيام بمسئولياته فيما يتعلق بتقييم جودة ونزاهة التقارير المالية وتدقيق تلك التقارير وسلامة الضوابط الداخلية للمجموعة ومراجعة ومراقبة إطار وبيان مخاطر المجموعة وكذلك الالتزام بالسياسات والحدود وأساليب مراقبة القوانين والأنظمة والسياسات الرقابية والداخلية المنصوص عليها.

تقوم لجنة التدقيق والمخاطر بمراجعة الممارسات المحاسبية والمالية للمجموعة وتقرير إدارة المخاطر ونزاهة الرقابة المالية والداخلية للمجموعة والبيانات المالية الموحدة. كما تقوم بمراجعة التزام المجموعة بالمتطلبات القانونية، وتوصي بتعيين وتعويض والإشراف على مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين للمجموعة. تقع على عاتق اللجنة مسئولية مراجعة عملية وسياسة المخاطرالشاملة داخل البنك، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة لاعتمادها.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.1 المقدمة (يتبع)

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة مخاطر المجموعة من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يفحص كلاً من كفاية الإجراءات والتزام المجموعة بهذه الإجراءات. ويناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة ويقدم تقارير بشأن استنتاجاته وتوصياته الى لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تهدف سياسات إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحديد وقياس وتحليل وإدارة المخاطر التي تواجهها، لوضع حدود وضوابط المخاطر المناسبة، ومراقبة مستويات المخاطر بصورة مستمرة والالتزام بالحدود. كما إن قسم إدارة مخاطر المجموعة هو المسئول عن تحديد خصائص المخاطر الكامنة في المنتجات والأنشطة الجديدة والقائمة ووضع حدود للتعرضات للتخفيف من هذه المخاطر.

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعة من قبل المجموعة. تعكس هذه الحدود استراتيجية الأعمال وبيئة سوق المجموعة، وكذلك عن مستوى المخاطر التي تكون المجموعة على استعداد لقبولها، مع المزيد من التركيز على القطاعات المختارة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بمراقبة وقياس المخاطر العامة، حيث تضع في اعتبارها إجمالي القدرات التي تحمل المخاطر إلى التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات التي تم جمعها من كافة الأعمال تخضع للفحص والمعالجة من أجل التحليل والسيطرة وتحديد المخاطر في وقت مبكر. تم تقديم وتوضيح هذه المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق والمخاطر، ولجنة إدارة مخاطر الائتمان، ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة أمن المعلومات، ولجنة الموجودات والمطلوبات، عند الحاجة. يتضمن التقرير إجمالي جودة وتعرضات الائتمان وتعرضات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر التشغيلية، وتحديثات أمن المعلومات، واستثناءات سقف التملك ومعدلات السيولة وفحص الضغوطات وتغيرات بيان المخاطر. يتم تقديم تقارير مفصلة على أساس ربع سنوي وتقارير موجزة على أساس شهري. تقوم الإدارة العليا بتقييم مدى ملائمة مخصصات الخسائر الائتمانية على أساس ربع سنوي. تتسلم لجنة التدقيق والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة تقرير شامل عن المخاطر على أساس ربع سنوي والذي يهدف إلى توفير جميع المعلومات اللازمة لتقييم واستنتاج مخاطر المجموعة.

يتم إعداد وتوزيع تقارير مصممة خصيصاً للمخاطر لكافة مستويات المجموعة من أجل التأكد بأن جميع قطاعات الأعمال لديها معلومات شاملة وضرورية وحديثة. يتم تقديم ملخص يومي لجميع أعضاء المجموعة ذوي العلاقة عن استخدام سقوف السوق واستثمارات الملكية الخاصة والسيولة، بالإضافة إلى أية تطورات في المخاطر الأخرى.

تظهر التركزات عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة، أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تعطي التركزات مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز من أجل الحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان بناءاً على ذلك.

32.2 مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تسعى المجموعة للسيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة المخاطر الائتمانية، وضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة.

بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات الائتمانية بالدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في الظروف الملائمة وبتحديد فترة التعرض للمخاطر.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار أي ضمانات وتعزيزات إئتمانية أخرى

درجات المخاطر الائتمانية
تخصص المجموعة لكل تعرض من التعرضات درجة مخاطر ائتمانية وذلك على أساس مجموعة متنوعة من البيانات التي تم تحديدها لتكون تنبؤيه لمخاطر التعثر في السداد، وتطبيق القرارات الائتمانية من واقع خبراتها. يتم تحديد درجات المخاطر الائتمانية باستخدام العوامل النوعية والكمية التي تشير إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد. تختلف هذه العوامل على أساس طبيعة التعرضات ونوع المقترض. يتم تحديد وتحديث درجات المخاطر الائتمانية بحيث تزداد المخاطر الافتراضية التي تحدث بشكل تصاعدي مع تدهور المخاطر الائتمانية. يتم تخصيص كل تعرض لتصنيفات المخاطر الائتمانية عند الاحتساب المبدئي، بناء على المعلومات المتوفرة عن المُقترض. تخضع التعرضات للمراقبة المستمرة، مما قد يؤدي لنقل أحد التعرضات لدرجة تصنيف ائتماني مختلف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي الموحد. يتم إظهار التعرضات القصوى للمخاطر بعد طرح المخصص، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2022	*إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الموجودات		
أرصدة لدى بنوك أخرى	**183,646**	194,394
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**113,169**	133,866
صكوك الشركات	**40,311**	26,299
موجودات التمويلات وموجودات الإيجارات التمويلية	**2,035,401**	1,400,666
عقود التمويل ضمن الموجودات الأخرى	**1,881**	5,294
المجموع	**2,374,408**	1,760,519
ارتباطات والتزامات محتملة	**275,646**	188,613
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان	**2,650,054**	1,949,132

أينما تسجل العقود المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه توضح تعرض مخاطر الائتمان الحالية، ولكن ليس إلى الحد الأقصى الذي من الممكن أن ينتج في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

أنواع مخاطر الائتمان
دخلت المجموعة في العديد من العقود والتي تشمل تمويلات مرابحات و تمويلات مضاربات ومشاركات وبطاقات ائتمان مدينة وصكوك الشركات وعقود إيجارات تمويلية. تشتمل عقود المرابحات على تمويلات أراضي، ومباني، وسلع، ومركبات، وموجودات غير مالية، كما تشمل المضاربات على معاملات تمويلية تم الدخول فيها مع بنوك إسلامية ومؤسسات مالية أخرى. المضاربة هي اتفاقية شراكة التي بموجبها يعمل البنك الإسلامي كمقدم للأموال (رب المال) بينما يقدم المستفيد من الأموال (المضارب أو المدير) الخبرة المهنية والإدارية والدراية التقنية من أجل تنفيذ مشروع أو تجارة أو خدمة بهدف تحقيق الربح.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار الموجودات المالية. يتم تعيين تصنيف لكافة الموجودات المالية وفقاً لمعايير محددة. تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من 1 إلى 10 لعلاقات الائتمان، مع 1 إلى 7 درجات تدل على أنها منتجة، 8 إلى 10 متعثرة. الدرجات الائتمانية من 1 إلى 4 تمثل درجة جيدة ومن 5 إلى 7 تمثل درجة ائتمانية مرضية ومن 8 إلى 10 تمثل درجة التعثر في السداد.

بالنسبة للتعرضات المصنفة خارجياً ، فانه يتم تحويل تصنيفات مخاطر الائتمان لدى وكالات التصنيف الائتمانية المعتمدة مثل ستاندرد وبورز وغيرها، إلى التصنيفات الداخلية التي يتم معايرتها مع قابلية البنك لتحمل المخاطر. يتم تحويل تصنيف مخاطر الائتمان الخارجية إلى مخاطر تصنيف داخلية لضمان التناسق بين جميع المؤسسات العامة المصنفة وغير المصنفة.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. تقاس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها). يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بمعدل الربح الفعلي للموجود المالي.

إن المعايير الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛ (Probability of Default)؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ (Loss Given Default)؛ و
- قيمة التعرض للتعثر في السداد؛ (Exposures at Default).

يتم استخلاص هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية والمقدرة الأخرى. ويتم تعديلها أيضاً بحيث تعكس سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

تعريف التعثر

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً إذا كان من غير المحتمل أن يقوم المُقترض بسداد التزاماته الائتمانية بالكامل، بدون الرجوع للمجموعة لإجراءات مثل تصفية الضمان، أو كان على المُقترض التزامات مستحقة لأكثر من 90 يوماً، على أي التزامات جوهرية تجاه المجموعة. عند تقييم ما إذا كان المُقترض متعثراً، تأخذ المجموعة بالاعتبار عوامل نوعية مثل خرق الشروط، وعوامل كمية مثل حالة التأخر في السداد، وعدم سداد التزام آخر من نفس المُصدر للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر

يتم تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس خبرة البنك في حالات التعثر، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تقييم مصممة وفقاً لقطاعات الأطراف الأخرى والتعرضات. تستند هذه التقديرات على المعلومات المجمعة داخلياً، والتي تشمل عوامل كمية ونوعية. في حال عدم وجود خبرات في حالات التعثر، فإنه من الممكن استخدام معلومات السوق لاشتقاق احتمالية حدوث التعثر في السداد لقطاعات الأطراف الأخرى المختارة. إذا كان الطرف الآخر او التعرض يتنقل بين فئات التصنيف، فإن ذلك سيؤدي لتغيير التقدير ذي العلاقة باحتمالية حدوث التعثر في السداد.

استحداث مصطلح احتمالية حدوث التعثر في السداد

درجات تصنيف المخاطر الائتمانية هي بشكل رئيسي مُعامِلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب درجة التصنيف الائتماني للشركات، وعدد أيام الاستحقاق لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة نماذج تقدير مخاطر الائتمان لتحليل المعلومات التي يتم جمعها، وإعداد تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد المتبقية للتعرضات، وكيف يُتوقع أن تتغير مع مرور الزمن.

إدخال معلومات تطلعية

تقوم المجموعة باستخدام نماذج معروفة في القطاع لتقدير أثر عوامل الاقتصاد الكلي على معدلات التعثر التاريخية المرصودة. في حال كانت نتائج احتمالات التعثر في السداد مختلفة جوهرياً عن معدلات التعثر في السداد التي يمكن رصدها للظروف الاقتصادية المقدرة، تقوم الإدارة بعمل تعديلات اختيارية متحفظة بعد تحليل المحفظة والأثر عليها. مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية تشمل نمو إجمالي الناتج المحلي، وأسعار النفط.

إدخال المعلومات التطلعية يتطلب تقييماً مستمراً حول كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة القابلة للتطبيق على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2، والتي تعتبر منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر). يتم مراجعة المنهجيات والفرضيات المستخدمة ، بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية، بشكل سنوي.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة مُعامِلات الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً على المعلومات التاريخية باستخدام عوامل داخلية وخارجية. يتم تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام العوامل التالية:

معدل التعافي: يتم تعريفه على أنه معدل الحسابات التي أصبحت متعثرة، وتمكنت من التعافي والرجوع إلى وضعية الحسابات المنظمة الأداء.

معدل الاسترداد: يتم تعريفه كنسبة قيمة التصفية إلى القيمة السوقية للضمان ذي العلاقة وقت التعثر، والذي من شأنه أيضا احتساب معدل الاسترداد من المطالبة العامة على موجودات الفرد للجزء غير المضمون من التعرض.

في حال عدم توفر بيانات الاسترداد، يستخدم البنك تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد، بناءً على ممارسات السوق.

معدل الخصم: يعرف بأنه تكلفة الفرصة البديلة لقيمة الاسترداد التي لا يتم تحققها في يوم التعثر، معدلة بقيمة الوقت. عندما تفتقر المجموعة للخبرة الداخلية المناسبة من حيث الخسارة أو الاسترداد، يتم استخدام اجتهادات الخبراء للقياس باستخدام معايير السوق كمدخلات.

قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد

تمثل التعرض المتوقع في حالة التعثر عن السداد. تشتق المجموعة قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد من التعرضات الحالية للأطراف المقابلة. قيمة التعرض عند حدوث التعثر في السداد للموجود المالي هي إجمالي القيمة الدفترية. بالنسبة لالتزامات التمويل والضمانات المالية، فإن قيمة التعرض للتعثر في السداد تشمل المبلغ المسحوب، بالإضافة للمبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناء على الرصد التاريخي، والتقديرات المستقبلية.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية

تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن ذلك يتضمن القيام بالاجتهادات لتحديد القواعد ونقاط الإطلاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاحتساب المبدئي للتسهيلات الائتمانية، مما سيؤدي لانتقال الأصول المالية من "المرحلة 1" إلى "المرحلة 2".

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد للعقد المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للمجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

إن معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد ارتفعت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي تختلف على مستوى المحفظة، وتشمل عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك عدد أيام الاستحقاق، ووضع إعادة الهيكلة، والترحيل النسبي في تصنيف المخاطر. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان ومعايرتها، بحيث ان تدهور درجة مخاطر الائتمان تؤدي إلى الزيادة مخاطر التعثر عن السداد بشكل كبير. على سبيل المثال ، يكون الفرق في مخاطر التعثر عن السداد بين درجتي مخاطر الائتمان 1 و 2 أصغر من الفرق بين درجات مخاطر الائتمان 4 و 5.

تستمر المجموعة في تقييم العميل للمؤشرات الأخرى لاحتمالات التعثر في الدفع، مع أخذ السبب الرئيسي لأي مصاعب مالية بالاعتبار، وما إذا كان من المرجح أن يكون هذا السبب مؤقتاً نتيجة لجائحة كورونا (كوفيد – 19)، أو لفترة أطول.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

خلال السنة، ووفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، قامت المجموعة بتأجيل أقساط تمويل العملاء المؤهلين/المتضررين، لغاية 6 أشهر (2021: تأجيل الأقساط لفترة إثني عشر شهراً). تعتبر هذه التأجيلات على نطاق السوق كسيولة قصيرة الأجل للتخفيض على العميل لمعالجة أمور التدفقات النقدية، وليست بالضرورة مؤشراً على تدهور مخاطر الائتمان. تعتقد المجموعة أن تمديد فترات الدفع هذه لن تؤدي تلقائياً لزيادة مخاطر الائتمان بصورة جوهرية، وترحيل المرحلة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث أن الغرض من تقديمها هو مساعدة المقترضين المتضررين من جائحة كورونا (كوفيد – 19) على استئناف المدفوعات المنتظمة. وعليه فقد قامت المجموعة بإجراء تقييمات على أساس المخاطر على المحفظة المتأثرة لتحديد مجموعة من النتائج المحتملة لعملية تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تطبيق تعديلات الإدارة على مخرجات النموذج إذا كانت متسقة مع هدف تحديد زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

الموجودات المالية المعاد التفاوض بشأنها

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للتمويل لعدد من الأسباب، منها تغير ظروف السوق، وعوامل أخرى ليست ذات صلة بالتدهور الائتماني الحالي أو المحتمل للعميل. عند تعديل شروط الأصل المالي، والذي لا ينتج عنه إلغاء احتساب الأصل، فإن تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل قد زادت بصورة جوهرية يعكس المقارنة بين احتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة كما في تاريخ بيان المركز المالي بناء على الشروط المعدلة، واحتمالات حدوث التعثر عن السداد المتبقية لمدى الحياة بناء على المعلومات عند الاحتساب المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض حول القروض مع العملاء الذين يمرون بمصاعب مالية لزيادة فرص التحصيل والحد من مخاطر التعثر في السداد. وقد يشمل هذا تمديد ترتيبات السداد وتوثيق اتفاقية الشروط الجديدة لتقديم التمويل. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها باستمرار للتأكد من استيفاء جميع المعايير، وضمان أن الدفعات المستقبلية من المرجح أن تحدث.

الحسابات المنتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تم هيكلتها نتيجة الصعوبات المالية يتم تصنيفها ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو التي تستوفي أي من المعايير لتصنيفها كمتعثرة (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم تصنيف هذه الحسابات المعاد هيكلتها ضمن المرحلة 3.

تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيل السداد بسبب الأجراءات الميسرة المتعلقة بـكوفيد - 19 لمصرف البحرين المركزي لا يؤدي تلقائيًا لزيادة مخاطر الأئتمان وترحيل المرحلة لأغراض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الانتقال العكسي

نموذج التدريج الموجود بمعيار المحاسبة المالي رقم 30 هو ذو طبيعة متناظرة، بحيث يمكن للتعرضات ان تنتقل من مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة (المرحلة 2و3)، إلى مقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً (المرحلة 1). ومع ذلك، فإن الحركة بين المراحل ليست فورية متى ما توقفت مؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. وبمجرد توقف هذه المؤشرات، يجب معايرة الحركة العكسية إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2، والتي لا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. بعض المعايير، مثل فترة التسكين، ومؤشرات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وسجل السداد، يتم اخذها بالاعتبار لترحيل العملاء إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1.

معامل تحويل الائتمان

إن تقييم قيمة التعرض للتعثر في السداد يأخذ بالاعتبار أي تغييرات غير متوقعة في التعرض بعد تاريخ التقييم، بما في ذلك السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها من خلال تطبيق معامل تحويل الائتمان. يتم تقدير قيمة التعرض للتعثر في السداد باستخدام التعرض القائم المعدل بمعامل تحويل الائتمان مضروباً في الجزء غير المسحوب من التسهيلات.

يحتسب التعرض القائم كالمبلغ الأساسي زائداً الربح مطروحاً منه المبالغ المدفوعة مقدماً المتوقعة. الجزء غير المسحوب يشير إلى الجزء غير المستغل من حد الائتمان. عامل تحويل الائتمان المطبق على التسهيلات هو متوسط الاستخدام السلوكي على فترة الخمس سنوات الماضية، أو عامل تحويل الائتمان المستخدم لرأس المال، أيهما أعلى.

يطبق البنك معامل تحويل الائتمان التنظيمي، حسب تعريف مصرف البحرين المركزي.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة

الظروف الاقتصادية الغير مؤكدة الناجمة عن جائحة كورونا، تطلبت من المجموعة تحديث المدخلات والفرضيات المستخدمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2022. تم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى مجموعة من الظروف الاقتصادية المتوقعة كما في ذلك التاريخ، ونظراً لتطور الوضع بسرعة، فقد أخذت المجموعة بالاعتبار أثر التقلبات الشديدة في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية، عند تحديد مدى خطورة واحتمالية السيناريوهات الاقتصادية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يلخص الجدول التالي الاحكام والفرضيات الرئيسية المتعلقة بمدخلات النموذج، والترابط بين هذه المدخلات، ويسلط الضوء على التغييرات الجوهرية خلال السنة الحالية:

المدخلات الرئيسية للنموذج	التغير في التقديرات
احتمالية حدوث التعثر في السداد	احتمال التعثر في السداد عند وقت محدد من الزمن والمحدث باستخدام أحدث توقعات للاقتصاد الكلي المتوفرة باستخدام الترابط التاريخي لحجم استيراد البضائع والخدمات، وتضخم سلع المستهلكين ونمو نسبة الائتمان المحلي ومعدل البطالة وإجمالي الإدخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي.
نتائج ترجيحات الاحتمالات	ترجيحات الاحتمالات بأساس 65، مجهدة 25، محسنة 10.
الخسارة في حالة التعثر في السداد	تبلغ الخسارة في حالة التعثر في السداد غير المضمونة 65% مع تلك المستخدمة في سنة 2021.

كما قامت المجموعة بتشديد مخاطر التمويل المتعلقة قطاعات محددة و التي من المتوقع أن تتأثر بشدة بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19) و قد تم أخذها بعين الاعتبار بالنسبة عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في سيناريوهات ترجحيات الأحتمال. ومع ذلك، فإن مراحل هذه التعرضات الواردة في الجداول أدناه، يعكس وضع حساباتهم في تاريخ إعداد التقارير المالية. تواصل المجموعة التقييم الفردي لمخاطر الشركات الهامة لتوفير الحماية الكافية ضد أي تغييرات سلبية بسبب جائحة كورونا (كوفيد – 19).

قامت المجموعة سابقاً بإجراء تحليل تاريخي، وتحديد العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لكل محفظة، مع أخذ رأي أهل الخبرة في هذه العملية. هذه العوامل الاقتصادية وأثرها المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد (Probability of Default "PD") والخسارة في حالة التعثر في السداد (Loss Given Default LGD"")، وقيمة التعرض للتعثر في السداد ("Exposure at Default "EAD) يختلف لكل أداة مالية.

يتم اتخاذ الأحكام لتحديد أي من متغيرات المعلومات التطلعية ذات صلة بمحافظ التمويل المعينة، ولتحديد حساسية العوامل للحركات في هذه المتغيرات التطلعية. كما هو الحال مع أي تقديرات اقتصادية، تخضع التوقعات واحتمالات الحدوث لدرجات عالية من عدم اليقين الضمني، وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف بصورة جوهرية عن هذه التوقعات.

أ) إن جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والإيداعات لدى المؤسسات المالية الخاضعة للمخاطر الائتمانية هي كالتالي:

2022

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**238,035**	**-**	**-**	**238,035**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**58,780**	**-**	**-**	**58,780**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(207)**	**-**	**-**	**(207)**
	296,608	**-**	**-**	**296,608**

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	230,380	-	-	230,380
مرضية (درجة R5 إلى R7)	97,880	-	-	97,880
مخصص الخسائر الائتمانية	(87)	-	-	(87)
	328,173	-	-	328,173

ب) يحدد الجدول التالي معلومات حول جودة ائتمان الموجودات المالية. بالنسبة للالتزامات التمويلية وعقود الضمان المالي، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة.

1) صكوك الشركات

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**26,876**	**-**	**-**	**26,876**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**13,435**	**-**	**-**	**13,435**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(107)**	**-**	**-**	**(107)**
	40,204	**-**	**-**	**40,204**

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	10,759	-	-	10,759
مرضية (درجة R5 إلى R7)	15,540			15,540
مخصص الخسائر الائتمانية	(14)	-	-	(14)
	26,285	-	-	26,285

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

2) موجودات التمويلات وذمم مستحقة من موجودات تمويلات الإيجار

2022

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**1,804,731**	**38,538**	**-**	**1,843,269**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**63,863**	**78,498**	**-**	**142,361**
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	**-**	**-**	**49,771**	**49,771**
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	**(17,309)**	**(12,290)**	**(19,337)**	**(48,936)**
	1,851,285	**104,746**	**30,434**	**1,986,465**

2021

	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة – منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	1,223,636	37,622	-	1,261,258
مرضية (درجة R5 إلى R7)	77,272	38,123	-	115,395
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	24,013	24,013
مخصص الخسائر الائتمانية وانخفاض القيمة	(15,028)	(7,279)	(13,907)	(36,214)
	1,285,880	68,466	10,106	1,364,452

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ الربح المعلق 43,333 ألف دينار بحريني (2021: 41,799 ألف دينار بحريني).

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

3) عقود مالية تحت موجودات أخرى

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**154**	**-**	**-**	**154**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**-**	**-**	**-**	**-**
متعثرة (درجة D8 إلى D10)		**-**	**1,727**	**1,727**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(1)**	**-**	**(1,646)**	**(1,646)**
	153	**-**	**81**	**234**

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	407	138	-	545
مرضية (درجة R5 إلى R7)	20	-	-	20
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	4,729	4,729
مخصص الخسائر الائتمانية	(1)	(1)	(3,896)	(3,898)
	426	137	833	1,396

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية

	2022			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	***المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة***	***المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة***	***المجموع***
	ألف دينار بحريني	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***	***ألف دينار بحريني***
جيدة (درجة R1 إلى R4)	**262,631**	**7,192**	**752**	**270,575**
مرضية (درجة R5 إلى R7)	**260**	**2,713**	**2,098**	**5,071**
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	**-**	**-**	**-**	**-**
مخصص الخسائر الائتمانية	**(135)**	**(25)**	**(313)**	**(473)**
	262,756	**9,880**	**2,537**	**275,173**

إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

	2021			
	المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لإثني عشر شهراً	*المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - ليست منخفضة القيمة*	*المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة - منخفضة القيمة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جيدة (درجة R1 إلى R4)	169,063	1	-	169,064
مرضية (درجة R5 إلى R7)	14,910	1,946	-	16,856
متعثرة (درجة D8 إلى D10)	-	-	2,693	2,693
مخصص الخسائر الائتمانية	(291)	(52)	(279)	(622)
	183,682	1,895	2,414	187,991

تحليل أعمار الموجودات التمويلية:

	2022			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	***المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني***	***المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني***	***المجموع ألف دينار بحريني***
متداول	**1,744,892**	**92,147**	**16,520**	**1,853,559**
أقل من 30 يوماً	**122,667**	**3,773**	**1,796**	**128,236**
30 -90 يوماً	**1,189**	**21,116**	**28,710**	**51,015**
أكثر من 90 يوماً	**-**	**-**	**4,472**	**4,472**
	1,868,748	**117,036**	**51,498**	**2,037,282**

	2021			
	المرحلة الأولى: ألف دينار بحريني	*المرحلة الثانية: ألف دينار بحريني*	*المرحلة الثالثة: ألف دينار بحريني*	*المجموع ألف دينار بحريني*
متداول	1,261,656	73,462	1,938	1,337,056
أقل من 30 يوماً	36,336	542	-	36,878
30 -90 يوماً	3,343	1,879	111	5,333
أكثر من 90 يوماً	-	-	26,693	26,693
	1,301,035	75,883	28,742	1,405,960

إن الحد الأقصى لمخاطر الائتمان، دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأي ضمانات واتفاقيات المقاصة التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، هي محددة بالمبالغ المدرجة في بيان المركز المالي الموحد بالإضافة إلى التزامات للعملاء المفصح عنها في ايضاح رقم 30، باستثناء الالتزامات الرأسمالية.

تم خلال السنة إعادة تفاوض تسهيلات تمويلية بإجمالي 25,630 ألف دينار بحريني (2021: 41,889 ألف دينار بحريني). إن معظم التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها هي منظمة الأداء ومضمونة بالكامل.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

4) التزامات تمويلية وعقود ضمانات مالية (يتبع)

سياسة الشطب
تقوم المجموعة بشطب أي موجودات أو أوراق مالية (بعد خصم أي مخصصات لخسائر إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار المعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الآخر تؤدي إلى عدم مقدرته على دفع التزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ التعرض. خلال السنة، قامت المجموعة بإعادة قيد تسهيلات مالية بمبلغ 224 ألف دينار بحريني (2021: 11,961 ألف دينار بحريني) والتي كانت كانت منخفضة القيمة بالكامل.

الضمانات المحتفظ بها والتعزيزات الائتمانية الأخرى
تقبل المجموعة أنواع الضمانات التالية، حسب تعريف كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي. يمكن أن يكون الضمان بالدينار البحريني أو بالعملات الأجنبية الأخرى، وفي مثل هذه الحالات، يتم تنفيذ قيمة الضمان طبقاً لسياسة مخاطر الائتمان.

- الهامش النقدي والودائع
- الصكوك طويلة الأجل – مصنفة وغير مصنفة
- الأسهم المدرجة وغير المدرجة في المؤشر الرئيسي
- الوحدات في الصناديق الاستثمارية
- الموجودات الملموسة الأخرى، بما في ذلك العقارات

تحتفظ المجموعة بضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى مقابل بعض تعرضاتها الائتمانية. الجدول التالي يبين الأنواع الرئيسية للضمانات المُحتفظ بها مقابل أنواع مختلفة من الموجودات المالية.

نوع التعرض الائتماني	***النوع الرئيسي للضمان المحتفظ به***	***2022 ألف دينار بحريني***	*2021 ألف دينار بحريني*
موجودات تمويلات للشركات	نقد، وممتلكات، وأسهم، وصكوك	**1,380,953**	986,300
موجودات تمويلات لعملاء التجزئة	نقد، وممتلكات، واسهم، وصكوك	**1,181,410**	785,478

معدل التمويل إلى القيمة
يحتسب معدل التمويل إلى القيمة كنسبة من إجمالي مبلغ التمويل، أو المبلغ المخصص لالتزامات التمويل، إلى قيمة الضمان. إن تقييم الضمان يستثني أي تسويات لتحصيل وبيع الضمانات.

	2022 ألف دينار بحريني	*2021 ألف دينار بحريني*
أقل من 50%	**990,692**	613,792
51-70%	**229,424**	165,835
71-90%	**273,392**	217,989
91-100%	**160,682**	118,983
أكثر من 100%	**383,092**	289,361
	2,037,282	1,405,960

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.2 مخاطر الائتمان (يتبع)

العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية

تنشأ مخاطر الائتمان من جميع المعاملات التي تؤدي لمطالبات فعلية او طارئة أو محتملة مقابل أي طرف آخر، أو مدين، أو عميل (والتي يشار لها جماعياً "بالأطراف المقابلة"). هذه هي المخاطر الأكثر شيوعاً والأكبر التي يواجهها أي بنك تمويل.

قد يكون لمخاطر الائتمان العواقب التالية، والتي قد تؤدي لتكبد الخسائر الائتمانية:

- تأخر الوفاء بالتزام السداد
- خسارة جزئية للتعرض الائتماني
- الخسارة الكاملة للتعرض الائتماني

الأنواع المختلفة لمخاطر الائتمان تعرف كما يلي:

- مخاطر التعثر
- مخاطر البلد
- مخاطر السداد
- مخاطر تكلفة الاستبدال
- مخاطر التمركز
- المخاطر المتبقية (مثل المخاطر القانونية، ومخاطر التوثيق، ومخاطر السيولة)

حددت المجموعة ووثقت العوامل الرئيسية لمخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية لكل محفظة من محافظ الأدوات المالية، باستخدام تحليل للمعلومات التاريخية، قدرت العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة المؤشرات الرئيسية للبحرين، مثل أسعار النفط، وصافي التمويل، وعدد السكّان، ونمو إجمالي الناتج المحلي، والمصروفات الحكومية.

32.3 المخاطر القانونية والمطالبات

المخاطر القانونية هي المخاطر المحتملة الناتجة عن إجراءات قانونية أو عقود غير قابلة للتنفيذ أو أحكام سلبية التي تؤثر على العمليات التشغيلية للمجموعة. لقد قامت المجموعة بتطوير الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية وتعتقد بأن الخسائر قد تكون ضئيلة.

كما في 31 ديسمبر 2022، بلغت قيمة القضايا القانونية المرفوعة ضد المجموعة والتي لم يبت فيها بعد 1,302 ألف دينار بحريني (2020: 3,203 ألف دينار بحريني). بناءً على إفادة المستشار القانوني للمجموعة، فإن مجموع المطلوبات المقدرة الناتجة من هذه القضايا القانونية ليس لها تأثير جوهري على المركز المالي الموحد للمجموعة حيث قامت المجموعة أيضاً برفع قضايا ضد هذه الأطراف.

32.4 إدارة المخاطر التشغيلية

خلال السنة، استحوذت المجموعة على وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب. (راجع إيضاح رقم وإيضاح رقم 46)، وتم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022. تقدم المجموعة بعملية نقل المعلومات ودمج المكافآت والمعاملات، ولقد أدت هذه العملية لزيادة المخاطر التشغيلية للمجموعة. ولقد شكلت المجموعة لجنة للإشراف على عملية النقل والدمج. تم الانتهاء من عملية دمج النظام وذلك بعد نهاية السنة.

قامت المجموعة باختبار خطة مواصلة الأعمال بدقة خلال السنة، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المطبقة مثل العمل من موقع خطة مواصلة الأعمال ومن المنزل. استمرت هذه الإجراءات بالعمل بشكل مرضٍ.

كما في 31 ديسمبر 2021، لم يكن لدى المجموعة أي مشاكل جوهرية تتعلق بالمخاطر التشغيلية.

32 إدارة مخاطر (يتبع)

32.5 إدارة المخاطر لعمليات التكافل للمجموعة

يتمثل نشاط مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة)، وهي إحدى الشركات التابعة الرئيسية للمجموعة، في إصدار عقود التكافل لعملائها من الأفراد والشركات. المخاطر بموجب عقود التكافل تتمثل في أن احتمال وقوع الحدث وعدم يقينية المبلغ مستحق الدفع بموجب عقد التكافل الناتج عن مثل هذا الحدث المشار إليه بالمطالبة. بحكم طبيعة عقد التكافل، فإن هذا الخطر عرضي وعشوائي، وبالتالي لا يمكن التنبؤ به. المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة في اكتتاب محفظة من عقود التكافل هو تكرار حصول هذه الأحداث، وشدة المطالبات الناتجة عنها. يتم تحسين مستوى المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من خلال وجود أعداد كبيرة كافية، والتنوع من حيث طبيعة المخاطر والتوزيع الجغرافي لهذه المخاطر. إن هذا من شأنه أن يقلل من تعرض المركز المالي للمجموعة والأرباح لخسائر كبيرة أو ذات تكرار عالي، حيث سيكون هناك دخل أكبر لتحمل مثل هذه الآثار. كما يتم التغطية للتعرض للتكرار العالي والخسائر الشديدة الكبيرة بعقود إعادة تكافل من خلال برناج إعادة تكافل شامل مع مزود عقود إعادة تكافل دولي ذو سمعة طيبة.

1) *سياسة الاكتتاب*

تصدر المجموعة بشكل رئيسي عقود التكافل البحرية (الشحن وهيكل السفينة)، والمركبات (الأضرار الخاصة والمسئولية تجاه الأطراف الأخرى)، والممتلكات (الأضرار المادية وانقطاع الأعمال)، والمسئولية والحوادث العامة. هذه الوثائق تغطي عادة فترة إثني عشر شهراً. بالنسبة لعقود التكافل العامة أعلاه، تنشأ أهم المخاطر الجوهرية من الحوادث التي تشمل المركبات، أو غيرها من الأحداث التي تتسبب في الحرائق والأضرار العرضية، والإهمال الذي يؤدي لحوادث أو التزامات مقابل أطراف أخرى، والكوارث الطبيعية وغيرها من الأنشطة التي تسبب الأضرار، مثل أعمال الشغب والاضطرابات المدنية والأعمال الإرهابية. يختلف مستوى المخاطر فيما يتعلق بموقع المخاطر المغطاة ونوع المخاطر المغطاة وحسب القطاع.

2) سياسة إعادة التكافل

كجزء من عملية الاكتتاب، فإن الإجراء التالي للتحكم في المخاطر فيما يتعلق بمخاطر التكافل هو تحويل المخاطر لأطراف أخرى من خلال عقد أو تسهيل إعادة التكافل. تملك المجموعة تسهيلات تغطية نسبية، يشار إليها بالمعاهدات، والتي تستخدم لتحويل نسبة من المخاطر الخاضعة تلقائياً لشروط متفق عليها مسبقاً مع مزود عقود إعادة التكافل. كما يتم توجيه الجزء المحتفظ به من المخاطر من قبل المجموعة بسياسة احتفاظ صارمة معتمدة من قبل المجموعة. سيتم استرداد أي مطالبة بنفس النسبة. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة تملك أيضاً معاهدات غير تناسبية تدفع نسبة من الخسائر تتجاوز مستوى الأولوية المتفق عليه لكل خسارة، أو مجموعة من الخسائر الناتجة عن حدث واحد. يتم اسناد عقود إعادة التكافل مع مجموعة من شركات إعادة التأمين من ذوي السمعة الدولية، بحيث لا تعتمد المجموعة على مزود واحد لعقود إعادة التكافل أو عقد إعادة التكافل. كما تقوم المجموعة بتحويل المخاطر على أساس كل حالة على حدة ويشار إليها بإسم إعادة التكافل الاختياري، وتستخدم هذه عادة في الحالات التي تكون فيها المخاطر قيد النظر كبيرة جداً بالنسبة لقدرات المعاهدة، أو تنطوي على مخاطر مستثناة من المعاهدات. في هذه الحالة، تتجه المجموعة لمزودي عقود إعادة التكافل المصنفين دولياً، ولكنها تخصص أيضاً بعض الحصص في الأسواق المحلية، كنوع من تبادل الأعمال.

33 التمركز

يظهر التمركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملين في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الأقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة ظهور تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي حالات أخرى. يعطى التمركز مؤشراً للتأثر النسبي في أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع الأعمال أو على منطقة جغرافية معينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع أنشطتها المالية لتفادي تمركز المخاطر غير المرغوبة مع العملاء في مناطق أو قطاعات أعمال معينة.

33 التمركز (يتبع)

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب الإقليم الجغرافي والقطاع الصناعي:

	2022			2021		
	موجودات	**مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار**	**ارتباطات والتزامات محتملة**	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
الإقليم الجغرافي						
دول مجلس التعاون الخليجي	**3,652,878**	**3,071,611**	**266,346**	2,524,872	2,092,615	178,700
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	**80,126**	**216,848**	**7,504**	17,423	154,736	9,129
أوروبا	**65,514**	**196,728**	**18**	33,045	84,018	45
أسيا	**8,794**	**32,140**	**738**	8,509	28,846	739
أمريكا	**81,480**	**20,492**	**1,040**	82,420	6,980	-
أخرى	**10,569**	**24,187**	**-**	18,302	20,617	-
	3,899,361	**3,562,006**	**275,646**	2,684,571	2,387,812	188,613

	2022			2021		
	موجودات	**مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار**	**ارتباطات والتزامات محتملة**	موجودات	مطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	ارتباطات والتزامات محتملة
	ألف دينار بحريني	**ألف دينار بحريني**	**ألف دينار بحريني**	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
القطاع الصناعي						
حكومة وقطاع عام	**1,273,552**	**301,168**	**41,390**	620,052	136,382	17,603
بنوك ومؤسسات مالية	**102,058**	**690,306**	**61,071**	719,341	689,120	14,018
عقاري	**394,200**	**101,511**	**48,096**	350,537	165,382	42,395
تجاري وصناعي	**131,925**	**109,239**	**64,208**	296,316	320,734	102,159
أفراد	**1,370,883**	**1,595,041**	**32,867**	629,780	718,962	6,752
أخرى	**626,743**	**764,741**	**28,014**	68,545	357,232	5,686
	3,899,361	**3,562,006**	**275,646**	2,684,571	2,387,812	188,613

34 مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق عن التقلبات في معدلات العوائد العالمية على العقود المالية وأسعار صرف العملات الأجنبية التي قد تؤثر بصورة غير مباشرة على قيمة موجودات المجموعة وأسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لقيمة المخاطر التي قد يتم قبولها. ويتم مراقبة مخاطر السوق بشكل منتظم من قبل لجنة التدقيق والمخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.1 مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيرات في أسعار الأسهم. لقد وضع مجلس الإدارة حدوداً لتعرضات استثمارات البنك. يتم مراقبة مخاطر السوق باستمرار من قبل لجنة الاستثمار وإدارة المخاطر للمجموعة.

إن التأثير على الدخل (نتيجة للتغيرات في القيم العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية) هي فقط نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، وهي على النحو التالي:

	2022			
	10% زيادة		***10% انخفاض***	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	***التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني***	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***	***التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني***
استثمارات مسعرة:	**1,189**	**888**	**(1,189)**	**(888)**

	2021			
	10% زيادة		*10% انخفاض*	
	التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني	*التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني*	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*	*التأثير على حقوق الملكية ألف دينار بحريني*
استثمارات مسعرة:	412	-	(412)	-

تنتج مخاطر عائد الربح من احتمال أن تؤثر التغيرات في معدلات الربح على الربحية المستقبلية أو على القيمة العادلة للموجودات المالية. وقد وضع المجلس حدود على المخاطر التي يمكن قبولها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بصورة منتظمة من قبل لجنة المخاطر وكذلك لجنة الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.

تدير المجموعة التعرضات لتأثيرات العديد من المخاطر المرتبطة بالتقلبات في المستويات السائدة لمعدلات الربح على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

إن التأثير على الدخل فقط نتيجة لتغيرات محتملة ممكنة فورية ومستمرة في معدلات عائد الربح، والتي تؤثر على كلاً من الموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة عائمة والموجودات والمطلوبات ذات معدلات فائدة ثابتة بتواريخ استحقاق أقل من سنة واحدة هي كالتالي:

	2022			
	التغير في المعدل %	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***	***التغير في المعدل %***	***التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني***
دينار بحريني	**0.10**	**(10,725)**	**(0.10)**	**10,725**

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.2 مخاطر عائد الربح (يتبع)

	2021			
	التغير في المعدل %	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*	*التغير في المعدل %*	*التأثير على صافي الربح ألف دينار بحريني*
دينار بحريني	0.10	(9,254)	(0.10)	9,254

إصلاح مؤشر معدل الربح
طبقت المجموعة أداة لتمكينها من اعتماد توصيات لجنة المعدل المرجعي البديل، والمصرف المركزي، والاتفاقية الرئيسية للجمعية الدولية للمبادلات والمشتقات، والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM ، فيما يتعلق بالاتفاقيات الجديدة لاستحقاق معدل الربح للتعرضات الجديدة و / أو العقود القديمة، بما يتماشى مع ممارسة السوق.

34.3 مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة لتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. لقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود على المراكز حسب العملة، ويتم مراقبة المراكز على أساس سنوي للتأكد من بقائها ضمن الحدود الموضوعة من قبل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات.

إن جزءاً هاماً من موجودات ومطلوبات المجموعة هي بالدينار البحريني أو الدولار الأمريكي أو الريال السعودي. بما إن الدينار البحريني والريال السعودي مثبتان بالدولار الأمريكي، فإن المراكز من تلك العملات لا تمثل مخاطر عملة جوهرية كما في 31 ديسمبر 2022 و2021.

صافي تعرضات المجموعة للتعرضات بالعملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر لأدواتها المالية كانت كما يلي:

	2022	*2021*
	طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية	*طويلة (قصيرة) بآلاف الدنانير البحرينية*
جنيه إسترليني	**(19)**	(33)
يورو	**(46,827)**	(36,175)
دينار جزائري	**-**	14,647
أخرى	**1,897**	199

34 مخاطر السوق (يتبع)

34.3 مخاطر العملة (يتبع)

السيناريوهات المعيارية التي أخذت بالاعتبار تشمل زيادة أو انخفاض بمعدل 10% في أسعار صرف العملات الأجنبية، عدا عملات دول مجلس التعاون الخليجي المرتبطة بالدولار الأمريكي. الآتي يمثل تحليل لحساسية المجموعة للزيادة أو الانخفاض في أسعار صرف العملات الأجنبية (بافتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص معدلات الربح، تبقى ثابتة):

	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2022	الأثر على حقوق الملكية 2022	التغير في سعر صرف العملة	الأثر على الربح 2021	الأثر على حقوق الملكية 2021
	%	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	%	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
جنيه إسترليني	**10**	**(2)**	**-**	10	(3)	-
يورو	**10**	**(4,683)**	**-**	10	(3,618)	-
دينار جزائري	**10**	**-**	**-**	10	-	1,465
أخرى	**10**	**190**	**-**	10	20	-
المجموع		**(4,495)**	**-**		(3,601)	1,465

35 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها عندما يحين موعد استحقاقها. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تخفيض درجة الائتمان مما قد يؤثر على بعض مصادر التمويل. وللحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار والإبقاء على رصيد النقد وما في حكمه والأوراق المالية الجاهزة للتداول في السوق. يتم مراقبة مراكز السيولة بصورة مستمرة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات للمجموعة ولجنة المخاطر الخاصة بالمجموعة.

احتسب البنك معدل تغطية السيولة، وصافي معدل التمويل المستقر حسب متطلبات كتيب الإرشادات الصادر عن مصرف البحرين المركزي. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ معدل تغطية السيولة على مستوى المجموعة 165.30%، والمتوسط البسيط لمعدلات تغطية السيولة اليومية الموحدة للثلاثة الأشهر الأخيرة يبلغ 251.40%. كما في 31 ديسمبر 2022، بلغ صافي معدل التمويل المستقر 108.33%.

بيان الاستحقاق للصكوك السيادية وصكوك الشركات، والإيداعات لدى ومن المؤسسات المالية، وموجودات التمويلات، وموجودات الإيجارات التمويلية، وتمويل المرابحة لأجل تم عرضها باستخدام سنة الاستحقاق التعاقدية. بالنسبة للأرصدة الأخرى، فإن بيان الاستحقاق يستند على التدفقات النقدية المتوقعة/ ملف سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

شددت إدارة المجموعة في مراقبتها للسيولة ومتطلبات التمويل. تعقد لجنة الأصول والخصوم اجتماعاتها بشكل أكثر تكراراً من أجل إجراء تقييم أكثر دقة لمتطلبات التمويل، بهدف استكشاف خطوط التمويل المتاحة، وتقليص خطوط التمويل الحالية متى ما كان الأمر ضرورياً، للحفاظ على سيولة كافية وبتكلفة تمويل معقولة.

كما في تاريخ إعداد التقارير المالية، لا يزال وضع السيولة والتمويل للمجموعة قوياً، وبوضع جيد لاستيعاب وإدارة آثار هذا الاضطراب. تم الإفصاح عن مزيد من المعلومات حول السيولة التنظيمية ونسب رأس المال كما في 31 ديسمبر 2022 في إيضاح 45 من البيانات المالية الموحدة.

35 مخاطر السيولة (يتبع)

	2022				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	**367,747**	**-**	**-**	**-**	**367,747**
إيداعات لدى مؤسسات مالية	**84,488**	**28,608**	**-**	**-**	**113,096**
استثمارات في صكوك	**37,793**	**58,238**	**467,328**	**274,022**	**837,381**
موجودات تمويلات	**208,458**	**271,127**	**674,069**	**832,811**	**1,986,465**
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	**-**	**-**	**-**	**106,796**	**106,796**
موجودات التكافل والموجودات ذات	**-**	**51,690**	**-**	**-**	**51,690**
استثمارات في عقارات	**-**	**-**	**-**	**62,462**	**62,462**
استثمار في شركات زميلة	**-**	**-**	**-**	**254,006**	**254,006**
موجودات أخرى	**35,436**	**10,494**	**2,083**	**19,707**	**67,720**
الشهرة وموجودات غير ملموسة	**-**	**-**	**-**	**51,998**	**51,998**
	733,922	**420,157**	**1,143,480**	**1,601,802**	**3,899,361**
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	**145,111**	**42,613**	**-**	**-**	**187,724**
حسابات جارية للعملاء	**550,281**	**-**	**-**	**-**	**550,281**
تمويل مرابحة لأجل	**203,651**	**89,399**	**22,557**	**5,382**	**320,989**
مطلوبات التكافل والمطلوبات ذات	**-**	**91,741**	**-**	**-**	**91,741**
مطلوبات أخرى	**38,321**	**2,249**	**512**	**37,716**	**78,798**
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	**1,109,264**	**822,348**	**310,064**	**90,797**	**2,332,473**
	2,046,628	**1,048,350**	**333,133**	**133,895**	**3,562,006**

35 مخاطر السيولة (يتبع)

	2021				
	لغاية ثلاثة أشهر	*من 3 أشهر إلى سنة واحدة*	*من 1 إلى 5 سنوات*	*أكثر من 5 سنوات*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمصرف المركزي	309,149	-	-	-	309,149
إيداعات لدى مؤسسات مالية	129,189	4,671	-	-	133,860
استثمارات في صكوك	23,980	68,600	307,479	239,629	639,688
موجودات تمويلات	179,648	217,492	501,788	465,524	1,364,452
استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	-	91,591	91,591
موجودات التكافل والموجودات ذات	-	-	-	-	-
استثمارات في عقارات	-	-	-	60,904	60,904
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	14,533	14,533
موجودات أخرى	10,145	135	535	33,608	44,423
الشهرة وموجودات غير ملموسة	-	-	-	25,971	25,971
	652,111	290,898	809,802	931,760	2,684,571
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار					
إيداعات من مؤسسات مالية	69,763	56,726	402	-	126,891
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	55,240	27,518	2,211	15,247	100,216
مطلوبات أخرى	24,976	-	-	28,813	53,789
حقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار	977,655	538,919	101,411	6,192	1,624,177
	1,610,373	623,163	104,024	50,252	2,387,812

35 مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة كما في 31 ديسمبر 2022 و 2021:

	2022					
	عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	145,802	43,690	-	-	189,492
حسابات جارية للعملاء	550,281	-	-	-	-	550,281
تمويل مرابحة لأجل	-	204,807	90,281	22,557	5,382	323,027
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	247,908	861,623	838,363	322,813	90,886	2,361,593
ارتباطات والتزامات محتملة	-	67,199	114,109	70,827	23,511	275,646
مطلوبات مالية أخرى	20,863	-	-	-	-	20,863
	819,052	1,279,431	1,086,443	416,197	119,779	3,720,902

	2021					
	عند الطلب	لغاية ثلاثة أشهر	من 3 أشهر إلى سنة واحدة	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وارتباطات والتزامات محتملة						
إيداعات من مؤسسات مالية	-	69,955	57,552	419	-	127,926
حسابات جارية للعملاء	482,739	-	-	-	-	482,739
تمويل مرابحة لأجل	-	55,722	28,136	3,685	15,418	102,961
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	435,663	543,223	546,893	109,188	7,476	1,642,443
ارتباطات والتزامات محتملة	-	35,431	58,904	13,113	81,165	188,613
مطلوبات مالية أخرى	13,654	-	-	-	-	13,654
	932,056	704,331	691,485	126,405	104,059	2,558,336

36 معلومات قطاعات الأعمال

معلومات قطاعات الأعمال الرئيسية

لأغراض إدارية، وبعد إنجاز الاستحواذات الأخيرة (راجع إيضاح رقم 46)، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى قطاعات الأعمال الرئيسية التالية:

الخدمات المصرفية	يقوم أساساً بإدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتقديم العقود التمويلية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويقدم خدمات مصرفية أخرى تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يشمل هذا القطاع على الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية الخاصة، وإدارة الثروات في البحرين، ومن خلال الشركة التابعة للبنك في سيشل. كما يشمل قطاع الخدمات المصرفية أيضاً استثمارات المجموعة في الشركات المصرفية الزميلة، والتي تم تخصيصها كموجودات منسوبة للوعاء المشترك الممول من قبل حاملي حسابات الاستثمار. الاستثمارات الزميلة الخارجية الأخرى تمثل جزءاً من قطاع الاستثمار.
الخزينة	يقوم أساساً بتقديم خدمات أسواق الأموال التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وخدمات المتاجرة والخزينة، متضمنة مرابحات السلع قصيرة الأجل.
الاستثمارات	يقوم أساساً بإدارة المحافظ المملوكة من قبل المجموعة، وخدمات إدارة الأصول للعملاء، حيث تقوم بتقديم منتجات استثمارية، وإدارة الصناديق، وتقديم استثمارات بديلة. كما تشمل أيضاً استثمارات المجموعة في بعض الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
التكافل	يمثل استثمار المجموعة في مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب (مقفلة) التي تشارك بشكل أساسي في أعمال تقديم عقود التكافل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتشمل منتجات التكافل للمركبات، وغير المركبات، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، والتأمين على العائلة. يتم إعداد التقارير عن جميع أنشطة هذه الشركة، بما في ذلك أنشطتها الاستثمارية، تحت هذا القطاع، حيث يتم إدارتها مع أعمال التكافل.

تتم المعاملات بين القطاع البنكي وبقية القطاعات وفقاً للمعدلات الداخلية المقدرة المخصصة. تستند رسوم التحويل على معدل الوعاء، الذي يقارب تكلفة الأموال.

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال:

	2022					
	الخدمات المصرفية	*الخزينة*	*الإستثمارات*	*التكافل*	*غير مخصصة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
دخل التمويل	90,161	3,848	626	523	-	95,158
دخل من الصكوك	-	34,395	-	383	-	34,778
الرسوم والعمولات، صافي	4,336	2,590	902	-	-	7,828
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	-	-	2,667	(169)	-	2,498
حصة الربح من شركات زميلة	7,380	-	1,937	12	-	9,329
دخل من عمليات التكافل	-	-	-	3,773	-	3,773
إيرادات أخرى	2,212	(374)	158	28	-	2,024
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	(334)	(4,621)	-	-	-	(4,955)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	-	(6,046)	-	-	-	(6,046)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(33,599)	(6,848)	(7,544)	-	-	(47,991)
صافي الدخل التشغيلي	**70,156**	**22,944**	**(1,254)**	**4,550**	**-**	**96,396**
تكاليف الموظفين	15,463	4,520	3,581	-	-	23,564
تكلفة المباني واستهلاك	2,586	993	701	-	-	4,280
مصروفات تشغيلية أخرى	13,981	4,409	4,409	-	-	22,799
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	**38,126**	**13,022**	**(9,945)**	**4,550**	**-**	**45,753**
صافي مخصص انخفاض القيمة	(8,747)	(13)	(3,923)	-	-	(12,683)
نتائج القطاع	**34,023**	**8,901**	**(12,000)**	**2,146**	**-**	**33,070**
موجودات القطاع	**2,224,708**	**1,286,557**	**229,699**	**51,738**	**106,659**	**3,899,361**
مطلوبات القطاع	**2,415,880**	**937,770**	**21,971**	**91,791**	**94,594**	**3,562,006**

تم تخصيص الشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى التي تشمل مبلغ 44,441 دينار بحريني (2021: 25,971 دينار بحريني) الناتجة من استحواذات سابقة ضمن قطاع الخدمات المصرفية، ومبلغ 7,557 دينار بحريني (2021: لا شيء) منسوب لقطاع التكافل.

36 معلومات قطاعات الأعمال (يتبع)

معلومات قطاعات الأعمال:

	2021					
	الخدمات المصرفية	*الخزينة*	*الإستثمارات*	*التكافل*	*غير مخصصة*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
دخل التمويل	73,089	2,282	986	-	-	76,357
دخل من الصكوك	-	22,421	-	-	-	22,421
الرسوم والعمولات، صافي	4,819	2,438	124	-	-	7,381
دخل من استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة، صافي	-	-	426	-	-	426
حصة الربح من شركات زميلة	2,697	-	-	-	-	2,697
دخل من عمليات التكافل	-	-	-	-	-	-
إيرادات أخرى	1,137	16	(691)	-	-	462
مصروفات التمويل على إيداعات من المؤسسات المالية	-	(4,154)	-	-	-	(4,154)
مصروفات التمويل على تمويل مرابحة لأجل	-	(2,876)	-	-	-	(2,876)
العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار	(31,403)	(3,893)	(681)	-	-	(35,977)
صافي الدخل التشغيلي	50,339	16,234	164	-	-	66,737
تكاليف الموظفين	12,877	2,823	1,333	-	-	17,033
تكلفة المباني واستهلاك	2,476	400	273	-	-	3,149
مصروفات تشغيلية أخرى	9,652	2,213	952	-	-	12,817
الربح التشغيلي قبل مخصصات انخفاض القيمة	25,334	10,798	(2,394)	-	-	33,738
صافي مخصص انخفاض القيمة	(8,830)	605	(4,289)	-	-	(12,514)
نتائج القطاع	16,823	8,763	(4,362)	-	-	21,224
موجودات القطاع	1,419,859	1,075,488	185,799	-	3,425	2,684,571
مطلوبات القطاع	1,899,701	480,239	7,617	-	255	2,387,812

تم تخصيص الشهرة الناتجة من استحواذ بي إم آي بنك ضمن قطاع الخدمات المصرفية.

معلومات قطاعات الأعمال الثانوية

تعمل المجموعة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحقق كافة إيراداتها التشغيلية، وتتكبد كافة مصروفاتها التشغيلية في دول مجلس التعاون الخليجي.

37 موجودات الأمانة

بلغت الصناديق المدارة في نهاية السنة 111,500 ألف دينار بحريني (2021: 141,004 ألف دينار بحريني). هذه الموجودات محتفظ بها بصفة الأمانة وتقاس بمبالغ الاكتتاب المبدئية ولا يتم إدراجها في بيان المركز المالي الموحد. بالإضافة لذلك، فإن المجموعة ومن خلال الشركات ذات الأغراض الخاصة، تعمل كوكيل/أمين نيابة عن بعض العملاء لتسهيل المعاملات وفقاً للشروط والتعليمات الصادرة عن عملائها.

38 هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للبنك من أربعة علماء إسلاميين يقومون بمراجعة امتثال البنك للمبادئ العامة للشريعة الإسلامية والفتاوى الخاصة والتعليمات والإرشادات الصادرة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات العلاقة بالحوكمة الشرعية والالتزام. تتضمن مراجعتهم على فحص واعتماد المنتجات والتوثيق، وأدلة وسياسات الإجراءات، والخدمات والرسوم ذات العلاقة المعروضة عليها، للتأكد من أن أنشطتها تدار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبالتالي إصدار تقرير سنوي عن التزام البنك، بعد مراجعة واعتماد البيانات المالية.

39 الإيرادات والمصروفات المخالفة للشريعة الإسلامية

خلال السنة، استلمت المجموعة إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية بإجمالي 450 ألف دينار بحريني (2021: 291 ألف دينار بحريني). تتضمن هذه على دخل مكتسب من الاستثمارات والتمويلات التقليدية نتيجة استحواذ بي إم أي وإيه إس بي سيشل والبنك البحريني السعودي، وغرامات مالية محتسبة على عملاء و وفوائد على أرصدة الحسابات الجارية المحتفظ بها في البنوك المراسلة. وتم تخصيص هذه الأموال للمساهمات الخيرية.

40 الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة خلال السنة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال نفقات صندوق الزكاة والصدقات للأفراد والمؤسسات المستخدمة لأغراض التبرعات الخيرية. خلال السنة دفعت المجموعة مبلغ وقدره 478 ألف دينار بحريني (2021: 554 ألف دينار بحريني)، منها 110 ألف دينار بحريني (2021: 271 ألف دينار بحريني) تم دفعها من وعاء إيرادات مخالفة للشريعة.

41 الزكاة

وفقاً لقرار المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية الذي عقد بتاريخ 12 نوفمبر 2009، تم تعديل النظام الأساسي للبنك لإبلاغ المساهمين عن التزاماتهم بدفع الزكاة على صافي الدخل وصافي القيمة. وبالتالي، لم يتم احتساب الزكاة في بيان الدخل الموحد كمصروف. بلغ مجموع الزكاة مستحقة الدفع من قبل المساهمين لسنة 2022 والتي تم تحديدها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة بواقع 2.7 فلس (2021: بواقع 2.6 فلس) للسهم. بموجب معيار المحاسبة المالي رقم (9)، تم احتساب الزكاة المستحقة للسنة في 2022 بنسبة 2.577% من قاعدة الزكاة بمبلغ 245,883 ألف دينار بحريني (2021: 233,146 ألف دينار بحريني)، والتي تم تحديدها باستخدام طريقة صافي الأموال المستثمرة.

42 تراتبية القيمة العادلة

المستوى 1: أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة؛

المستوى 2: تقنيات أخرى يكون للمدخلات أثر جوهري على القيمة العادلة المسجلة القابلة للرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

المستوى 3: تقنيات تستخدم المدخلات التي لها اثر جوهري على القيمة العادلة ليست مستندة على معلومات السوق القابلة للرصد.

الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

الجدول التالي يوضح تحليل الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة ومحفظة الصكوك، والتي تظهر بالقيمة العادلة في بيان المركز المالي الموحد:

31 ديسمبر 2022	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	73,071	139,635	-	212,706
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	15,423	350	-	15,773
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	11,898	302	82,915	95,115
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	8,881	-	2,800	11,681
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	1,247	-	1,247
	109,273	141,534	85,715	336,522
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	440	-	440
	-	440	-	440

أدوات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة

31 ديسمبر 2021	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالتكلفة المطفأة	496,936	87,535	-	584,471
صكوك الشركات بالتكلفة المطفأة	10,118	-	14,313	24,431
	507,054	87,535	14,313	608,902

القيمة العادلة للصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة تبلغ 579,528 ألف دينار بحريني.

42 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

31 ديسمبر 2021	*المستوى 1*	*المستوى 2*	*المستوى 3*	*المجموع*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*	*ألف دينار بحريني*
صكوك سيادية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	455,723	157,680	-	613,403
صكوك الشركات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	14,132	379	11,774	26,285
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4,116	302	86,823	91,241
استثمارات أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	-	-	350	350
مركز أدوات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	619	-	619
	473,971	158,980	98,947	731,898
مركز مطلوبات صرف العملات الأجنبية على أساس الوعد	-	402	-	402
	-	402	-	402

تحركات القيمة العادلة للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، كما يلي:

	2022	*2021*
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
في 1 يناير	**87,173**	90,559
محولة من سوليدرتي	**2,805**	-
مشتريات	**49**	-
استبعادات	**(23)**	-
تغيرات القيمة العادلة	**(275)**	(35)
انخفاض القيمة	**(4,014)**	(3,351)
كما في نهاية السنة	**85,715**	87,173

تحليل الحساسية للاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة المصنفة ضمن المستوى 3 ملخص أدناه:

تقنية التقييم المستخدمة	***المدخلات الرئيسية غير القابلة للرصد***	***القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2022 (ألف دينار بحريني)***	***الحركة المتوقعة المعقولة +/- (في متوسط المدخل)***	***الزيادة / (النقص) في التقييم***
تقييم الأصول	*العقار ذو الصلة*	105,042	+/- 5%	5,252 / (5,252)

42 تراتبية القيمة العادلة (يتبع)

تحركات القيمة العادلة لمحفظة لصكوك مصنفة ضمن المستوى 3 من تراتبية القيمة العادلة، أي باستخدام مدخلات جوهرية غير قابلة للرصد، كما يلي:

	2022	*2021*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
في 1 يناير	**11,774**	10,551
إضافات	**-**	10,994
الاستبعادات	**-**	(9,771)
معاد تصنيفها إلى مقاسة بالتكلفة المطفأة	**(11,774)**	-
كما في نهاية السنة	**-**	11,774

فيما يلي الحركة في القيمة العادلة لمحفظة الصكوك المدرجة بالتكلفة المطفأة المصنفة ضمن المستوى 3 في تراتبية القيمة العادلة:

	2022	*2021*
	ألف	*ألف*
	دينار بحريني	*دينار بحريني*
في 1 يناير	**-**	-
معاد تصنيفها من بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	**11,774**	-
إضافات	**2,539**	-
كما في نهاية السنة	**14,313**	-

القيمة العادلة المقدرة للموجودات التمويلية المدرة للدخل والمطلوبات التمويلية تقارب قيمتها الدفترية ، كون أسعارها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العائد السوقي المتوقع من مثل هذه العقود.

لا يتوقع أن تختلف القيمة العادلة المقدرة للموجودات المالية الأخرى اختلافاً جوهرياً عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

43 إدارة المخاطر المالية

إن أهداف وسياسات إدارة المخاطر المطبقة من قبل المجموعة في إعداد المعلومات المالية المرحلية الموحدة المختصرة هي نفسها تلك المفصح عنها في البيانات المالية الموحدة المدققة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2021.

النزاع الروسي – الأوكراني
لقد أدى الصراع الحالي بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث اضطراب في الاقتصاد العالمي، وأدى، من بين تأثيرات أخرى، لزيادة التقلبات في الأسواق المالية وأسعار السلع الأساسية نتيجة لتعطل سلاسل التوريد. قد يؤثر النزاع على مجموعة واسعة من المنشآت عبر مختلف الولايات القضائية والقطاعات.

وقد أجرت الإدارة تقييماً لمحفظتها، وخلصت إلى أنه ليس لديها أي تعرضات مباشرة للبلدان المتأثرة أو منها. مع ذلك، لا تزال احتمالات التعرضات غير المباشرة قائمة. ومن الصعب في هذه المرحلة تحديد الأثر الكامل لهذا النزاع لأنه يعتمد إلى حد كبير على طبيعة ومدة الأحداث غير المؤكدة والتي لا يمكن التنبؤ بها، مثل المزيد من العمليات العسكرية، والعقوبات الإضافية، وردود الفعل على التطورات الجارية من قبل الأسواق المالية العالمية. وستواصل الإدارة رصد أثر هذا الوضع المتطور عن كثب على محفظتها لتقييم الأثر غير المباشر، إن وجد. كما في 31 ديسمبر 2022، لم يكن لهذا النزاع أي أثر جوهري على المجموعة.

44 نظام حماية الودائع

يتم تغطية ودائع بعض عملاء البنك بنظام حماية الودائع المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي. يتم تغطية ودائع العملاء المحتفظ بها من قبل البنك في مملكة البحرين بنظام حماية الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار المطلقة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي وفقاً للقرار رقم (34) لسنة 2010. يغطي هذا النظام "الأشخاص الإعتياديين" (الأفراد) المؤهلين بحد أقصى 20,000 دينار بحريني كما هو منصوص عليه وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. ويتم دفع مساهمة سنوية من قبل البنك على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي ضمن هذا النظام.

45 النسب التنظيمية

1) نسبة تغطية السيولة

تم تطوير نسبة تغطية السيولة لتعزيز المرونة قصيرة الأجل لمحفظة مخاطر سيولة البنك. تهدف متطلبات نسبة تغطية السيولة لضمان أن البنك يملك مخزون كافي من الأصول السائلة عالية الجودة غير المرتبطة، والتي تتكون من أصول التي يمكن تحويلها للنقد فوراً للوفاء باحتياجاتها من السيولة لفترة 30 يوماً. إن مخزون الأصول السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة يجب أن يسمح للبنك من البقاء 30 يوماً تحت سيناريو الضغط، وهو الوقت الذي ستتخذ فيه الإدارة الإجراءات التصحيحية المناسبة لإيجاد الحلول اللازمة لأزمة السيولة. تحتسب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزون الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية للخارج. تم احتساب المتوسط الموحد لنسبة تغطية السيولة لفترة 3 أشهر وفقاً لمتطلبات كتيب إرشادات مصرف البحرين المركزي، كما في 31 ديسمبر 2022 و31 ديسمبر 2021، كما يلي:

	مجموع القيمة المرجحة	
	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
مخزون الموجودات السائلة عالية الجودة الغير مرتبطة	**538,323**	579,523
صافي التدفقات النقدية	**219,621**	180,147
نسبة تغطية السيولة %	**%251.40**	%343.93
الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي	**%100**	%80

2) كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لسياسات إدارة رأس مال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسب رأس مال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة للمساهمين. كما يتم إدارة كفاية رأس المال لكل شركة من شركات المجموعة بشكل منفصل وبصورة فردية. لا توجد لدى المجموعة أية قيود جوهرية على قدرتها للحصول على أو استخدام موجوداتها وتسوية التزاماتها باستثناء القيود التي قد تنتج عن الأطر الرقابية من خلال الشركات التابعة المصرفية التي تعمل فيها.

من أجل الحفاظ على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار أسهم حقوق ملكية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

45 النسب التنظيمية (يتبع)

تم احتساب رأس المال التنظيمي والموجودات المرجحة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل 3 على النحو المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي.

	كما في	
	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2021
	ألف دينار بحريني	*ألف دينار بحريني*
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال قبل التسويات التنظيمية	**302,173**	295,333
مطروحاً: التسويات التنظيمية	**34,562**	25,971
الفئة الأولى لرأس المال العادي - رأس المال بعد التسويات التنظيمية	**267,611**	269,362
رأس المال الإضافي من الفئة الأولى	**44**	36
تسويات رأس المال من الفئة الثانية	**38,415**	34,596
رأس المال التنظيمي	**306,070**	303,994
التعرضات الموزونة للمخاطر:		
الموجودات الموزونة لمخاطر الائتمان	**1,244,559**	934,629
الموجودات الموزونة لمخاطر السوق	**38,237**	27,314
الموجودات الموزونة للمخاطر التشغيلية	**113,494**	103,250
مجموع الموجودات التنظيمية الموزونة للمخاطر	**1,396,290**	1,065,193
مجموع التعرضات المعدلة الموزونة للمخاطر	**1,396,290**	1,065,193
نسبة كفاية رأس المال	**%21.92**	%28.54
نسبة كفاية رأس المال من الفئة الأولى	**%19.17**	%25.29
الحد الأدنى المطلوب من مصرف البحرين المركزي	**%12.50**	%12.50

كما في 31 ديسمبر 2022، تم إضافة إجمالي خسارة التعديل بمبلغ 24,768 ألف دينار بحريني إلى رأس المال من الفئة الأولى.

وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي، سيتم اتباع المعالجة الميسرة أعلاه للسنتين المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2021 و 31 ديسمبر 2022، ومن ثم سيتم خصم هذا المبلغ بشكل تناسبي من رأس المال من الفئة الأولى على أساس سنوي للثلاث سنوات التالية بدءاً من 1 يناير 2023.

3) نسبة صافي التمويل المستقر

الهدف من نسبة صافي التمويل المستقر هو تعزيز مرونة محافظ مخاطر السيولة للبنوك، وتحفيز القطاع المصرفي ليكون أكثر مرونة على مدى أفق زمني أطول. تحد نسبة صافي التمويل المستقر من كثرة الاعتماد على التمويل بالجملة قصير الأجل، وتشجع تقييماً أفضل لمخاطر التمويل عبر جميع البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، وتعزز استقرار التمويل.

يتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لإرشادات وحدة إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي أصبحت سارية المفعول ابتداءً من 2019. الحد الأدنى لنسبة صافي التمويل المستقر وفقاً لمصرف البحرين المركزي هي 100%.

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2022 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة الموزونة
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	**279,592**	**-**	**-**	**38,415**	**318,007**
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	**-**	**315,809**	**21,822**	**15,879**	**336,629**
ودائع أقل استقراراً	**-**	**936,116**	**233,070**	**133,844**	**1,186,111**
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	**-**	**1,452,526**	**184,892**	**87,198**	**473,702**
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	**-**	**51,422**	**-**	**46,593**	**46,593**
مجموع التمويل المستقر المتاح	**279,592**	**2,755,873**	**439,784**	**321,929**	**2,361,042**

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				مجموع القيمة الموزونة
البند	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة	أكثر من سنة واحدة	
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر لموجودات السيولة عالية الجودة	-	-	-	-	**34,634**
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا	-	285,379	-	6,496	**49,302**
والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات والتمويلات للجهات السيادية،	-	357,123	154,489	1,222,473	**1,268,029**
المركزية ومنشآت القطاع العام، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف	-	-	-	134,393	**87,356**
البحرين المركزي	-	-	-	221,246	**143,810**
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها: ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة	-	-	-	221,246	**143,810**
عن مصرف البحرين المركزي	-	12,236	2,458	12,357	**17,850**
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة الأسهم المتداولة في البورصة					
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	557,037	14,025	-	88,124	**652,174**
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	275,333	-	-	**13,767**
مجموع التمويل المستقر المطلوب	**557,037**	**944,096**	**156,947**	**1,550,696**	**2,179,566**
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	**%108.33**

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

تم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) كما في 31 ديسمبر 2021 كما يلي:

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				مجموع القيمة الموزونة
	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
البند					
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال:					
رأس المال التنظيمي	272,744	-	-	34,596	307,340
ودائع الأفراد، وودائع العملاء من الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	85,820	3,048	6,445	90,869
ودائع أقل استقراراً	-	501,988	113,787	80,423	634,621
تمويلات بالجملة:					
تمويلات بالجملة أخرى	-	1,322,106	149,710	56,041	522,229
مطلوبات أخرى:					
جميع المطلوبات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	-	67,695	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح	272,744	1,977,609	266,545	177,505	1,555,059

45 النسب التنظيمية (يتبع)

3) نسبة صافي التمويل المستقر (يتبع)

ألف دينار بحريني	قيم غير مرجحة (قبل تطبيق العوامل ذات العلاقة)				مجموع القيمة الموزونة
البند	لا يوجد استحقاق محدد	أقل من 6 أشهر	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي التمويل المستقر	-	-	-	-	29,612
لموجودات السيولة عالية الجودة					
تمويلات منتظمة الأداء والصكوك/ الأوراق المالية:					
تمويلات منتظمة الأداء للمؤسسات المالية المضمونة بموجودات السيولة عالية الجودة من غير المستوى 1، والتمويلات غير المضمونة ا	-	366,087	6,367	5,878	63,974
والمنتظمة الأداء للمؤسسات المالية					
تمويلات منتظمة الأداء للعملاء من الشركات غير المالية، والتمويلات للعملاء من الأفراد والشركات	-	227,810	153,681	756,908	812,050
والتمويلات للجهات السيادية، المركزية ومنشآت القطاع العام، منها:					
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	110,335	71,718
رهونات سكنية منتظمة الأداء، منها:	-	-	-	188,086	122,256
ذات وزن مخاطر أقل من أو يساوي 35% وفقاً لإرشادات نسبة كفاية رأس المال الصادرة					
عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	188,086	122,256
الأوراق المالية/الصكوك غير المتخلفة وغير المؤهلة كموجودات سيولة عالية الجودة، شاملة					
الأسهم المتداولة في البورصة	-	12,743	-	3,151	9,050
موجودات أخرى:					
جميع الموجودات الأخرى غير المتضمنة في الفئات أعلاه	241,383	5,809	-	30,018	274,306
البنود غير المتضمنة في الميزانية العمومية	-	188,333	-	-	9,417
مجموع التمويل المستقر المطلوب	241,383	800,782	160,048	984,041	1,320,665
نسبة صافي التمويل المستقر (%)	-	-	-	-	%117.75

46 دمج العمليات

في الربع الأول من عام 2022 ، دخل البنك في مناقشات نهائية فيما يتعلق بالاستحواذ على مجموعة من الأصول من مجموعة شركات الإثمار القابضة، والتي تتكون من وحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب.، وجميع الأسهم المملوكة لمجموعة الإثمار القابضة والبالغة 26.19% في بنك البحرين والكويت ش.م. ب. والأسهم البالغة 55.91% في مجموعة سوليدرتي القابضة، بشرط الحصول على الموافقات المطلوبة وتوقيع الاتفاقيات النهائية. تم الانتهاء من عملية الاستحواذ في 7 يوليو 2022 بعد الحصول على الموافقات التنظيمية والمؤسسية.

تم هيكلة الصفقة كاقتطاع متوازن من أصول ومطلوبات الإثمار القابضة المتفق عليها. كمقابل للاستحواذ على مجموعة الأصول المستحوذ عليها، ستتحمل المجموعة بعض المطلوبات، وحقوق ملكية حاملي حسابات الاستثمار لوحدة الأعمال المصرفية للأفراد لبنك الإثمار ش.م.ب (مقفلة) بالقيمة المتوازية.

الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المتحملة القابلة للتحديد

تشمل الصفقة الاستحواذ على الأعمال وبعض الموجودات. تم الإعلان عن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات وحصص حقوق الملكية على أساس مؤقت، وسيتم الانتهاء منها خلال فترة 12 شهراً من تاريخ الاستحواذ. تماشياً مع متطلباتالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 – دمج العمليات، إذا تم الحصول على معلومات جديدة في غضون سنة واحدة من تاريخ الاستحواذ، حول الحقائق والظروف التي كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ، وتسويات محددة على المبالغ أعلاه، أو أي أحكام إضافية كانت موجودة بتاريخ الاستحواذ، فسيتم مراجعة محاسبة الاستحواذ. سيتم عكس التعديلات على محاسبة الاستحواذ المؤقتة بأثر رجعي.

المبالغ المعلنة أدناه تمثل القيمة الدفترية للاستحواذ المعدلة للموجودات والمطلوبات المستحوذة عليها بتاريخ التقرير.

أصول مستحوذة	***ألف دينار بحريني***
وحدة الأعمال المصرفية للأفراد	
النقد وأرصدة البنوك	**63,240**
محفظة التمويل	**456,979**
موجودات أخرى	**57**
موجودات ثابتة	**5,449**
موجودات غير ملموسة	**19,105**
المجموع	**544,830**
نشاط التكافل	
النقد وأرصدة البنوك	**8,480**
مرابحات السلع وإيداعات أخرى لدى البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية	**36,078**
صكوك	**18,817**
أوراق مالية استثمارية (استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة)	**19,620**
استثمار في شركات زميلة	**290**
ذمم تأمين وذمم مدينة أخرى	**50,320**
موجودات ثابتة	**7,792**
موجودات أخرى	**12,081**
استثمارات في العقارات	**5,982**
موجودات غير ملموسة	**7,558**
مجموع الموجودات	**167,018**
استثمارات في الأوراق المالية	
استثمار في شركات زميلة واستثمارات أخرى في حقوق الملكية	**247,471**
مجموع الموجودات المستحوذ عليها (أ)	**959,319**

46 دمج العمليات (تتمة)

	ألف دينار بحريني
المقابل – المطلوبات المتحملة	
وحدة الأعمال المصرفية للأفراد	
مبالغ مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**2,211**
الحسابات الجارية للعملاء	**35,272**
مبالغ مستحقة للعملاء	**14,368**
مطلوبات أخرى	**22,995**
مجموع المطلوبات	**74,846**
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**754,655**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	**829,501**
نشاط التكافل	
مطلوبات أخرى	**13,658**
احتياطيات ذات صلة بالتأمين	**83,271**
مجموع المطلوبات	**96,929**
مجموع المطلوبات المتحملة	**926,430**
زائداً: حصص غير مسيطرة متعلقة بنشاط التكافل المحتسب	**32,889**
مجموع المقابل للموجودات المستحوذ عليها (ب)	**959,319**

نظراً لهيكلة الصفقة بفصل وحدة الأعمال المصرفية للأفراد إلى جانب مجموعة مختارة من الأصول الأخرى، وبسبب الآثار المحتملة للاستيعاب التنظيمي والتسويات الناتجة بعد التحويل النهائي، فإنه من غير العملي تحديد الربح أو الخسارة للمنشأة الموحدة لفترة التقرير الحالية، على افتراض أن تاريخ الاستحواذ لعملية دمج الأعمال بالكامل قد حدثت بتاريخ بداية فترة التقرير السنوي. على افتراض أن عملية الاستحواذ قد تمت بتاريخ 1 يناير 2022، قدرت الإدارة أن إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة كان سيزيد بمبلغ 43.55 مليون دينار بحريني.

47 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع العرض المطبق في السنة الحالية. إن إعادة التصنيفات هذه لم تؤثر على صافي الربح للسنة،ومجموع الموجودات، ومجموع المطلوبات، ومجموع حقوق الملكية للمجموعة المبينة مسبقاً.